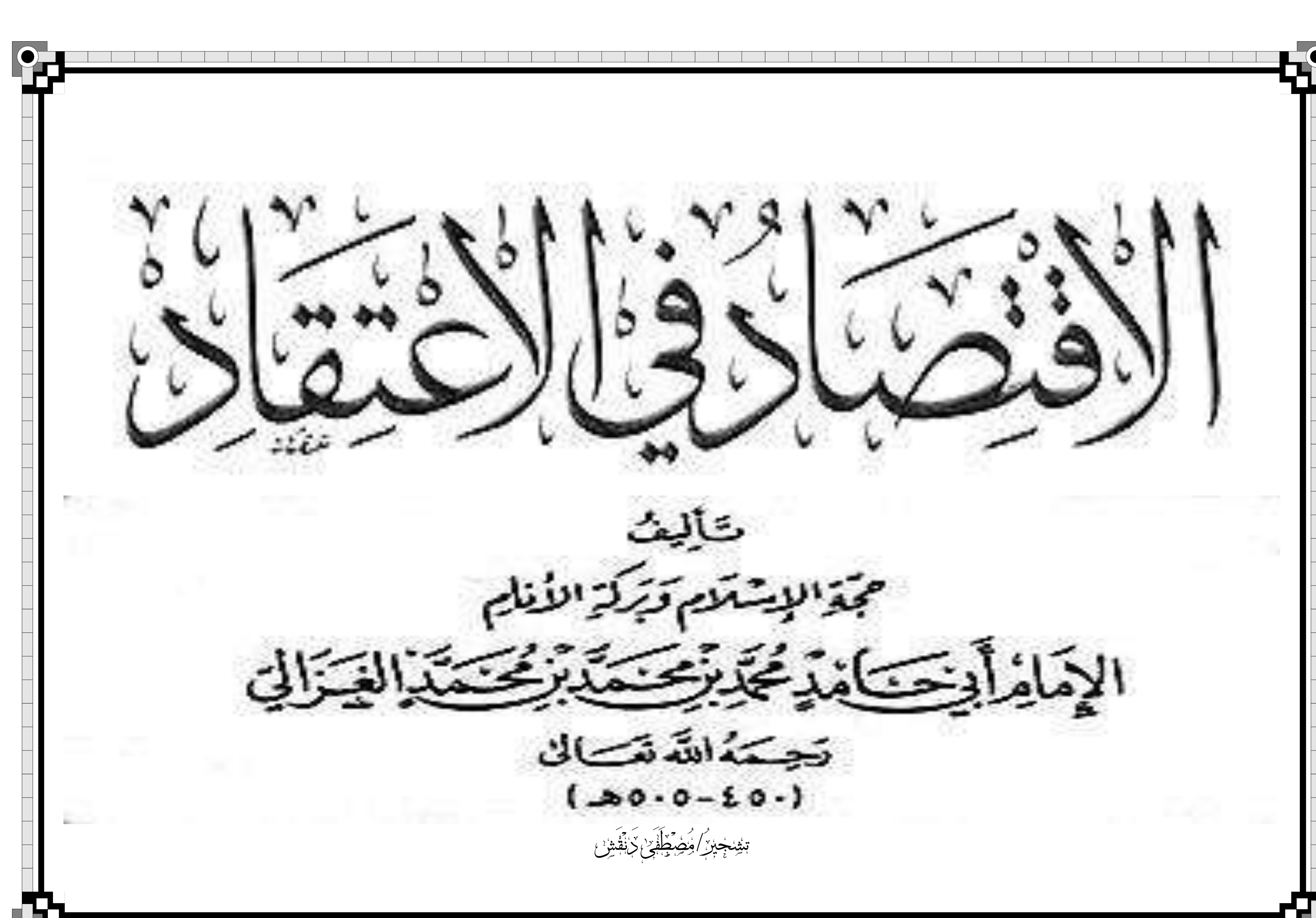


الاقتصاد في الاعتقاد
تأليف
حجة الإسلام وبركة الأنام
الإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي
رحمه الله تعالى
(٤٥٠-٥٠٥هـ)
تشجير/ مصطفى دنقش

خريطة إجمالية لكتابِ الاقتصاد

المقدمات (تمهيدات)

١- هذا العلم مُهِمٌّ في الدين.
٢- هذا العلم ليس مهماً لجميع المسلمين بل لطائفة منهم
٣- هذا العلم من فروض الكفايات لا من فروض الأعيان
٤- تفصيل مناهج الأدلة التي في الكتاب

المقاصد (الأقطاب) الأربعة

الأول: في ذات الله

١- الوجود
٢- القِدَم
٣- البقاء
٤- الله ليس بجوهر
٥- الله ليس بجسم
٦- الله ليس بعرض
٧- الله ليس محدودا بحد ولا مخصوصاً بجهة
٨- اللهُ غيرُ مستقرٍ على العرش
٩- رؤيةُ اللهَ
١٠- وحدانيَّةُ اللهِ

الثاني: في صفات الله

الصِفات السبعة تفصيلاً

١- القُدرة
٢- العلم
٣- الحياة
٤- الإرادة
٥، ٦- السمع والبصر
٧- الكلام

أحكامٌ عامَّةٌ للصفات

١- زيادة الصفات على الذات دون مُغايرة
٢- قيام الصفات بالذات
٣- قِدَمُ الصفات
٤- صِدقُ الأسماء المشتقة على اللهِ

الثالث: في أفعال الله

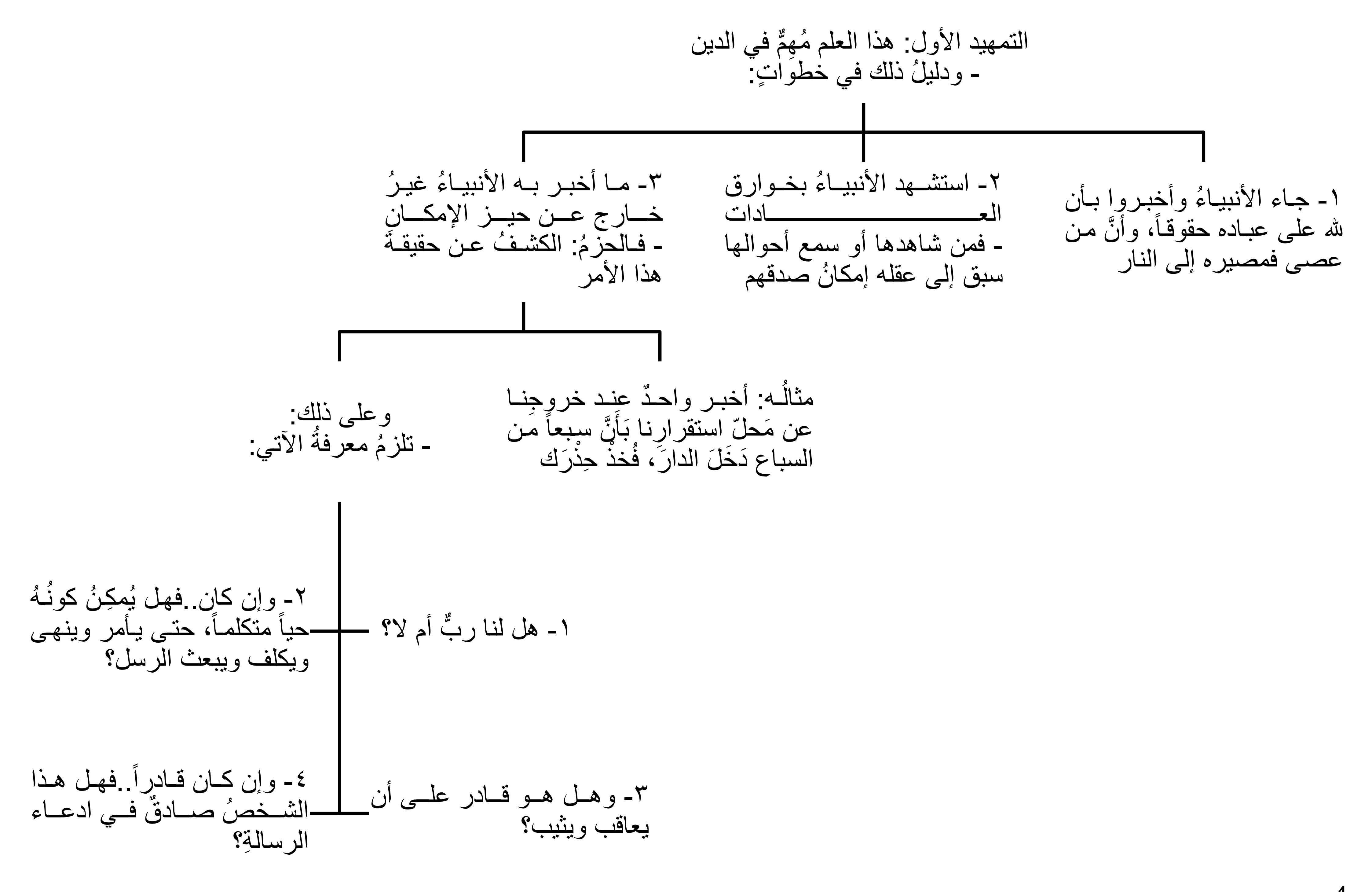
١- لا يجب على الله الخلق ولا التكليف، بل يجوزُ
٢- التكليفُ بالمحال
٣- تعذيب البريء
٤- نفي رعاية الصلاح والأصلح
٥- جواز الإثابةِ والعقاب
٦- عدم وجوب المعرفة إلا بالشرع
٧- جواز بعثة الأنبياء

الرابع: فِي رسل الله

١- إثبات نبوة نبينا صلى الله عليه وسلم
٢- وجوب التصديق بالنشر والجنة والنار والشفاعة وعذاب القبر والميزان والصراط،
٣- الإمامة
٤- بيان قانون تكفير الفرق المبتدعة

مُصْطفَى دَنْقَش

اَلتَّمْهِيْدَاتُ



التمهيد الأول: هذا العلم مُهِمٌّ في الدين
- ودليلُ ذلك في خطواتٍ:
١- جاء الأنبياءُ وأخبروا بأن لله على عباده حقوقاً، وأنَّ من عصى فمصيره إلى النار
٢- استشهد الأنبياءُ بخوارق العادات
- فمن شاهدها أو سمع أحوالها سبق إلى عقله إمكانُ صدقهم
٣- ما أخبر به الأنبياءُ غيرُ خارج عن حيز الإمكان
- فالحزمُ: الكشفُ عن حقيقةَ هذا الأمر
مثالُه: أخبر واحدٌ عند خروجِنا عن مَحلّ استقرارِنا بأنَّ سبعاً من السباع دَخَلَ الدارَ، فُخذْ حِذْرَك
وعلى ذلك:
- تلزمُ معرفةُ الآتي:
١- هل لنا ربٌّ أم لا؟
٢- وإن كان..فهل يُمكِنُ كونُهُ حياً متكلماً، حتى يأمر وينهى ويكلف ويبعث الرسل؟
٣- وهل هو قادر على أن يعاقب ويثيب؟
٤- وإن كان قادراً..فهل هذا الشخصُ صادقٌ في ادعاء الرسالةِ؟

مُصْطفَى دَنْقَش

التمهيد الثاني: هذا العلم ليس مهماً لجميعِ المسلمين بل لطائفة منهم

- فالناس أربعُ فِرَقٍ:

الأولى: عامَّةُ المؤمنينَ

صفتُها:

- آمنت بالله وصدقت رسولَه واعتقدت الحقَّ وأضمرتْه واشتغلت إما بعبادة وإما بصناعة

حكمُها:

- هؤلاء مؤمنون حقاً فلا ينبغي أن تشوش عليهم عقائدهم
- وينبغي تركُهم وما هم عليه ولا تحركُ عقائدهم بالاستحثاث على تعلم هذا العلم

دليلُ الحكم:

- النبي صلى الله عليه وسلم لم يطالب العربَ بأكثر مَن التصديق ولمْ يُفَرق بين أن يكون ذلك بإيمانٍ تقليديّ أو بيقين برهانيّ

علةُ الحكم:

- إذا تُلِيَت البراهينُ على هؤلاءِ..لم يؤمَن أنْ تَعلَق بأفهامِهم مشكلةٌ، ولا تمحى، ولذا لم يُنقَل عن الصحابة الخوضُ في هذا الفن

الثانية: أغبياءُ الضُّلالِ وجَامدُوهُم ومتعصبوهُم

صفتُها:

- مالت عن اعتقاد الحق كالكفرة والمبتدعة

حكمُهُم:

- الجافي منهم الضعيف العقل الجامِدُ على التقليد الممتري على الباطل من مبتدأ النشوء إلى كبر السن..لا ينفع معه إلا السوط والسيف

دليلُ الحكمِ:

استقراءَانَ:

١- أكثر الكفرة أسلموا تحت ظلال السيوف

٢- لم تنكشف ملحمةٌ بين المسلمين والكفار قطٌّ إلا عن جماعةٍ مِن الضُّلَّال انقادوا للحق

- ولم تنكشف مُناظرةٌ إلا عن زيادةِ إصرارٍ وعنادٍ

علةُ الحكم:

- هؤلاءِ لا يُدرِكُونَ لقصورهم براهينَ العقول كما لا تُدرِكُ أبصارُ الخفافيشِ نورَ الشمسِ

البقية

- تأتي

مُصْطفَى دَنْقَش

التمهيد الثاني: هذا العلم ليس مهماً لجميع المسلمين بل لطائفة منهم
- فالناس أربعُ فِرَقٍ:

الثالثة:
مُتشَكِّكُو المؤمنينَ

صفتُها
- اعتقدوا الحقَّ تقليداً وسماعاً وخُصُّوا بذكاءٍ وفطنةٍ، فتنبهوا لإشكالاتٍ تُشَكِّكُهُم في عقائدِهِم

حكمُها:
- اتباع الخطوات التالية:

١- التلطفُ وجوباً في معالجتهم ولو بمجرد استبعادٍ وتقبيحٍ أو تلاوةِ آية أو رواية حديثٍ أو نَقل كلامِ شخصٍ مشهور عندهم بالفضل

٢- بعد ذلك لهم أحدُ حالينِ:

أ- زوال الشكِّ
- فلا تنبغي المُشافهةُ بالأدلة المحررة

ب- عدم زوالِ الشكِّ
- فإن كان ذكياً..شُوفِهَ بالدليل الحقيقي عَلى حسب الحاجة

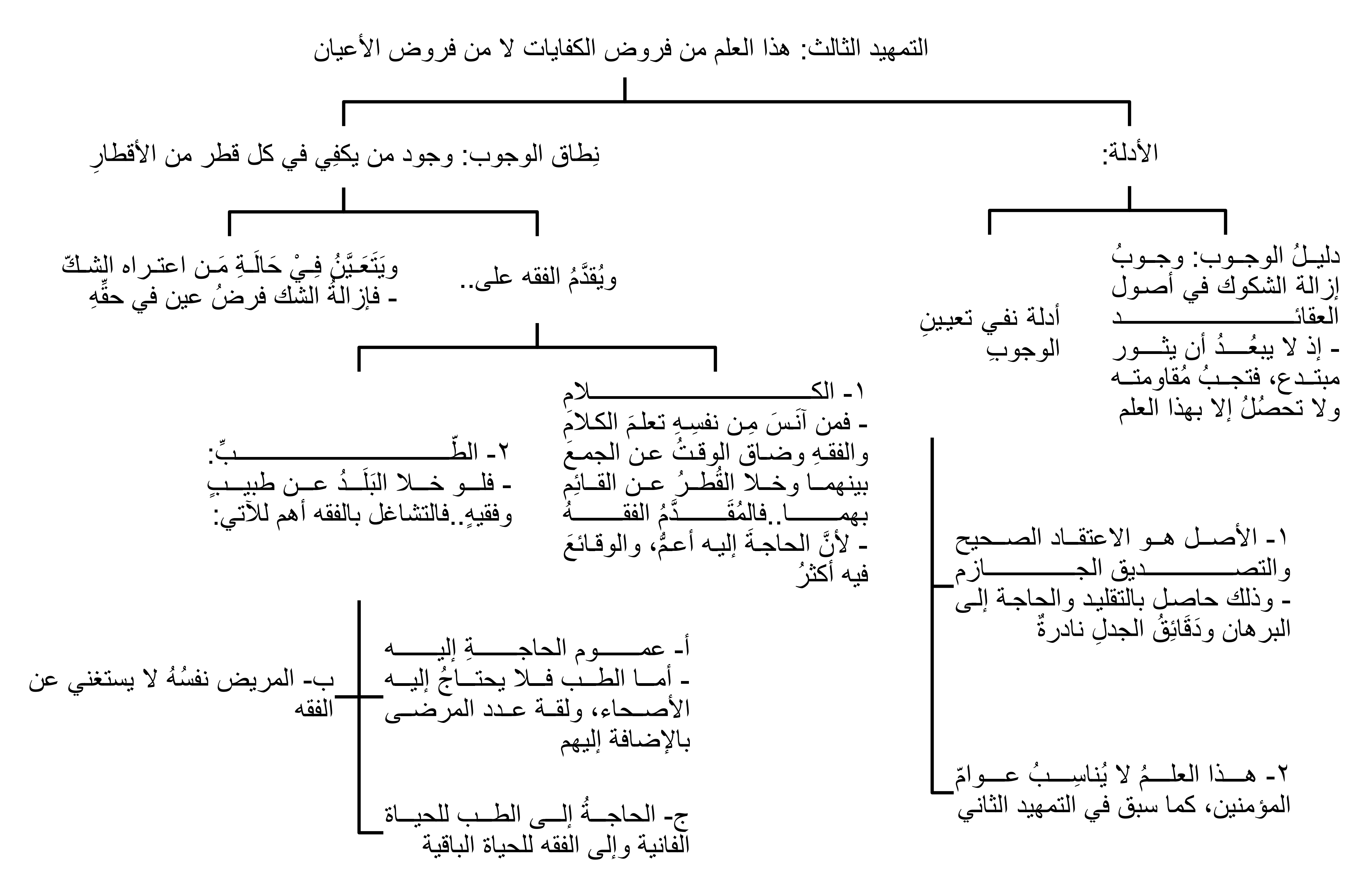
الرابعة:
مُتشَكِّكُو الضُّلالِ

صفتُها:
- ضُلَّالٌ فيهم ذَكَاءٌ، ويُتَوَقَّعُ قبولُهم للحقِّ لِارتيابٍ في عقائدهم أو لِلينِ قلوبهم

حكمُها:
- يجب التلطف بهم في استمالتِهم إلى الحق، لا بالمُحَاجّةِ والتعصُّب

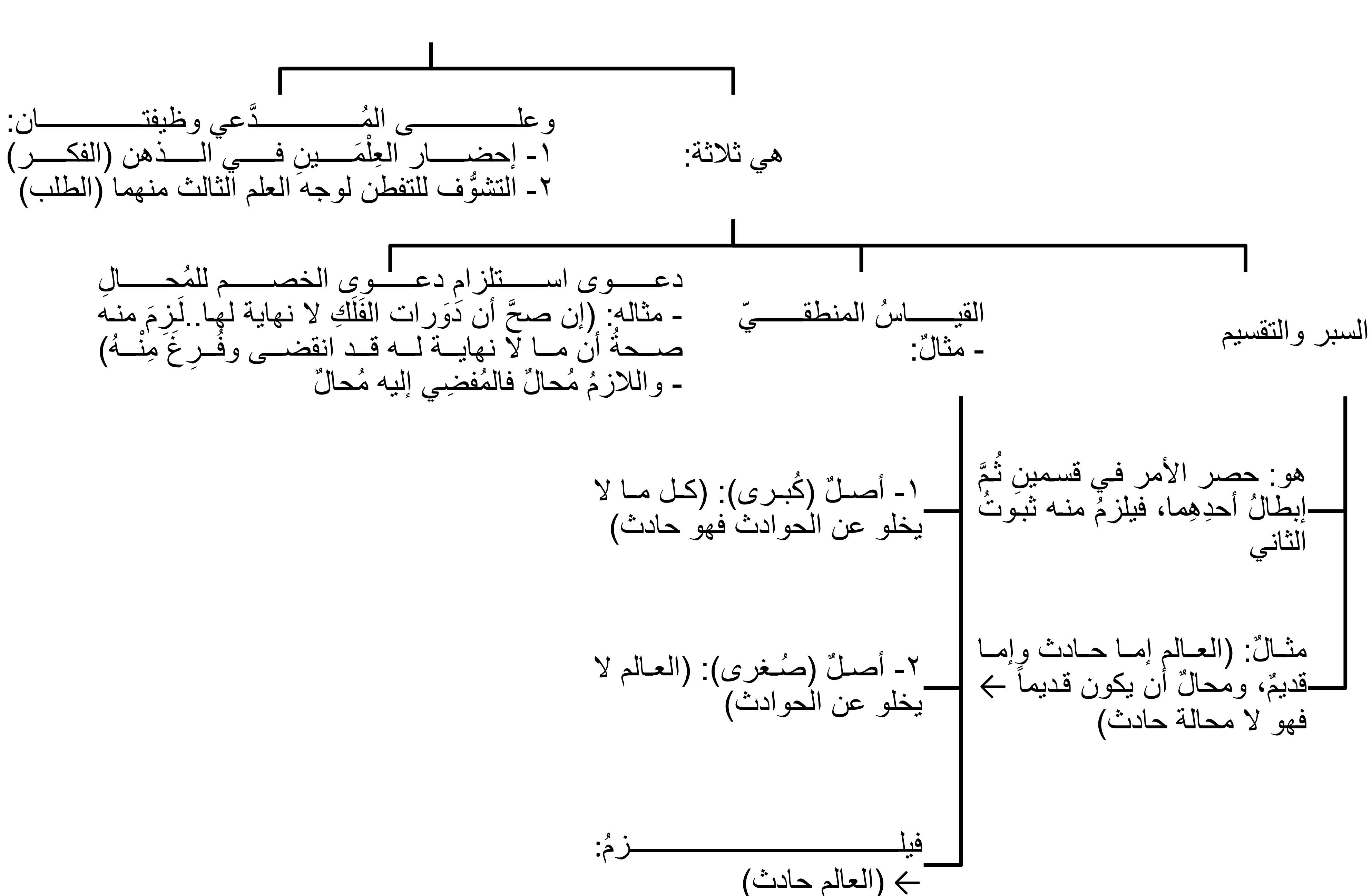
دليلُ الحكم: الاستقراء:
- فأكثرُ الجهالات رسخت في قلوب العوام بتعصبِ جماعةٍ مِن جُهَّالِ أهلِ الحق أظهروا الحق مع معرِضِ التحدِّي والتحقِير، فعاندوا، وعسُر على المُتَلَطِّفِينَ محوُها

مُصْطفَى دَنْقَش


التمهيد الثالث: هذا العلم من فروض الكفايات لا من فروض الأعيان
الأدلة:
نِطاق الوجوب: وجود من يكفِي في كل قطر من الأقطارِ
دليلُ الوجوب: وجوبُ إزالة الشكوك في أصول العقائد
- إذ لا يبعُدُ أن يثور مبتدع، فتجبُ مُقاومته ولا تحصُلُ إلا بهذا العلم
أدلة نفي تعيينِ الوجوبِ
ويُقدَّمُ الفقه على..
ويَتَعَيَّنُ فِيْ حَالَةِ مَن اعتراه الشكّ
- فإزالةُ الشك فرضُ عين في حقِّهِ
١- الكلام
- فمن آنَسَ مِن نفسِهِ تعلمَ الكلامَ والفقهِ وضاق الوقتُ عن الجمعَ بينهما وخلا القُطرُ عن القائمِ بهما..فالمُقَدَّمُ الفقهُ
- لأنَّ الحاجةَ إليه أعمُّ، والوقائعَ فيه أكثرُ
٢- الطِّبِّ:
- فلو خلا البَلَدُ عن طبيبٍ وفقيهٍ..فالتشاغل بالفقه أهم للآتي:
١- الأصل هو الاعتقاد الصحيح والتصديق الجازم
- وذلك حاصل بالتقليد والحاجة إلى البرهان ودَقَائِقُ الجدلِ نادرةٌ
٢- هذا العلمُ لا يُناسِبُ عوامّ المؤمنين، كما سبق في التمهيد الثاني
أ- عموم الحاجةِ إليه
- أما الطب فلا يحتاجُ إليه الأصحاء، ولقة عدد المرضى بالإضافة إليهم
ب- المريض نفسُهُ لا يستغني عن الفقه
ج- الحاجةُ إلى الطب للحياة الفانية وإلى الفقه للحياة الباقية

مُصْطفَى دَنْقَش

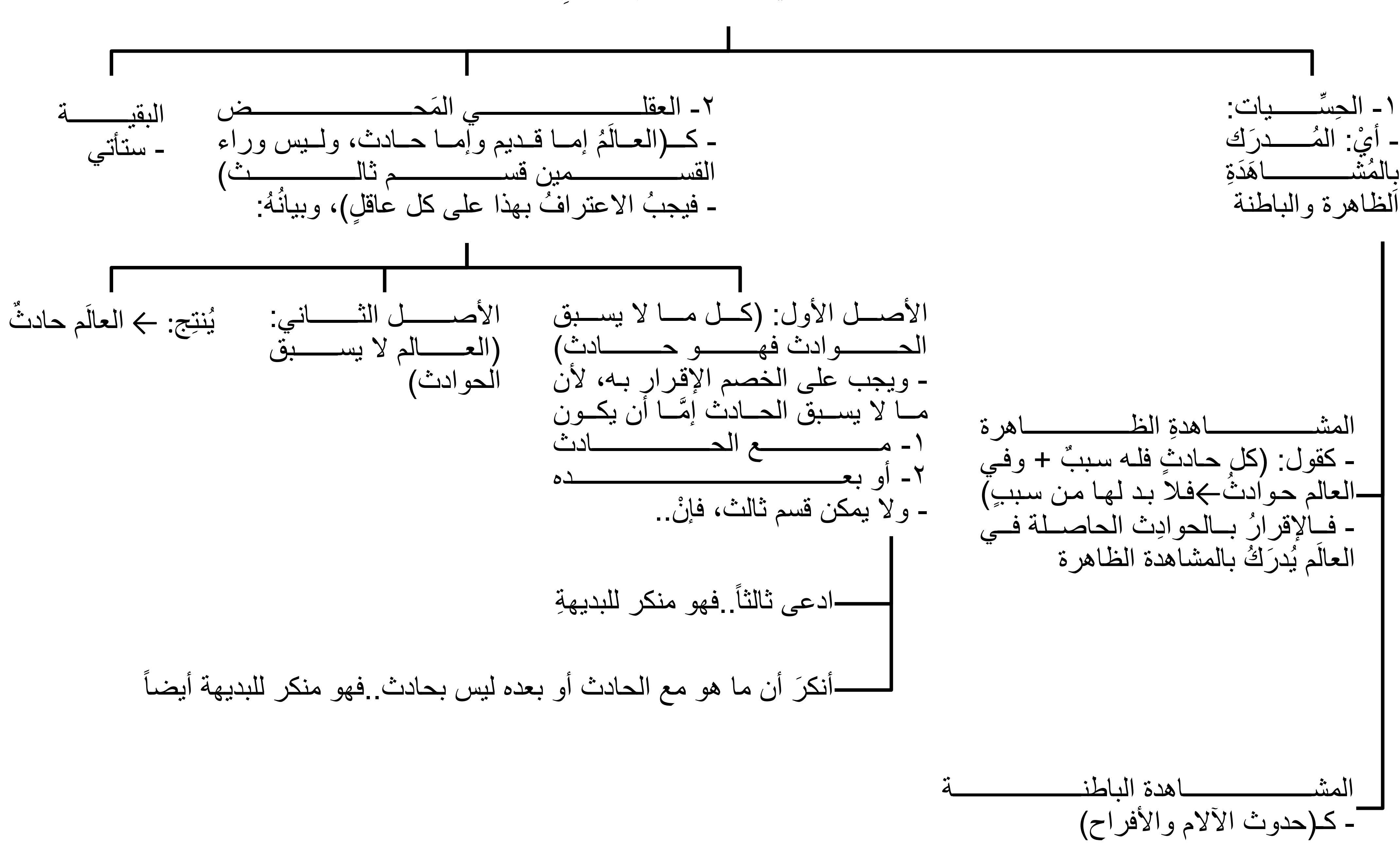
التمهيد الرابع: مناهج الأدلة في الكتاب



مُصْطَفَى دَنْقَش

تابع التمهيد الرابع: مناهج الأدلة في الكتاب

- المدارك السِّتَّة المُستعملة في الكتاب لإلزام الخصمِ بصحةِ الدَّعوى:



مُصْطفَى دَنْقَش

تابع التمهيد الرابع: مناهج الأدلة في الكتاب

- تابع المدارك السِّتةُ المُستعملة في الكتاب لإلزام الخصمِ بصحةِ الدَّعوى:

٣- التواتر

مثالُهُ: (مُحمدٌ صلى الله عليه وسلم صادقٌ لأن كل من جاء بالمعجزة فهو صادق، وقد جاء هو بالمعجزة ←فهو إذاً صادق)

- وبيانُهُ: أنَّهُ إنْ سَلَّمَ أحدَ الأصلين وهو أن القرآن معجزة، إمَّا بالطوع أو بالدليل، وأراد إنكار الأصل الثاني وهو أنه قد جاء بالقرآن، وقال لا أسلم أن القرآن مما جاء به محمد تسليماً...لم يمكنه ذلك لأن التواتر يحصل العلم به كما حصل لنا العلم بوجوده وبدعواه النبوة وبوجود مكة

٤- كونُ الأصل مثبَتاً بقياس آخرَ يستند بدرجة واحدة أو درجات كثيرة إما إلى الحسِّ أو العقلِ أو التواتُر

- فمَا هو فرع الأصلين..يُمكِنُ جعلُهُ أصلاً في قياس آخر

مِثالُهُ: بعد الفراغ مِن الدليل على حدوث العالم..يُمكِنُ جَعلِ حدوثِهِ أصلاً في قياس

كـ(كل حادث فله سبب + والعالم حادث←فإذاً لَهُ سبب)

- فلا يمكنهم انكار كون العالم حادثاً بعد أن اثبتنا بالدليل حدوثه.

٥- السمعيات

- مِثالُه:

الأصل الأول: (المعاصي كائنة)

- وهذا معلومٌ بالحسِّ، ويُعلَمُ كونُها معصيةً بالشرع

الأصل الثاني: (وكُل كائن فهو بمشيئة الله)

- وإذا أنكر الخصم ذلك..منعه الشرعُ إذا كان مقراً بالشرع

- وبيانُ منع الشرعِ: ثبوتُ التواتُر بإجماع الأمة على صدق قولِ (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن)، فيكون السمعُ مانعاً من الانكار

فَيُنتِج: ←(المعاصي بمشيئة الله)

٦- كونُ الأصلِ مأخوذاً من معتقدات الخصم ومسلماته

- فننتفعُ باتخاذه إياه أصلاً في قياسنا، وإنْ لم يقم لنا عليه دليل أو لم يكن حسياً ولا عقلياً، وامتنع عليه الإنكار الهادم لمذهبهِ

تابع المدارك السِّتةُ المُستعملة في الكتاب لإلزام الخصمِ بصحةِ الدَّعوى:
- المدارك متفاوتة

المدارك العقلية والحسية:
- عامة مع كافة الخلقِ، إلا من لا عقل له ولا حس لَهُ

الأصل المستفاد من قياس آخر:
- لا ينفع إلا مع من قدر معه ذلك القياس

السمعيات:
- لا تنفع إلا من يثبت السمع عنده

المتواتر:
- ينفعُ في حق من تواتر إليه

- وقد يتواترُ شيءٌ عند قوم دون قوم، فقول الشافعيِّ في قتل المسلم بالذمي مُتواتِرٌ عند فُقهاء أصحابِهِ دون العوام من المقلدين

- وكم من مذهبٍ للشافعيِّ في أحاد المسائل لم يتواتر عند أكثر الفقهاء

مُسلمات المذاهب:
- لا تنفع الناظر وإنما تنفع المناظر مع من يعتقد ذلك المذهب

مُصْطفَى دَنْقَش

الْقُطْبُ الأول

النظرُ في ذاتِ الله عَزَّوَجَلَّ

وفيه عَشرُ دعاوى

١- الوجود

٢- القِدَم

٣- البقاء

٤- الله ليس بجوهر

٥- الله ليس بجسم

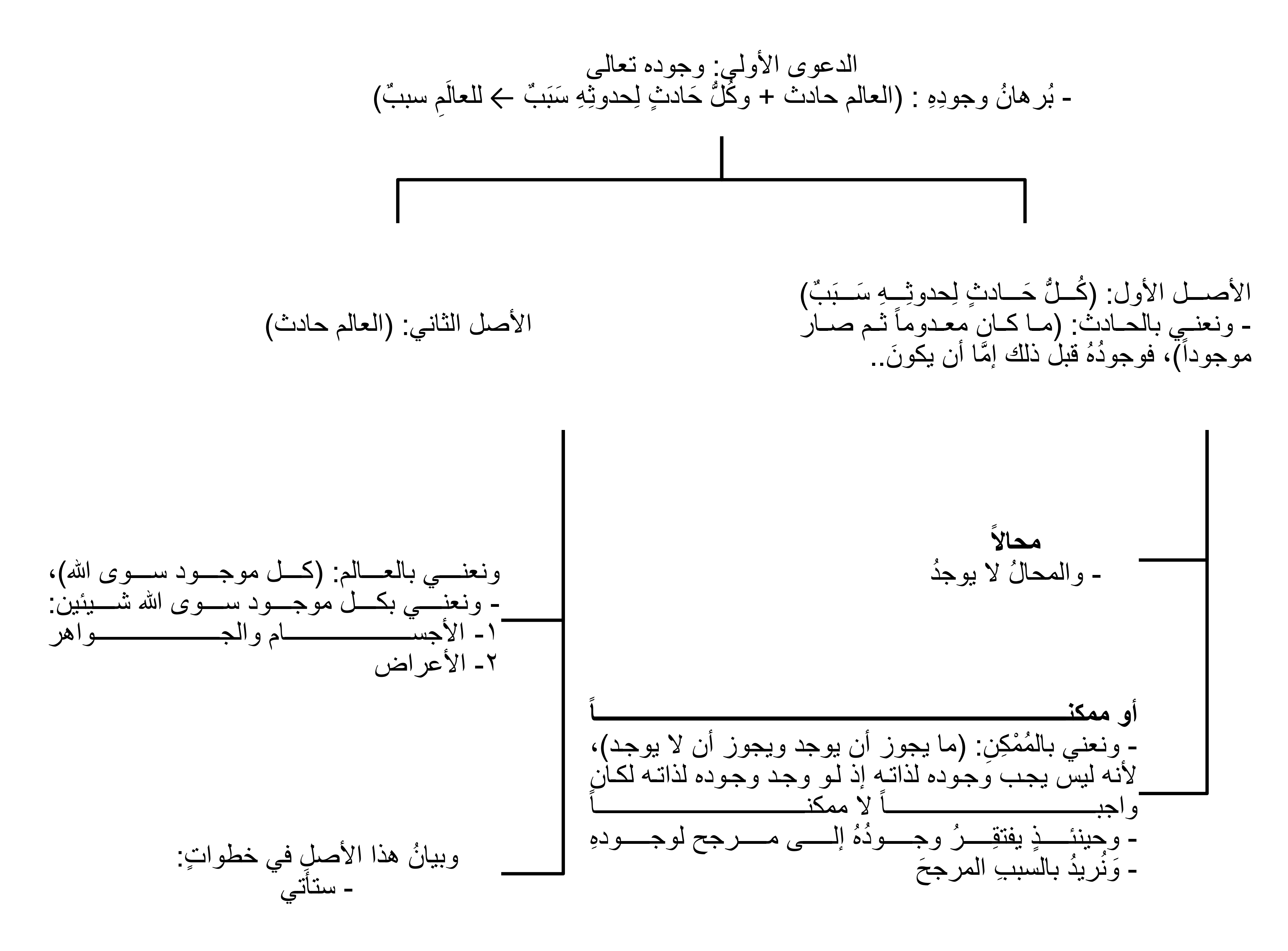
٦- الله ليس بعرض

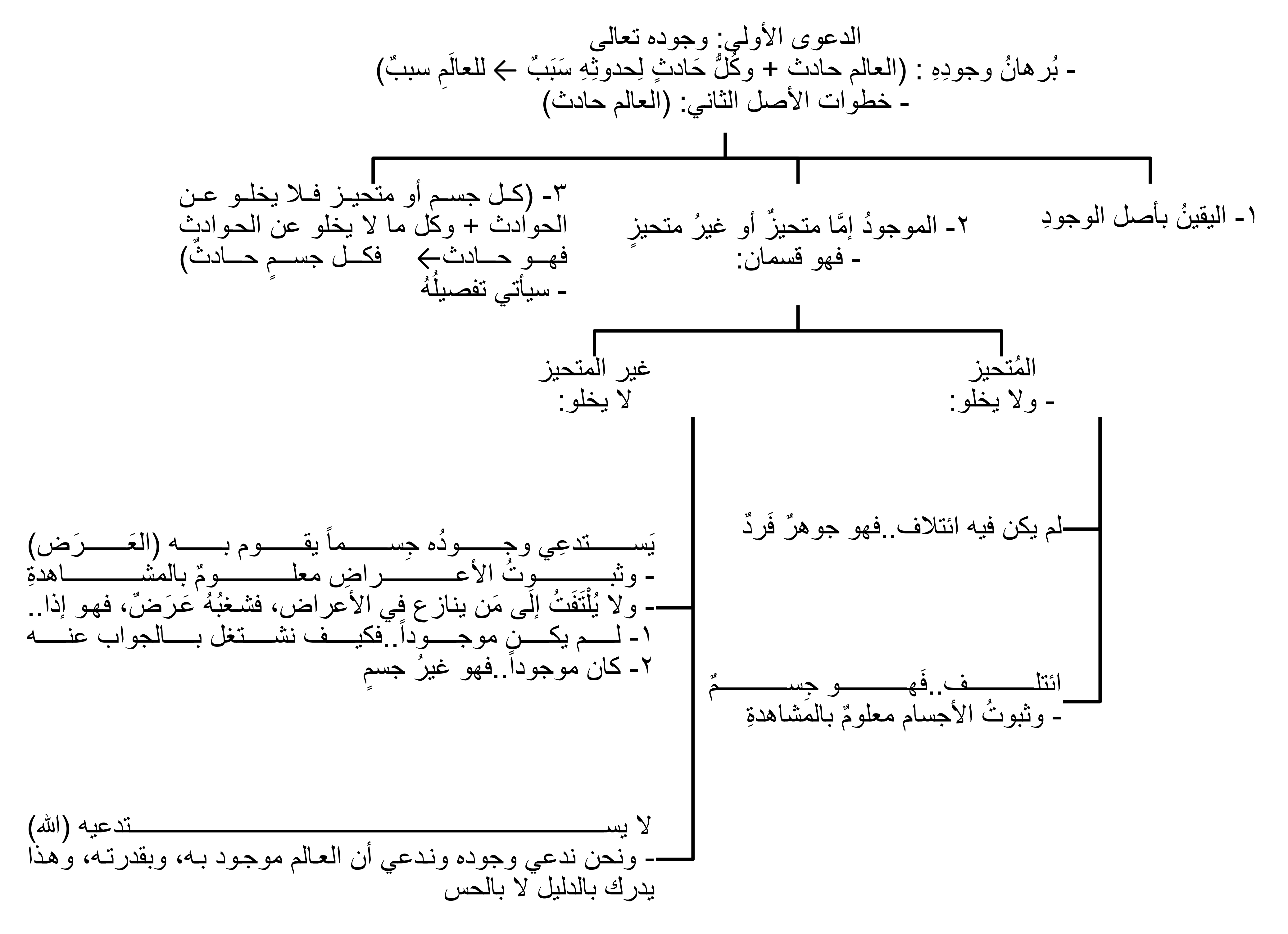
٧- الله ليس محدودا بحد ولا مخصوصاً بجهة

٨- اللهُ غيرُ مستقرٍ على العرشِ

٩- رؤيةُ الله

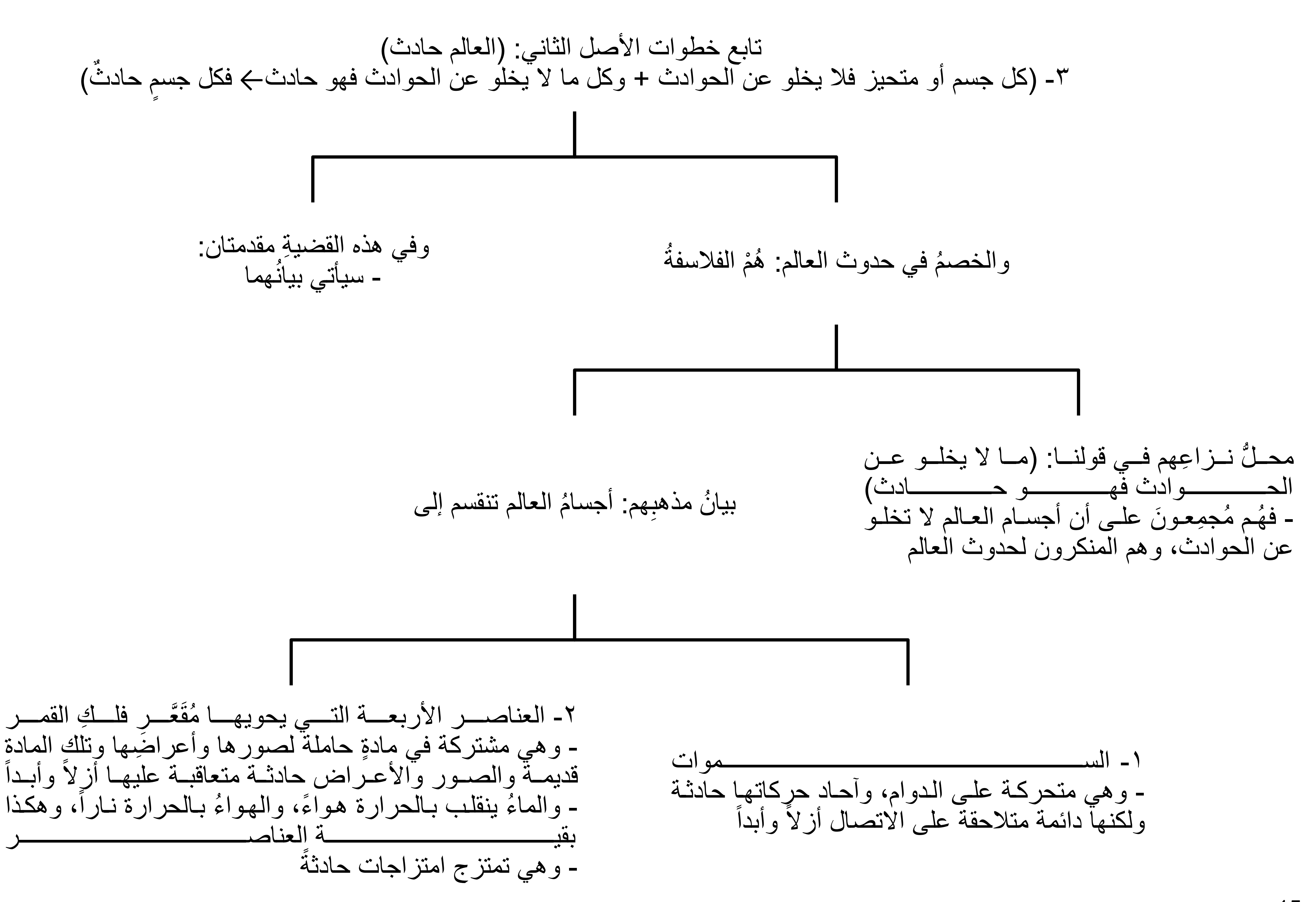
١٠- وحدانيَّةُ اللهِ


الدعوى الأولى: وجوده تعالى
- بُرهانُ وجودِهِ : (العالم حادث + وكُلُّ حَادثٍ لِحدوثِهِ سَبَبٌ ← للعالَمِ سببٌ)
الأصل الأول: (كُلُّ حَادثٍ لِحدوثِهِ سَبَبٌ)
- ونعني بالحادث: (ما كان معدوماً ثم صار موجوداً)، فوجودُهُ قبل ذلك إمَّا أن يكونَ..
محالاً
- والمحالُ لا يوجدُ
أو ممكناً
- ونعني بالمُمْكِنِ: (ما يجوز أن يوجد ويجوز أن لا يوجد)، لأنه ليس يجب وجوده لذاته إذ لو وجد وجوده لذاته لكان واجباً لا ممكناً
- وحينئذٍ يفتقِرُ وجودُهُ إلى مرجح لوجودِهِ
- وَنُريدُ بالسببِ المرجحَ
الأصل الثاني: (العالم حادث)
ونعني بالعالم: (كل موجود سوى الله)،
- ونعني بكل موجود سوى الله شيئين:
١- الأجسام والجواهر
٢- الأعراض
وبيانُ هذا الأصلِ في خطواتٍ:
- ستأتي



الدعوى الأولى: وجوده تعالى
- بُرهانُ وجودِهِ : (العالم حادث + وكُلُّ حَادثٍ لِحدوثِهِ سَبَبٌ ← للعالَمِ سببٌ)
- خطوات الأصل الثاني: (العالم حادث)
١- اليقينُ بأصل الوجودِ
٢- الموجودُ إمَّا متحيزٌ أو غيرُ متحيزٍ
- فهو قسمان:
٣- (كل جسم أو متحيز فلا يخلو عن الحوادث + وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ← فكل جسمٍ حادثٌ)
- سيأتي تفصيلُهُ
المُتحيز
- ولا يخلو:
غير المتحيز
لا يخلو:
لم يكن فيه ائتلاف..فهو جوهرٌ فَردٌ
ائتلف..فهو جِسمٌ
- وثبوتُ الأجسام معلومٌ بالمشاهدةِ
يَستدعِي وجودُه جِسماً يقوم به (العَرَض)
- وثبوتُ الأعراضِ معلومٌ بالمشاهدةِ
- ولا يُلْتَفَتُ إلَى مَن ينازع في الأعراض، فشغبُهُ عَرَضٌ، فهو إذا..
١- لم يكنِ موجوداً..فكيف نشتغل بالجواب عنه
٢- كان موجوداً..فهو غيرُ جسمٍ
لا يستدعيه (الله)
- ونحن ندعي وجوده وندعي أن العالم موجود به، وبقدرته، وهذا يدرك بالدليل لا بالحس

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع خطوات الأصل الثاني: (العالم حادث)
٣- (كل جسم أو متحيز فلا يخلو عن الحوادث + وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث← فكل جسمٍ حادثٌ)
والخصمُ في حدوث العالم: هُمْ الفلاسفةُ
وفي هذه القضيةِ مقدمتان:
- سيأتي بيانُهما
محلُّ نزاعِهم في قولنا: (ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث)
- فهُم مُجمِعونَ على أن أجسام العالم لا تخلو عن الحوادث، وهم المنكرون لحدوث العالم
بيانُ مذهبِهم: أجسامُ العالم تنقسم إلى
١- السموات
- وهي متحركة على الدوام، وآحاد حركاتها حادثة ولكنها دائمة متلاحقة على الاتصال أزلاً وأبداً
٢- العناصر الأربعة التي يحويها مُقَعَّرِ فلكِ القمر
- وهي مشتركة في مادةٍ حاملة لصورها وأعراضِها وتلكَ المادة قديمة والصور والأعراض حادثة متعاقبة عليها أزلاً وأبداً
- والماءُ ينقلب بالحرارة هواءً، والهواءُ بالحرارة ناراً، وهكذا بقية العناصر
- وهي تمتزج امتزاجات حادثةً

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع خطوات الأصل الثاني: (العالم حادث)

٣- (كل جسم أو متحيز فلا يخلو عن الحوادث + وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث← فكل جسمٍ حادثٌ)

- وفي هذه القضيةِ مقدمتان:

القضية الأولى: (كل جسم أو متحيز فلا يخلو عن الحوادث)

- لأنه لا يخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان

- وبيانُه يكونُ بخطوات:

١- تحقيقُ عدمِ خلو الجوهر عن العَرض

- فالجوهر بالضرورة لا يخلو عن الحركة والسكون، وهما حادثان

أمَّا المُتحرِّكُ فحركتُهُ حدوثها محسوسٌ

وأمَّا الساكِنُ..ففرض حركته جائزٌ بالضرورةِ، وإذا وقع ذلك الجائز كان حادثاً وكان معدماً للسكون، فيكون السكون أيضاً قبله حادثاً لأن القديم لا ينعدم

٢- إثباتُ كونِ الحركة زائدة على الجسم

- فإذا قلنا: (هذا الجوهر متحركٌ)..أثبتنا شيئاً غيرَ الجوهر، وإذا قلنا: (هذا الجوهر ليس بمتحرك)..صدق قولنا إن كانَ ساكِناً

- فلو كان المفهوم من الحركة عين الجوهر..لكان نفيها نفي عين الجوهر

٣- إبطالُ القولِ بكمونِ وظهور الحركةِ والسكونِ

- ومع التسليمِ بهما فالجوهر لا يخلو عن كَمون الحركة فيه أو ظهورها، وهما حادثان، فقد ثبت أنه لا يخلو عن الحوادث

٤- إبطال القول بانتقال الأعراض مِن موضع آخر

- سيأتي

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع قضية : (كل جسم أو متحيز فلا يخلو عن الحوادث)
٤- إبطال القول بانتقال الأعراض مِن موضع آخر
- فالقولُ بالانتقالِ وَهْمٌ

بيانُ كونِهِ وهماً:
- تَخَيُّلُ أنَّ إضافةِ العَرَضِ إلى المحل كإضافة الجوهر إلى الحيز فيسبق منه إلى الوهم إمكان الانتقال كما في الجوهر

دفعُ الوهم بأشياء:

١- لو كانت هذه المقايسة صحيحة..لحصل الآتي:
أ- كان اختصاص العرض بالمحل كوناً زائداً على ذات العرض
ب- صار يقوم بالعرض عرضٌ، ثم يفتقر قيام العرض بالعرض إلى إختصاص آخر، وهكذا يتسلل

٢- المحلُّ لازمٌ للعرض والحيزُ لازم للجوهر، ولكنْ بين اللازمين فرق:

أ- فالحيز لازمٌ غيرُ ذاتيٍّ للجوهر
- فنحنُ نعلَمُ الجسمَ والجوهر أولاً، ثم ننظر بعد ذلك في الحيز، أهو أمر ثابت أم هو أمر موهوم ونتوصل إلى تحقيق ذلك بدليل
- فلذلك لم يكن الحيز المعين مثلاً لجسم زيد ذاتياً لزيد

ب- المحلُّ لازمٌ ذاتيٌّ للعَرَضِ
- للآتي:

١- ليس لطول زيد قوام في الوجود وفي العقل دون زيدٍ، فاختصاصه بزيد ذاتيٌّ
- والانتقال يبطل الاختصاصَ بالمحلِّ

٢- العرض عقل بالجوهر لا بنفسه
- فاختصاص العرض بمحله لم يكن زائداً على ذات العرضِ

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع خطوات الأصل الثاني: (العالم حادث)

٣- (كل جسم أو متحيز فلا يخلو عن الحوادث + وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث←فكل جسمٍ حادثٌ)

- القضية الثانية: (كل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث)

هذه محلُّ النزاعِ مع الفلاسفةِ

دليلُها:
- لأن العالم لو كان قديماً مع أنه لا يخلو عن الحوادث..لحصل الآتي:

١- ثبتت حوادث لا أول لها

٢- لَزِمَ أن تكون دوراتُ الفلك غير متناهية الاعداد، وذلك محال

إذ يلزم عليه ثلاثة محالات:

أ- لكان قد انقضى ما لا نهاية له
- فيلزم من المحال أن يتناهى ما لا يتناهى

ب- أنَّ دورات الفلك إن لم تكن متناهية فهي إما شفع وإما وتر، وإما لا شفع ولا وتر، وإما شفع ووتر معاً
- وهذه الأقسام الأربعة محال

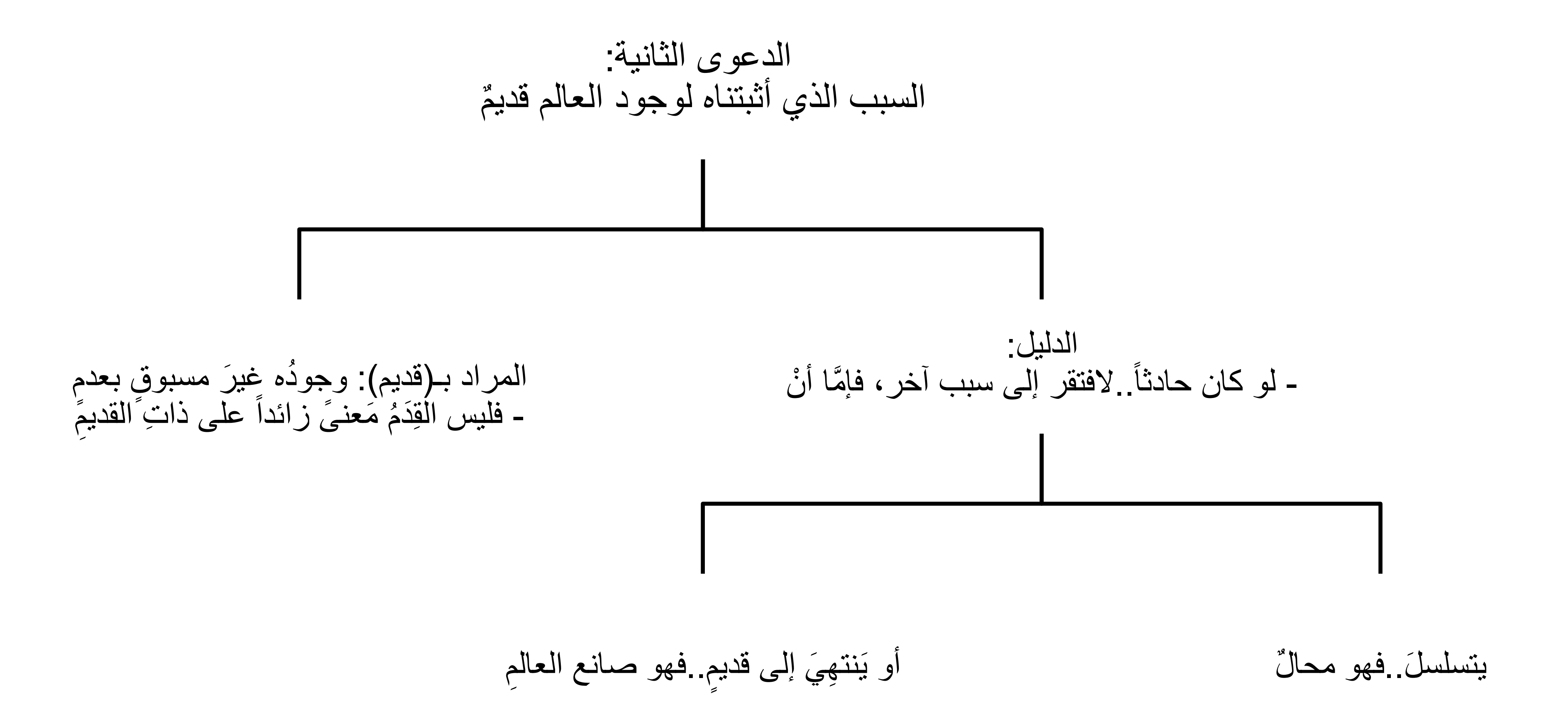
ج- يلزم أن يكون عددان، كل واحد منهما لا يتناهي، ثم أن أحدهما أقل من الآخر
- ومُحَالٌ أن يكون ما لا يتناهى أقلَّ مما لا يتناهى
- وبيانه: أن زحل عندهم يدور في كل ثلاثين سنة دورة واحدة، والشمس في كل سنة دورة واحدة

مناقشة:

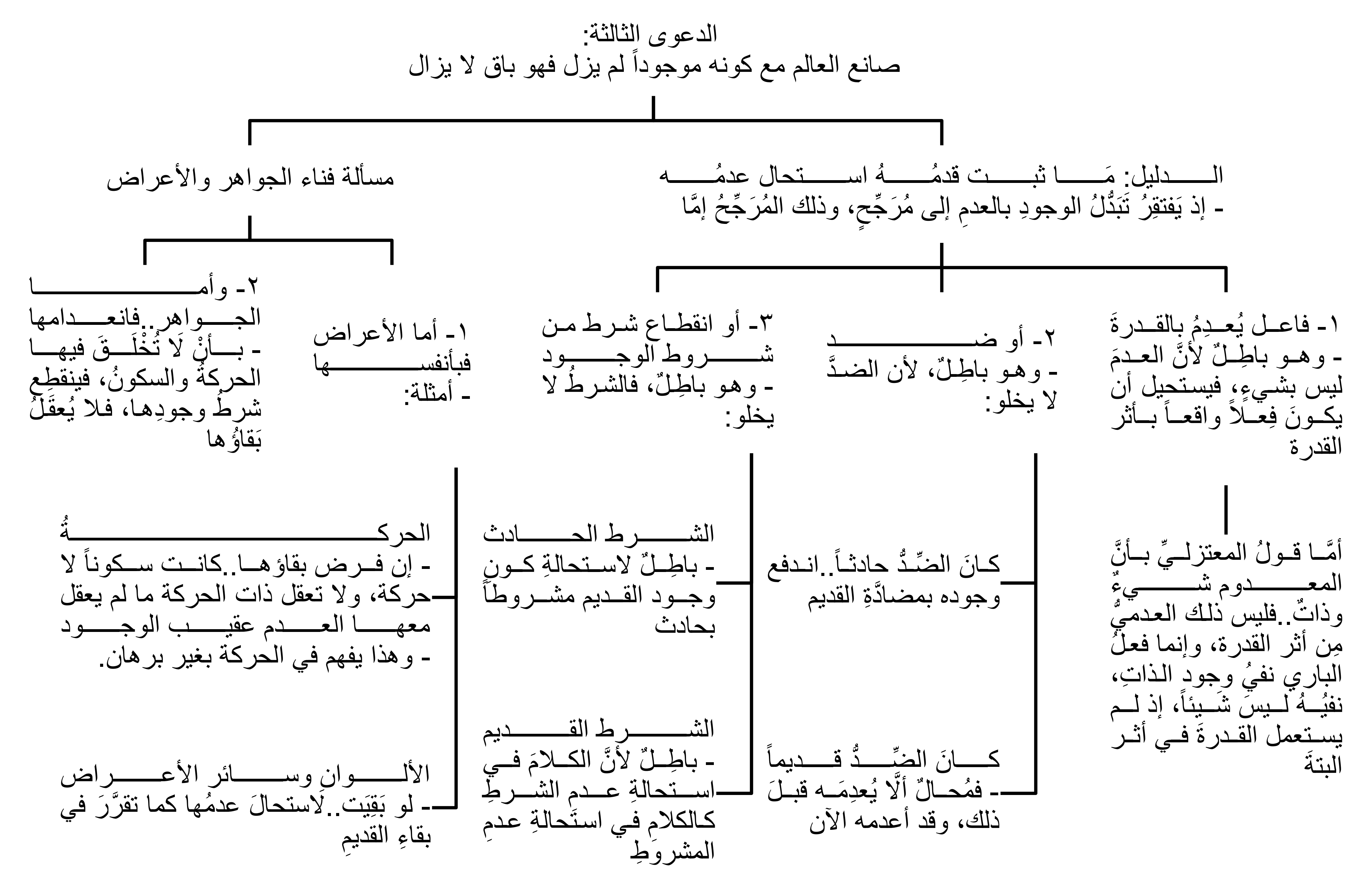
اعتراض: مَقدورات الباري عندكم لا نهاية لها وكذا معلوماته، والمعلومات أكثر من المقدورات إذ ذات القديم تعالى وصفاته معلومة له، وليس شيء من ذلك مقدوراً

الجواب: المراد بعدم تناهي مقدوراته أن لله صفة يتأتى بها الإيجاد، وهذا لا ينعدمُ، وليس تحت هذا إثبات أشياء
- والغلط عندهم جاءَ مِن توازن لفظ المعلومات والمقدورات من حيث التصريف في اللغة، فيظن أن المراد بهما واحد

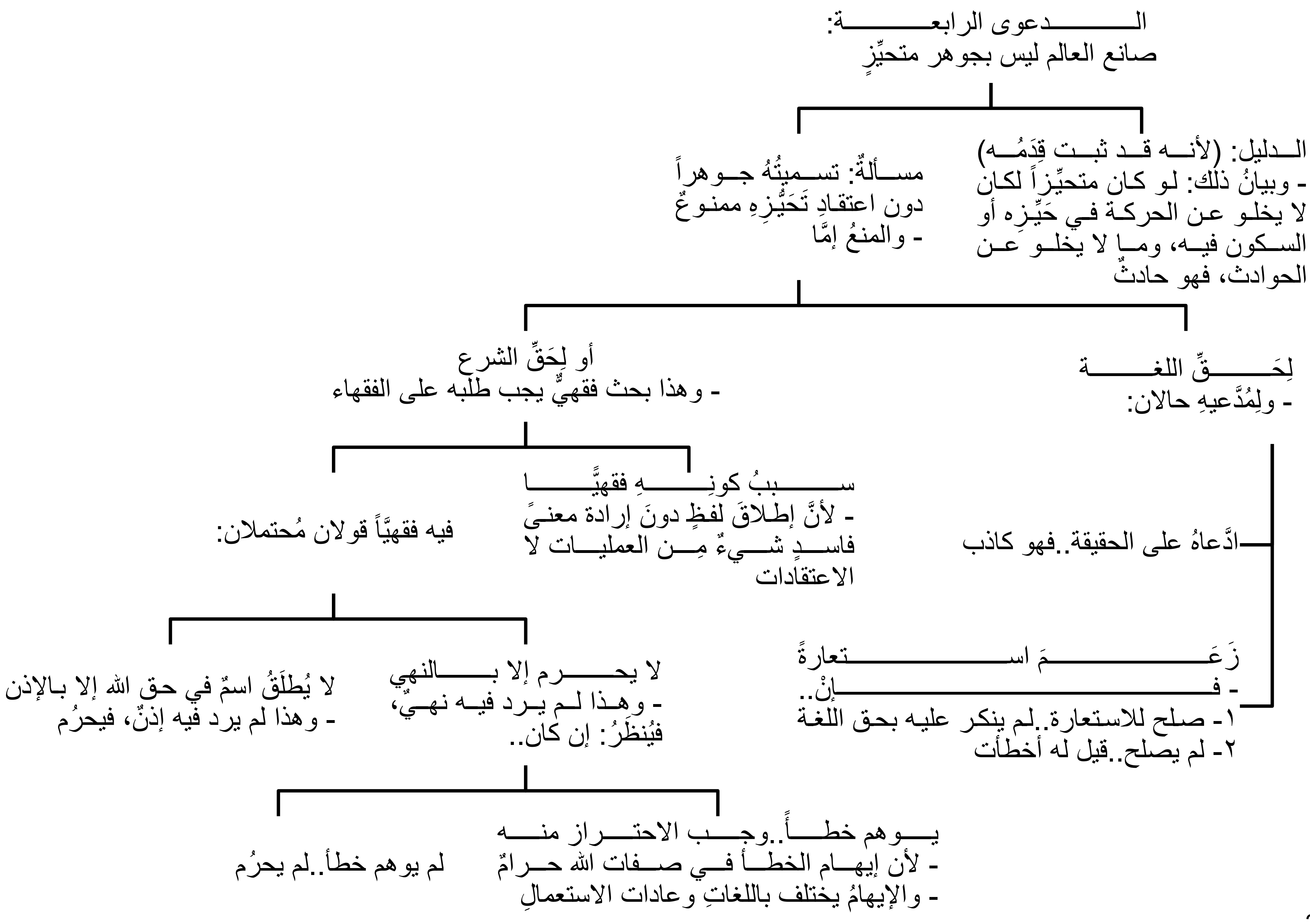
مُصْطفَى دَنْقَش


الدعوى الثانية:
السبب الذي أثبتناه لوجود العالم قديمٌ
الدليل:
- لو كان حادثاً..لافتقر إلى سبب آخر، فإمَّا أنْ
المراد بـ(قديم): وجودُه غيرَ مسبوقٍ بعدمٍ
- فليس القِدَمُ مَعنىً زائداً على ذاتِ القديمٍ
يتسلسلَ..فهو محالٌ
أو يَنتهِيَ إلى قديمٍ..فهو صانع العالمِ

مُصْطفَى دَنْقَش



الدعوى الثالثة:
صانع العالم مع كونه موجوداً لم يزل فهو باق لا يزال
الدليل: مَا ثبت قدمُهُ استحال عدمُه
- إذ يَفتقِرُ تَبَدُّلُ الوجودِ بالعدمِ إلى مُرَجِّحٍ، وذلك المُرَجِّحُ إمَّا
١- فاعل يُعدِمُ بالقدرةَ
- وهو باطِلٌ لأنَّ العدمَ ليس بشيءٍ، فيستحيل أن يكونَ فِعلاً واقعاً بأثر القدرة
أمَّا قولُ المعتزليِّ بأنَّ المعدوم شيءٌ وذاتٌ..فليس ذلك العدميُّ مِن أثر القدرة، وإنما فعلُ الباري نفيُ وجودِ الذاتِ، نفيُهُ ليسَ شَيئاً، إذ لم يستعمل القدرةَ في أثر البتةَ
٢- أو ضد
- وهو باطِلٌ، لأن الضدَّ لا يخلو:
كانَ الضِّدُّ حادثاً..اندفع وجوده بمضادَّةِ القديم
كانَ الضِّدُّ قديماً
- فمُحالٌ ألَّا يُعدِمَه قبلَ ذلك، وقد أعدمه الآن
٣- أو انقطاع شرط من شروط الوجود
- وهو باطِلٌ، فالشرطُ لا يخلو:
الشرط الحادث
- باطِلٌ لاستحالةِ كونِ وجود القديم مشروطاً بحادث
الشرط القديم
- باطِلٌ لأنَّ الكلامَ في استحالةِ عدمِ الشرطِ كالكلامِ في استحالةِ عدمِ المشروطِ
مسألة فناء الجواهر والأعراض
١- أما الأعراض فبأنفسها
- أمثلة:
الحركةُ
- إن فرض بقاؤها..كانت سكوناً لا حركة، ولا تعقل ذات الحركة ما لم يعقل معها العدم عقيب الوجود
- وهذا يفهم في الحركة بغير برهان.
الألوان وسائر الأعراض
- لو بَقِيَت..لَاستحالَ عدمُها كما تقرَّرَ في بقاءِ القديمِ
٢- وأما الجواهر..فانعدامها
- بأنْ لَا تُخْلَقَ فيها الحركةُ والسكونُ، فينقطِع شرطُ وجودِها، فلا يُعقَلُ بَقاؤُها



الدعوى الرابعة:
صانع العالم ليس بجوهر متحيِّزٍ
الدليل: (لأنه قد ثبت قِدَمُه)
- وبيانُ ذلك: لو كان متحيِّزاً لكان لا يخلو عن الحركة في حَيِّزِه أو السكون فيه، وما لا يخلو عن الحوادث، فهو حادثٌ
مسألةٌ: تسميتُهُ جوهراً دون اعتقادِ تَحَيُّزِهِ ممنوعٌ
- والمنعُ إمَّا
لِحَقِّ اللغة
- ولِمُدَّعيهِ حالان:
ادَّعاهُ على الحقيقة..فهو كاذب
زَعَمَ استعارةً
- فإنْ..
١- صلح للاستعارة..لم ينكر عليه بحق اللغة
٢- لم يصلح..قيل له أخطأت
أو لِحَقِّ الشرع
- وهذا بحث فقهيٌّ يجب طلبه على الفقهاء
سببُ كونِهِ فقهيًّا
- لأنَّ إطلاقَ لفظٍ دونَ إرادة معنىً فاسدٍ شيءٌ مِن العمليات لا الاعتقادات
فيه فقهيّاً قولان مُحتملان:
لا يحرم إلا بالنهي
- وهذا لم يرد فيه نهيٌ، فيُنظَرُ: إن كان..
يوهم خطأً..وجب الاحتراز منه
- لأن إيهام الخطأ في صفات الله حرامٌ
- والإيهامُ يختلف باللغاتِ وعادات الاستعمالِ
لم يوهم خطأ..لم يحرُم
لا يُطلَقُ اسمٌ في حق الله إلا بالإذن
- وهذا لم يرد فيه إذنٌ، فيحرُم

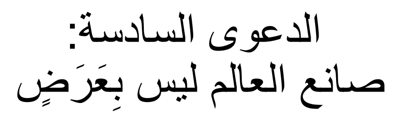
مُصْطفَى دَنْقَش

الدعوى الخامسة:
صانع العالم ليس بجسم
- والأدلة هي:

كل جسم متـألفٌ من جـوهرين متحيـزين، وإذا استحال أن يكون جوهراً..استحال أن يكون جسماً

مُرادُنـــا بالجســمِ: (المؤلـــفُ مِـــن جـــوهرينِ مُتحَيِّـــزينِ)
- ومَن سَمَّاهُ - تعَالى- جسماً ولم يرد هذا المعنـى كانـت المضايقة معه بحق اللغة أو بحق الشرع

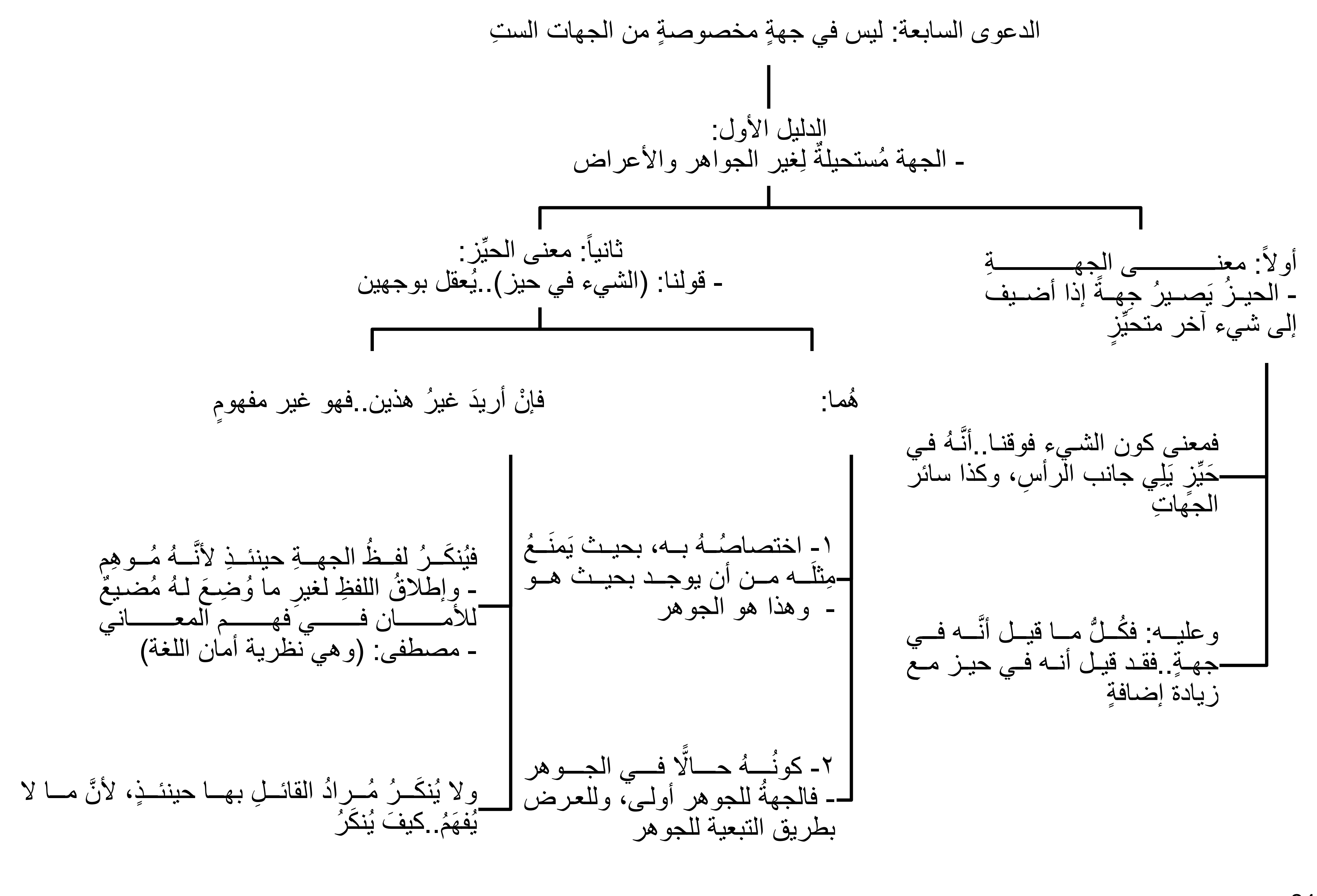
لـو كـان جسـماً..لكـان مُقَـدَّراً بمقـدار مخصـوص ويجـوز أن يكـــــون أصـــــغر منـــــه أو أكبـــــر
- ولا يترجح أحد الجائزين عن الآخر إلا بمُخَصِّصٍ وَمُرَجِّحٍ
- فيفتقـر حينئـذٍ إلـى مخصـص يتصـرف فيـه فيقـدره بمقـدارٍ مخصوص، فيكون مصنوعاً لا صانعاً



مُرادُنا بالعرض: (ما يستدعي وجوده ذاتاً تقوم به)

أمَّـــا تســـميتُهُ عَرَضـــاً دونَ اعتقـــادِ معنـــىً فاسدٍ..فالمضايقة معه بحق اللغة أو بحق الشرعِ

الدليل:
- صانع العالم قديمٌ، فلا يُمكِنُ كونُهُ عَرَضاً


الدعوى السابعة: ليس في جهةٍ مخصوصةٍ من الجهات الستِ
الدليل الأول:
- الجهة مُستحيلةٌ لِغير الجواهر والأعراض
أولاً: معنى الجهةِ
- الحيزُ يَصيرُ جهةً إذا أضيف إلى شيء آخر متحيِّزٍ
فمعنى كون الشيء فوقنا..أنَّهُ في حَيِّزٍ يَلِي جانب الرأسِ، وكذا سائر الجهاتِ
وعليه: فكُلُّ ما قيل أنَّه في جهةٍ..فقد قيل أنه في حيز مع زيادة إضافةٍ
ثانياً: معنى الحيِّز:
- قولنا: (الشيء في حيز)..يُعقل بوجهين
هُما:
١- اختصاصُهُ به، بحيث يَمنَعُ مِثلَه من أن يوجد بحيث هو
- وهذا هو الجوهر
٢- كونُهُ حالًّا في الجوهر
- فالجهةُ للجوهر أولى، وللعرض بطريق التبعية للجوهر
فإنْ أريدَ غيرُ هذين..فهو غير مفهومٍ
فيُنكَرُ لفظُ الجهةِ حينئذٍ لأنَّهُ مُوهِمٍ
- وإطلاقُ اللفظِ لغيرِ ما وُضِعَ لهُ مُضيعٌ للأمان في فهم المعاني
- مصطفى: (وهي نظرية أمان اللغة)
ولا يُنكَرُ مُرادُ القائلِ بها حينئذٍ، لأنَّ ما لا يُفهَمُ..كيفَ يُنكَرُ

الدعوى السابعة: ليس في جهةٍ مخصوصةٍ من الجهات الستِ

- الدليل الثاني: (القولُ بِها يطرق الجوازَ إليه ويُحْوِجُهُ إلى مُخَصِّصٍ يُخَصِّصُهُ بأحد وجوه الجوازِ)

- وذلك من وجهين:

١- أنَّ الجهة التي تختص به لا تختص به لذاتِهِ

بيانُ ذلك:

- سائرُ الجهات متساوية بالإضافة إلى المقابل للجهة، فاختصاصه ببعض الجهات المعينة ليس بواجب لذاته بل هو جائز فيحتاج إلى مخصص يخصصه

- وحينئذٍ: فيكونُ في الاختصاص معنىً زائدٌ على ذاته وما يتطرق الجواز إليه..استحال قِدَمُه، فالقديم عبارةٌ عما هو واجب الوجود من جميع الجهات

مناقشة:

اعتراض: اختص بجهة (فوق) لأنه أشرف الجهات

الجواب: صارت الجهةُ جِهةَ (فوق) بخلقه العالَم في هذا الحيز، فقبلَ الخلقِ لم يكُن (فوق) ولا (تحت) أصلاً، إذ هُمَا مشتقان من الرأس والرجل ولم يكن إذ ذاك حيوانٌ

٢- لو كان بجهة لكان محاذياً لجسم العالم

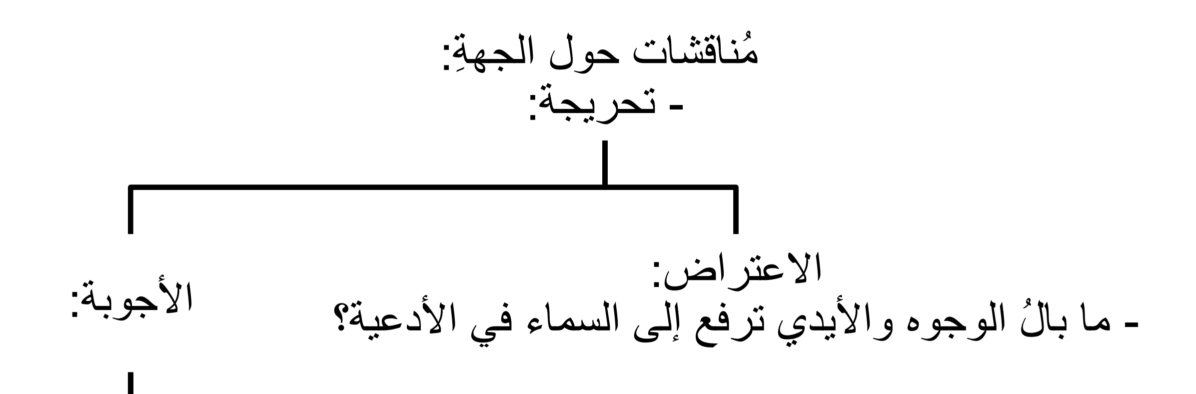
بيانُ ذلك:

- كُلُّ مُحَاذٍ..إمَّا أصغرُ مِنه وإمَّا أكبرُ وإمَّا مُسَاوٍ، وكل ذلك يوجب التقدير بمقدار، وذلك المقدار يَجُوزُ في العقلِ فرضُ أصغرَ مِنه أو أكبرَ، فيحتاجُ إلى مُقَدِّرٍ ومُخَصِّصٍ

مناقشة:

اعتراض: لَو كان الاختصاصُ بالجهة يوجب التقدير..لَكان العَرَضُ مقدراً

- الجواب: العَرَضُ لَيس في جهةٍ بنفسِهِ، بل بتبعيته للجوهر



١- هذا يُضَاهِي قَوْلَ القائلِ: (إن لم يكن الله في الكعبة وهو بيته فما بالنا نحجُّه، وإنْ لَم يَكُن في الأرض فما بالنا نتذلل بوضع وجوهنا على الأرض؟)

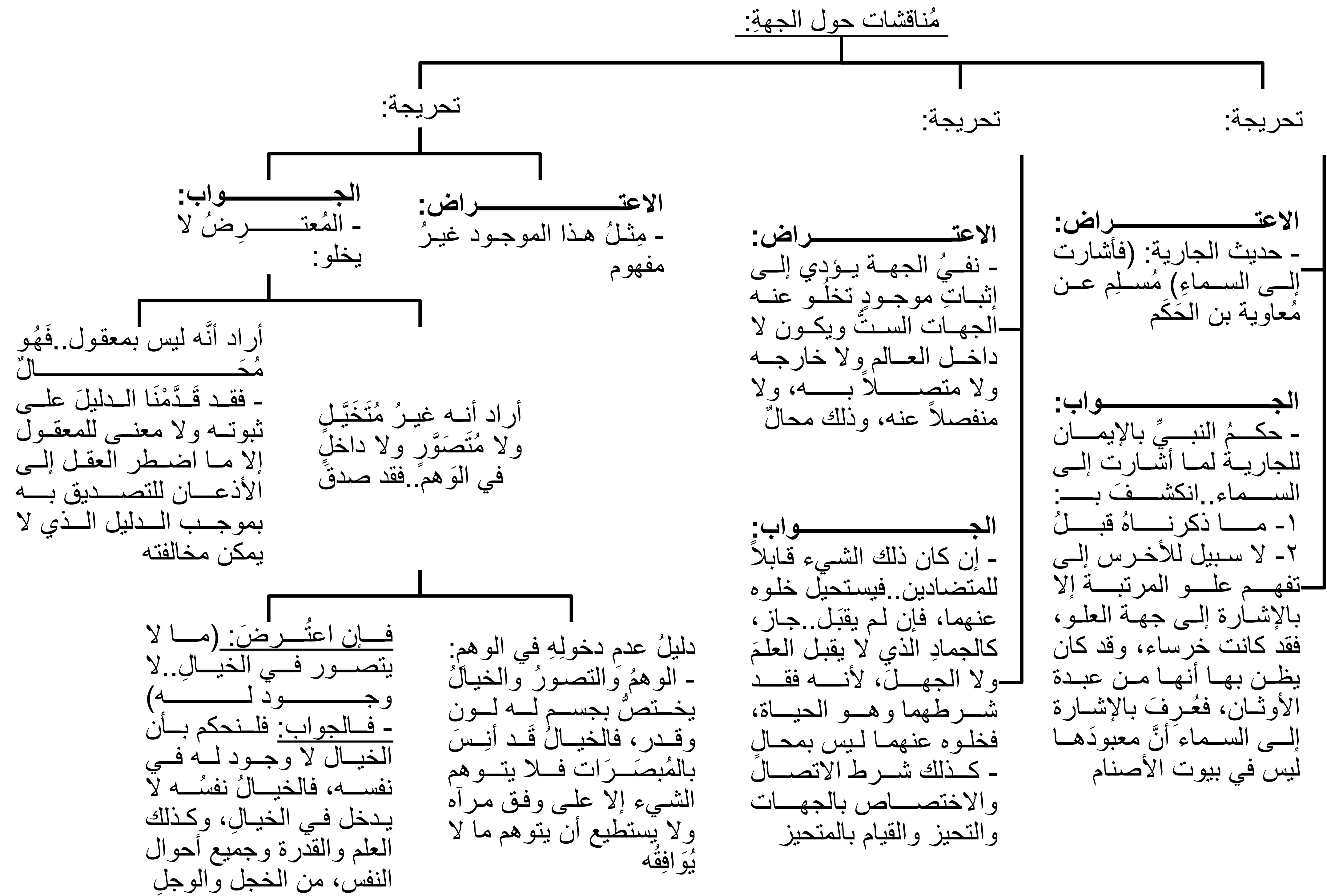
أمَّا تعبد الخلق بالكعبة..فلِمُلازمة الثبوت في جهة واحدة، فذلك أقربُ إلى الخشوع، إذ الجهات متساوية من حيث إمكان الاستقبال
- والسماء قبلة الدعاء، كما أن البيت قبلة الصلاة
- والمقصودُ بالدعاء مُنَزَّهٌ عن الحلول في البيت والسماء

وأمَّا الوضعُ على الترابِ، الذي هو أذل الأشياء..فَالوجهُ أعزُّ الأعضاء، ليستشعر قلبه التواضع

٢- تعظيم القلب بالإشارة إلى علو الرتبة، وتعظيمُ الجوارح بالإشارة إلى جهة العلو الذي هو أعلى الجهات وأرفعها في الاعتقادات
- فغاية تعظيم الجارحة استعمالها في الجهات، حتى أن من المعتاد المفهوم في المحاورات أن يفصح الإنسان عن علو رتبة غيره وعظيم ولايته فيقول: (أمره في السماء السابعة)

٣- في الإشارة بالدعاء إلى السماء سِرٌّ وهو: أنَّ نجاة العبد وفوزه في الآخرة، بأن يتواضع لله

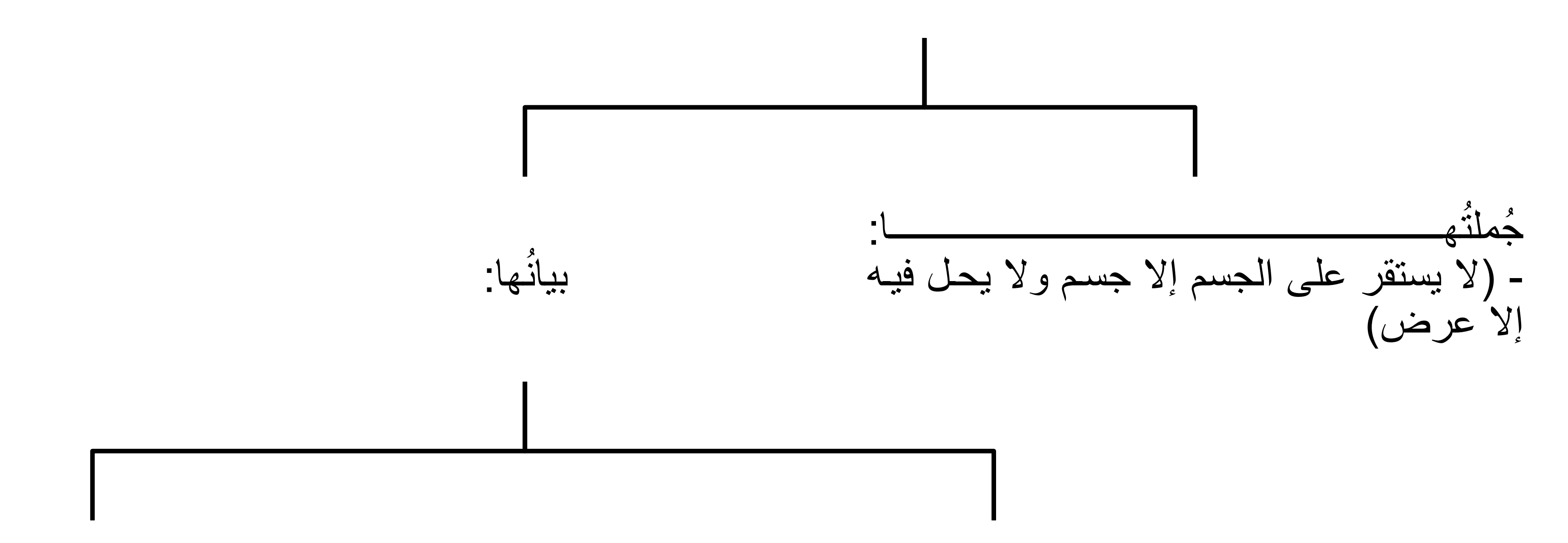
٤- الدعاء لا ينفك عن سؤال نعمة من نعم الله، وخزائن نعمه السموات، وخُزَّانِ أرزاقه الملائكةُ، ومَقَرُّهُم ملكوتُ السمواتِ
- فأما العوام فقد يعتقدون أن معبودهم في السماء، فيكون ذلك أحد أسباب إشاراتهم إلى السماءِ


مُناقشات حول الجهةِ:
تحريجة:
تحريجة:
تحريجة:
الاعتـــــــــراض:
- حديث الجارية: (فأشارت إلـى السـماءِ) مُسلِم عـن مُعاوية بن الحَكَم
الجـــــــــواب:
- حكـمُ النبـيِّ بالإيمـان للجاريـة لمـا أشـارت إلـى السـماء..انكشـفَ بــ:
١- مــا ذكرنــاهُ قبــلُ
٢- لا سبيل للأخرس إلـى تفهـم علـو المرتبـة إلا بالإشـارة إلـى جهـة العلو، فقد كانت خرساء، وقد كان يظـن بهـا أنهـا مـن عبـدة الأوثـان، فعُـرفَ بالإشـارة إلــى السـماء أنَّ معبودَهــا ليس في بيوت الأصنام
الاعتـــــــــراض:
- نفـيُ الجهـة يـؤدي إلـى إثبـاتِ موجـودٍ تخلُـو عنـه الجهـات السـتُّ ويكـون لا داخـل العـالم ولا خارجـه ولا متصــلاً بـــه، ولا منفصلاً عنه، وذلك محالٌ
الجـــــــــواب:
- إن كان ذلك الشـيء قـابلاً للمتضادين..فيستحيل خلوه عنهما، فإن لم يقبَل..جاز، كالجمادِ الذي لا يقبل العلمَ ولا الجهـلَ، لأنــه فقــد شــرطهما وهــو الحيــاة، فخلـوه عنهمـا لـيس بمحـالٍ
- كـذلك شـرط الاتصـالُ والاختصــاص بالجهــات والتحيز والقيام بالمتحيز
الاعتـــــــــراض:
- مِثـلُ هـذا الموجـود غيـرُ مفهوم
الجـــــــــواب:
- المُعتــــرِضُ لا يخلو:
أراد أنـه غيـرُ مُتَخَيَّلٍ ولا مُتَصَوَّرٍ ولا داخلٍ في الوَهمِ..فقد صدقَ
أراد أنَّه ليس بمعقول..فَهُو مُحَــــــــالٌ
- فقـد قَـدَّمْنَا الـدليلَ علـى ثبوتـه ولا معنـى للمعقـول إلا مـا اضـطر العقـل إلـى الأذعــان للتصــديق بــه بموجـب الـدليل الـذي لا يمكن مخالفته
دليلُ عدمِ دخولِهِ في الوهم:
- الوهمُ والتصورُ والخيـالُ يخـتصُّ بجسـم لـه لـون وقـدر، فالخيـالُ قَـد أنِـسَ بالمُبصَـرَات فـلا يتـوهم الشـيء إلا علـى وفق مرآه ولا يستطيع أن يتوهم ما لا يُوَافِقُه
فــإن اعتُــرِضَ: (مــا لا يتصـور فـي الخيـالِ..لا وجــــود لــــــه)
- فــالجواب: فلـنحكم بـأن الخيـال لا وجـود لـه فـي نفسـه، فالخيـالُ نفسُـه لا يـدخل فـي الخيـالِ، وكـذلك العلم والقدرة وجميع أحوال النفس، من الخجل والوجلِ

الدعوى الثامنة:

الله منزه عن أن يوصف بالاستقرار على العرش

- الأدلة:



جُملتُها:

- (لا يستقر على الجسم إلا جسم ولا يحل فيه إلا عرض)

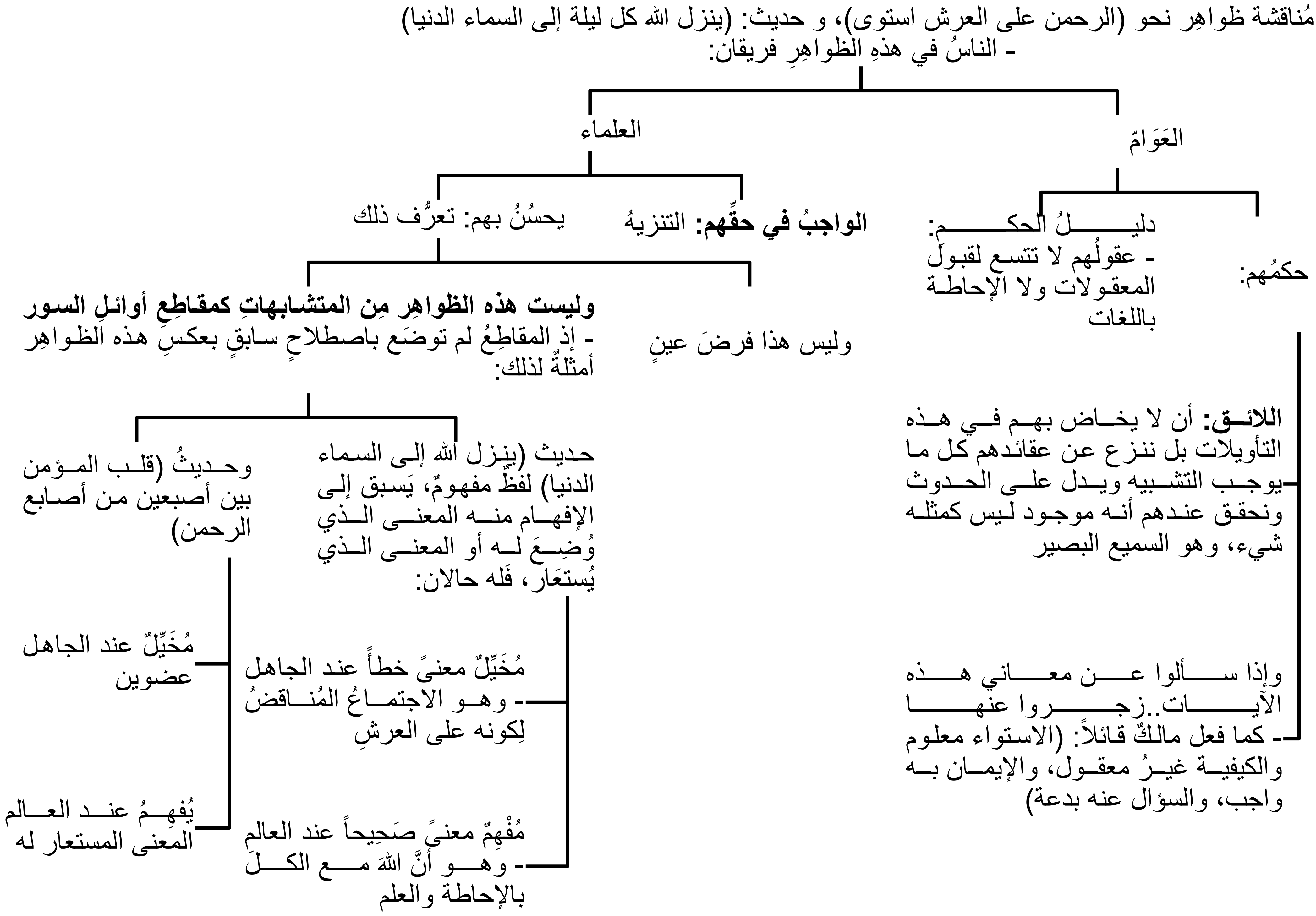
بيانُها:

كُلُّ متمكن على جسم ومستقر عليه مقدرٌ لا محالةَ

- فإنه أما أن يكون أكبر منه أو أصغر أو مساوياً، وكل ذلك لا يخلو عن التقدير

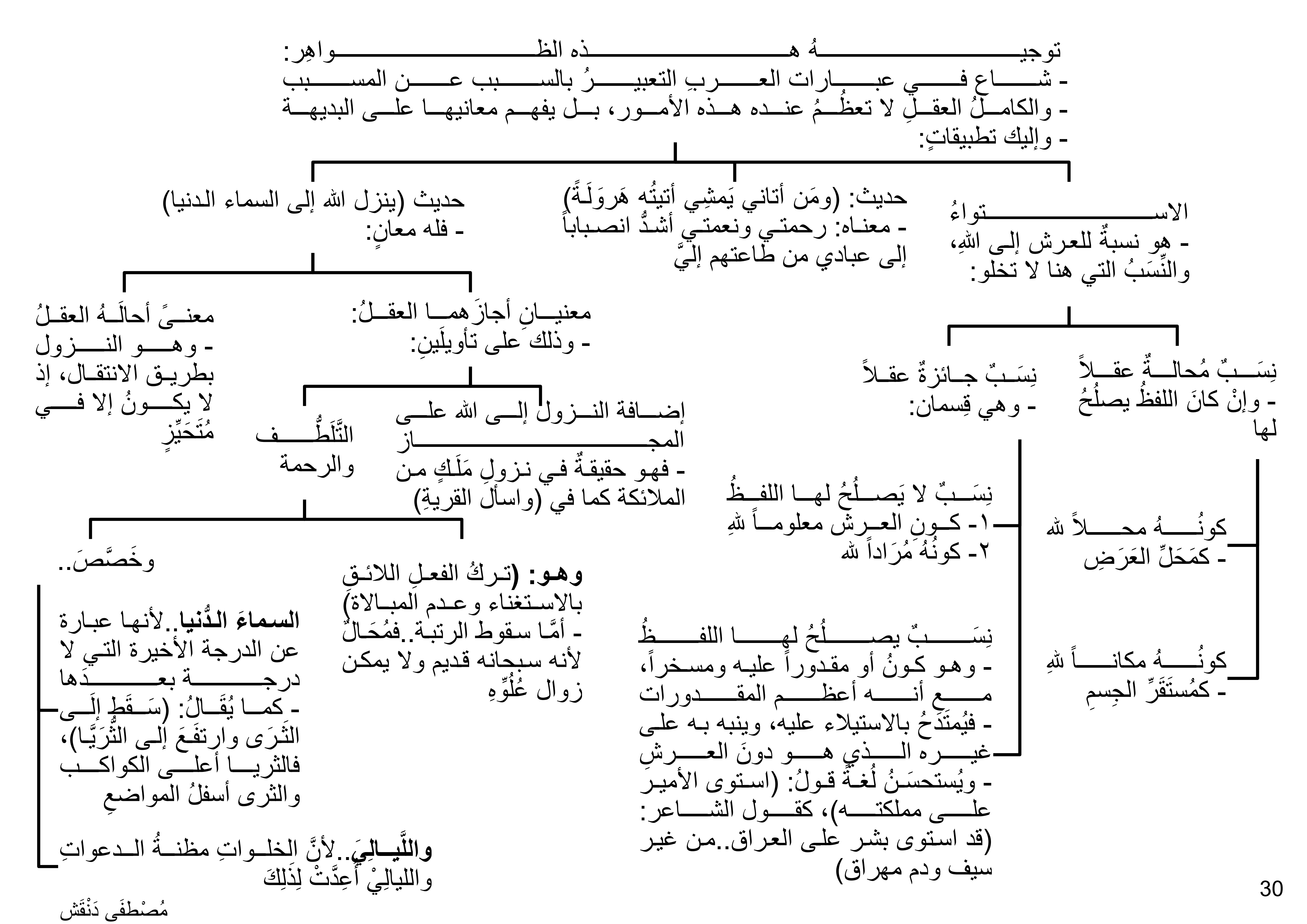
لو جاز أن يماسه جِسمٌ من هذه الجهة لجاز أن يماسه من سائر الجهات فيصير محاطاً به

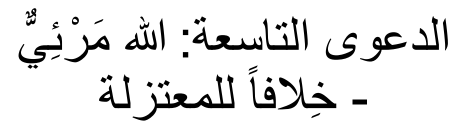
- والخصمُ لا يَعتقِدُ ذلك بحالٍ، وهو لازم على مذهبهٍ



مُناقشة ظواهِر نحو (الرحمن على العرش استوى)، و حديث: (ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا)
- الناسُ في هذهِ الظواهِرِ فريقان:
العَوَامّ
العلماء
حكمُهم:
دليـــــــلُ الحكـــــــم:
- عقولُهم لا تتسع لقبولِ المعقولات ولا الإحاطة باللغات
اللائـق: أن لا يخاض بهم في هذه التأويلات بل ننزع عن عقائدهم كل ما يوجب التشبيه ويدل على الحدوث ونحقق عندهم أنه موجود ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير
وإذا سألوا عن معاني هذه الآيات..زجروا عنها
- كما فعل مالكٌ قائلاً: (الاستواء معلوم والكيفية غيرُ معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)
الواجبُ في حقِّهم: التنزيهُ
يحسُنُ بهم: تعرُّف ذلك
وليس هذا فرضَ عينٍ
وليست هذه الظواهِر مِن المتشابهاتِ كمقاطِعِ أوائلِ السور
- إذِ المقاطِعُ لم توضَع باصطلاحٍ سابقٍ بعكسِ هذه الظواهِر أمثلةٌ لذلك:
حديث (ينزل الله إلى السماء الدنيا) لفظٌ مفهومٌ، يَسبق إلى الإفهام منه المعنى الذي وُضِعَ له أو المعنى الذي يُستعَار، فَله حالان:
مُخَيِّلٌ معنىً خطأً عند الجاهل
- وهو الاجتماعُ المُناقضُ لِكونه على العرشِ
مُفْهِمٌ معنىً صَحِيحاً عند العالم
- وهو أنَّ اللهَ مع الكلِ بالإحاطة والعلم
وحديثُ (قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن)
مُخَيِّلٌ عند الجاهل عضوين
يُفهِمُ عند العالم المعنى المستعار له

مُصْطفَى دَنْقَش


توجيـــــــــــــــــهُ هـــــــــــــــذه الظـــــــــــــــــــــــــواهِر:
- شـــــاع فـــــي عبـــــارات العـــــربِ التعبيـــــرُ بالســـــبب عـــــن المســـــبب
- والكامــلُ العقــلِ لا تعظُــمُ عنــده هــذه الأمــور، بــل يفهــم معانيهــا علــى البديهــة
- وإليك تطبيقاتٍ:
الاســـــــــــــــتواءُ
- هو نسبةٌ للعرش إلى اللهِ، والنِّسَبُ التي هنا لا تخلو:
نِسَــبٌ مُحالــةٌ عقــلاً
- وإنْ كانَ اللفظُ يصلُحُ لها
كونُـــــهُ محـــــلاً لله
- كمَحَلِّ العَرَضِ
كونُـــــهُ مكانـــــاً للهِ
- كمُستَقَرِّ الجِسمِ
نِسَــبٌ جـائزةٌ عقـلاً
- وهي قِسمان:
نِسَــبٌ لا يَصلُحُ لهـا اللفـظُ
١- كـونِ العـرش معلومـاً للهِ
٢- كونُهُ مُرَاداً لله
نِسَــــبٌ يصـــلُحُ لهـــا اللفـــظُ
- وهو كونُ أو مقدوراً عليه ومسخراً، مـــع أنـــه أعظـــم المقـــدورات
- فيُمتَدَحُ بالاستيلاء عليه، وينبه به على غيـره الـــذي هـــو دونَ العـــرشِ
- ويُستحسَنُ لُغةً قولُ: (استوى الأمير علـــى مملكتـــه)، كقـــول الشـــاعر:
(قد استوى بشر على العراق..من غير سيف ودم مهراق)
حديث: (ومَن أتاني يَمشِي أتيتُه هَروَلَةً)
- معنـاه: رحمتـي ونعمتـي أشـدُّ انصبـاباً إلى عبادي من طاعتهم إليَّ
حديث (ينزل الله إلى السماء الدنيا)
- فله معانٍ:
معنيــانِ أجازَهمــا العقــلُ:
- وذلك على تأويلَينِ:
إضــافة النــزول إلــى الله علــى المجـــــــــــــــــــاز
- فهو حقيقةٌ في نـزولِ مَلَكٍ من الملائكة كما في (واسأل القريةِ)
التَّلَطُّـــــف والرحمة
وهو: (تـركُ الفعلِ اللائـق بالاسـتغناء وعـدم المبـالاة)
- أمَّا سقوط الرتبـة..فمُحَالٌ لأنه سبحانه قديم ولا يمكن زوال عُلُوِّهِ
وخَصَّصَ..
السماءَ الدُّنيا..لأنها عبارة عن الدرجة الأخيرة التي لا درجـــــــــة بعـــــــدَها
- كمـا يُقَـالُ: (سَـقَطَ إلـى الثَّرَى وارتفَعَ إلى الثُّرَيَّا)، فالثريـــا أعلـــى الكواكـــب والثرى أسفلُ المواضعِ
واللَّيـالِيَ..لأنَّ الخلـواتِ مظنـةُ الـدعواتِ والليالِيْ أُعِدَّتْ لِذَلِكَ
مُصْطفَى دَنْقَش
30



أورِدَ هذا هُنا لسببين:

- لأنَّ نفيَ الرؤية يلزم على نفي الجهة
- لأنَّ اللهَ عندنا مرئي لوجودِ ذَاتِهِ - فليس ذلك إلا لذاته، إذ كُلُّ موجودِ ذاتٍ..يجبُ كونُهُ معلوماً ومرئياً بالقوة

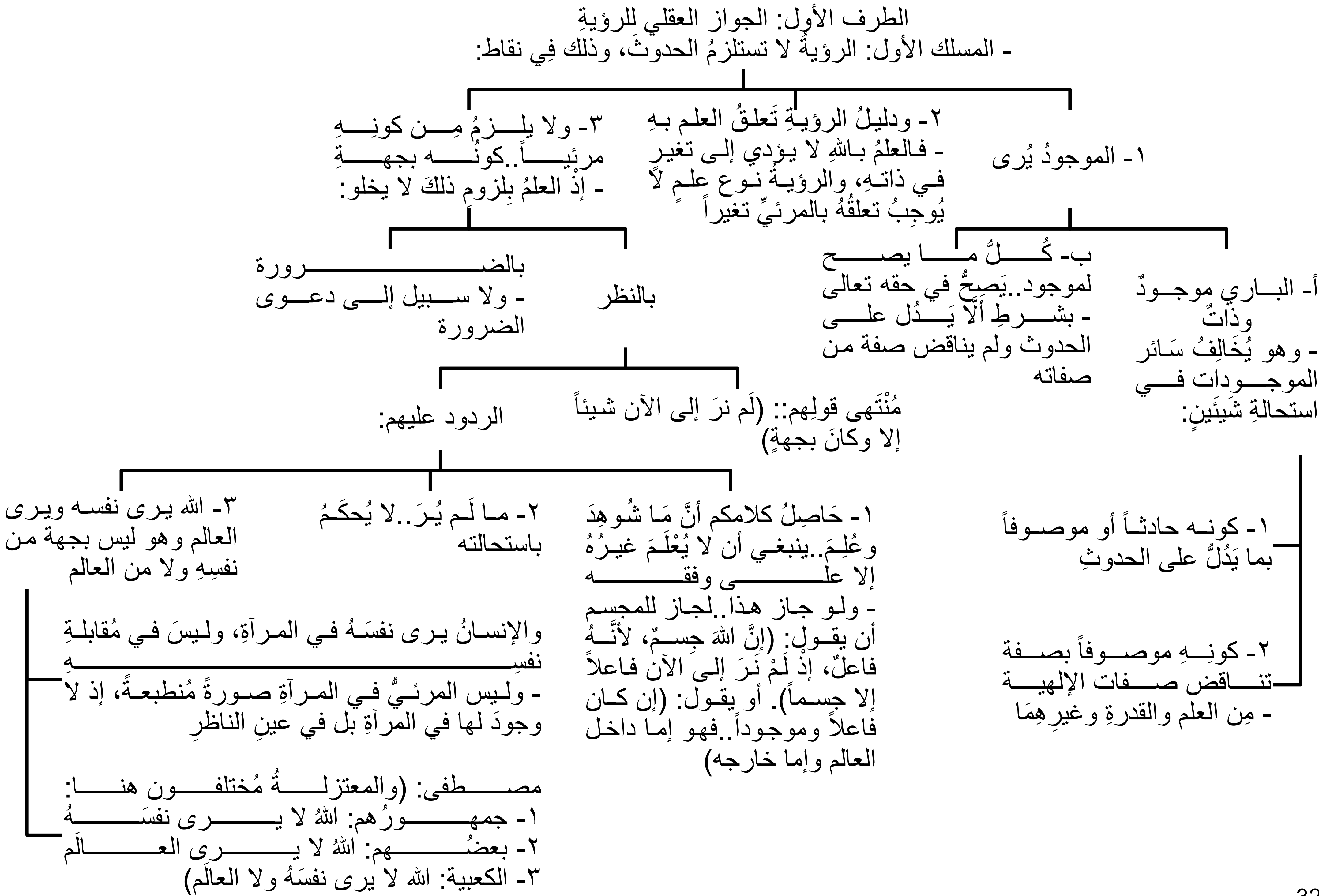
النظر هنا في طرفين:
- سيأتيان

الطرف الأول: الجواز العقلي

- المسلك الأول: الرؤيةُ لا تستلزمُ الحدوثَ
- المسلك الثاني: الكشف البالغ عن معنى الرؤية

الطرف الثاني: الوقوع
- وهذا لا يُدركُ إلا بالشرع

مُصْطفَى دَنْقَش


الطرف الأول: الجواز العقلي للرؤيةِ
- المسلك الأول: الرؤيةُ لا تستلزمُ الحدوثَ، وذلك فِي نقاط:
١- الموجودُ يُرى
أ- الباري موجودٌ وذاتٌ
- وهو يُخَالِفُ سَائر الموجودات في استحالةِ شيئَينٍ:
١- كونه حادثاً أو موصوفاً بما يَدُلُّ على الحدوثِ
٢- كونِهِ موصوفاً بصفة تناقض صفات الإلهية
- مِن العلم والقدرةِ وغيرِهِمَا
ب- كُلُّ ما يصح لموجود..يَصِحُّ في حقه تعالى
- بشرطِ ألَّا يَدُلَّ على الحدوث ولم يناقض صفة من صفاته
٢- ودليلُ الرؤيةِ تَعلقُ العلم بهِ
- فالعلمُ باللهِ لا يؤدي إلى تغير في ذاتهِ، والرؤيةُ نوع علمٍ لاَ يُوجِبُ تعلقُهُ بالمرئيِّ تغيراً
٣- ولا يلزمُ مِن كونِهِ مرئِياً..كونُه بجهةٍ
- إذْ العلمُ بِلزومِ ذلكَ لا يخلو:
بالنظر
بالضرورة
- ولا سبيل إلى دعوى الضرورة
مُنْتَهى قولِهم:: (لَم نرَ إلى الآن شيئاً إلا وكانَ بجهةٍ)
الردود عليهم:
١- حَاصِلُ كلامكم أنَّ مَا شُوهِدَ وعُلِمَ..ينبغي أن لا يُعْلَمَ غيرُهُ إلا على وفقه
- ولو جاز هذا..لجاز للمجسم أن يقولَ: (إنَّ اللهَ جِسمٌ، لأنَّهُ فاعلٌ، إذْ لَمْ نرَ إلى الآن فاعلاً إلا جسماً). أو يقول: (إن كان فاعلاً وموجوداً..فهو إما داخل العالم وإما خارجه)
٢- ما لَم يُرَ..لا يُحكَمُ باستحالته
٣- الله يرى نفسه ويرى العالم وهو ليس بجهة من نفسِهِ ولا من العالم
والإنسانُ يرى نفسَهُ في المرآةِ، وليسَ في مُقابلةِ نفسِهِ
- وليس المرئيُّ في المرآةِ صورةً مُنطبعةً، إذ لا وجودَ لها في المرآةِ بل في عينِ الناظرِ
مصطفى: (والمعتزلةُ مُختلفون هنا:
١- جمهورُهم: اللهُ لا يرى نفسَهُ
٢- بعضُهم: اللهُ لا يرى العالَم
٣- الكعبية: الله لا يرى نفسَهُ ولا العالَم)

تابع الطرف الأول: الجواز العقلي للرؤيةِ
٢- المسلك الثاني: الكشف البالغ عن معنى الرؤية
- فالخصمُ لَم يفهم مُرادَنا بالرؤيةِ

سبب خَطَئِهِ:
- ظَنَّ أنَّ مُرادَنا حالةٌ تُساوي الحالة التي يدركها الرائي عند النظر إلى الأجسام والألوان

بيانُ مُرادِنا:
- الرؤية تدل على معنى، وهذا المعنى لَهُ..

١- مَحَلٌّ (العين)
- وليس ركناً في صحة هذه التسمية
- فالحالة التي ندركها بالعين من المرئي..لو أدركناها بالقلب أو بالجبهة مثلاً..لكنا نقول قد رأينا الشيء وأبصرناه وصدق كلامنا
- فالعينُ محلٌّ وآلةٌ لا تُرَاد لِعَينِها، بل لتحلَّ فيه هذه الحالةُ، وإنَّما العلمُ بالقلب

٢- مُتَعَلَّق (اللون والقدر والجسم وسائر المرئيات)
- وليس ركناً في إطلاق هذا الاسم وثبوت هذه الحقيقة.
- فالرؤيةُ لو كانت رؤية لتعلقها بالسواد لما كان المتعلق بالبياض رؤيةً، ولو كان لتعلقها باللون لما كان المتعلق بالحركة رؤيةً

٣- حقيقة المعنى
- هو رُكنٌ

فحقيقةُ الرؤية أنَّها: نوعُ إدراكٍ، هو كمال ومزيدُ كشفٍ بالإضافةِ إلى التخيُّلِ

خطوات بيان حقيقةِ الرؤيةِ

١- مِن الأشياء ما نعلمه ولا نتخيله وهو:
أ- ذات الله وصفاته
ب- كُل ما لا صورة له، أي لا لَون له ولا قَدْرَ كالقدرة والعلم

٢- هل يُحيل العقل أن يكون لهذا إدراكُ هذه الأشياءِ مزيدُ استكمالٍ نِسبتُهُ إليه نسبةُ الإبصار إلى التخيُّلِ

٣- فإن كان ذلك ممكناً..سمينا ذلك الكشفَ والاستكمالَ بالاضافة إلى العلم رؤيةً
- وهذا الكمالُ في الكشفِ غيرُ مبذول في هذا العالم، والنفسُ في شغل البدن
- وكذا لا يَبعُد كون الجفن أو الستر سبباً بحكم اطِّرادِ العادةِ لامتناع الإبصار للَمتخيَّلاتِ، فلا يبعد كونُ كُدُورةِ النَّفْسِ وتراكُم حُجُبِ الأشغالِ بحكم اطراد العادة مانعاً من إبصار المعلومَات

٤- وإذا كان ذلك ممكناً بأن خلقت هذه الحالة في العين..كان اسم الرؤية بحكم وضع اللغة عليه أصدقَ، وخَلْقُهُ في العين غيرُ مُستحيلٍ

الطرف الثاني: وقوع الرؤيةِ

- وهذا لا يُدركُ إلا بالشرعِ
- ومَهمَا دَلَّ الشرعُ على وقوعه..فقد دل أيضاً لا محالة على جوازه

أدلة الشرع على وقوعه

١- إجماع الأولين على ابتهالهم في طلب لذة النظر إلى وجهه الكريم

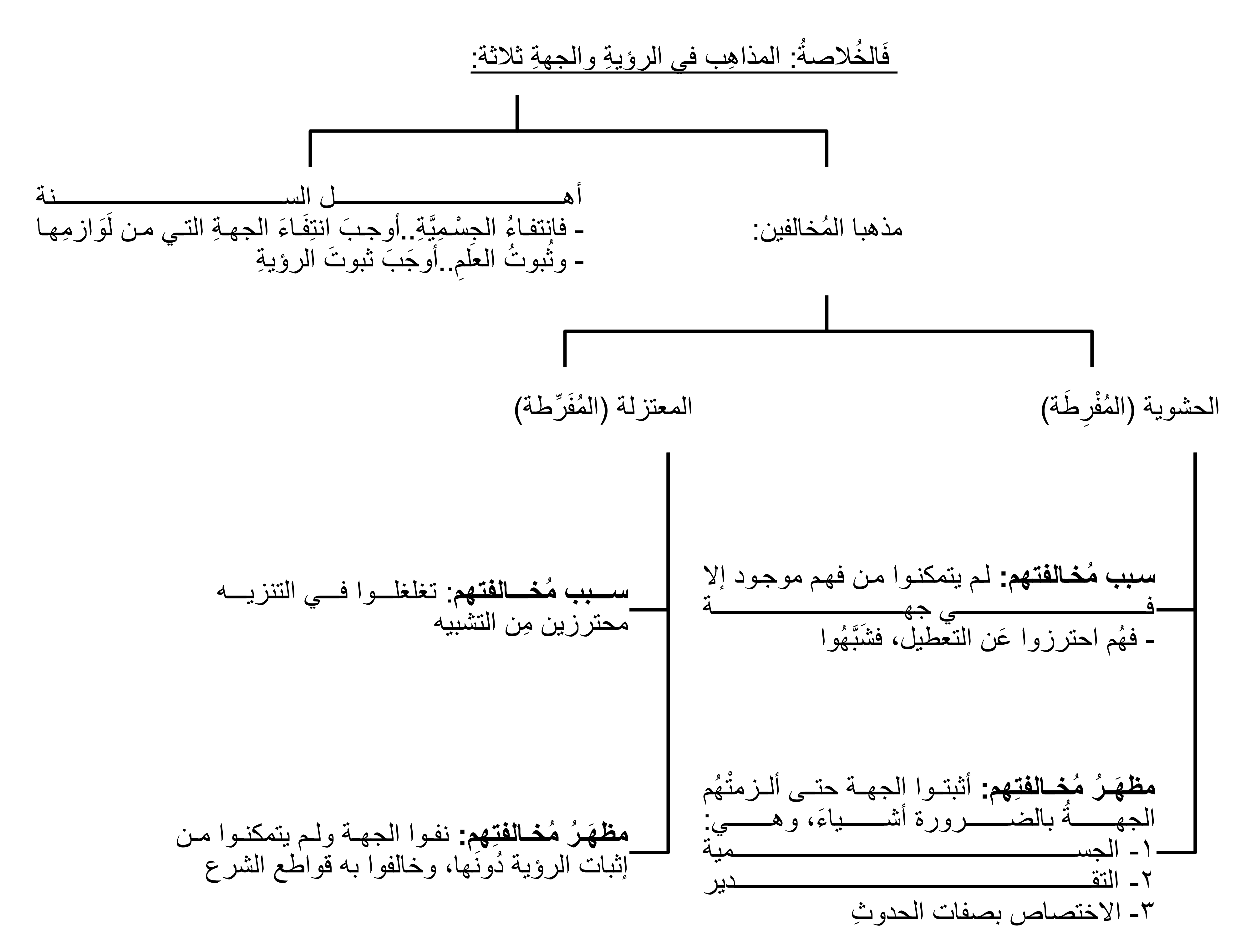
٢- سؤال موسى (أرني أنظر إليك)
- فيَستحيل أن يخفى على نبيٍّ مِن صفاتِ اللهِ مَا عرفه المعتزلةُ
- فالجهلُ بكونه ممتنعَ الرؤيةِ يوجب عند الخصم التكفيرَ أو التضليلَ وهو جهل بصفة ذاته لأن استحالتها عندهم لذاتهِ، فهل قَدَّرَ موسى أنَّ اللهَ جسمٌ فِي جهةٍ ذُو لونٍ؟

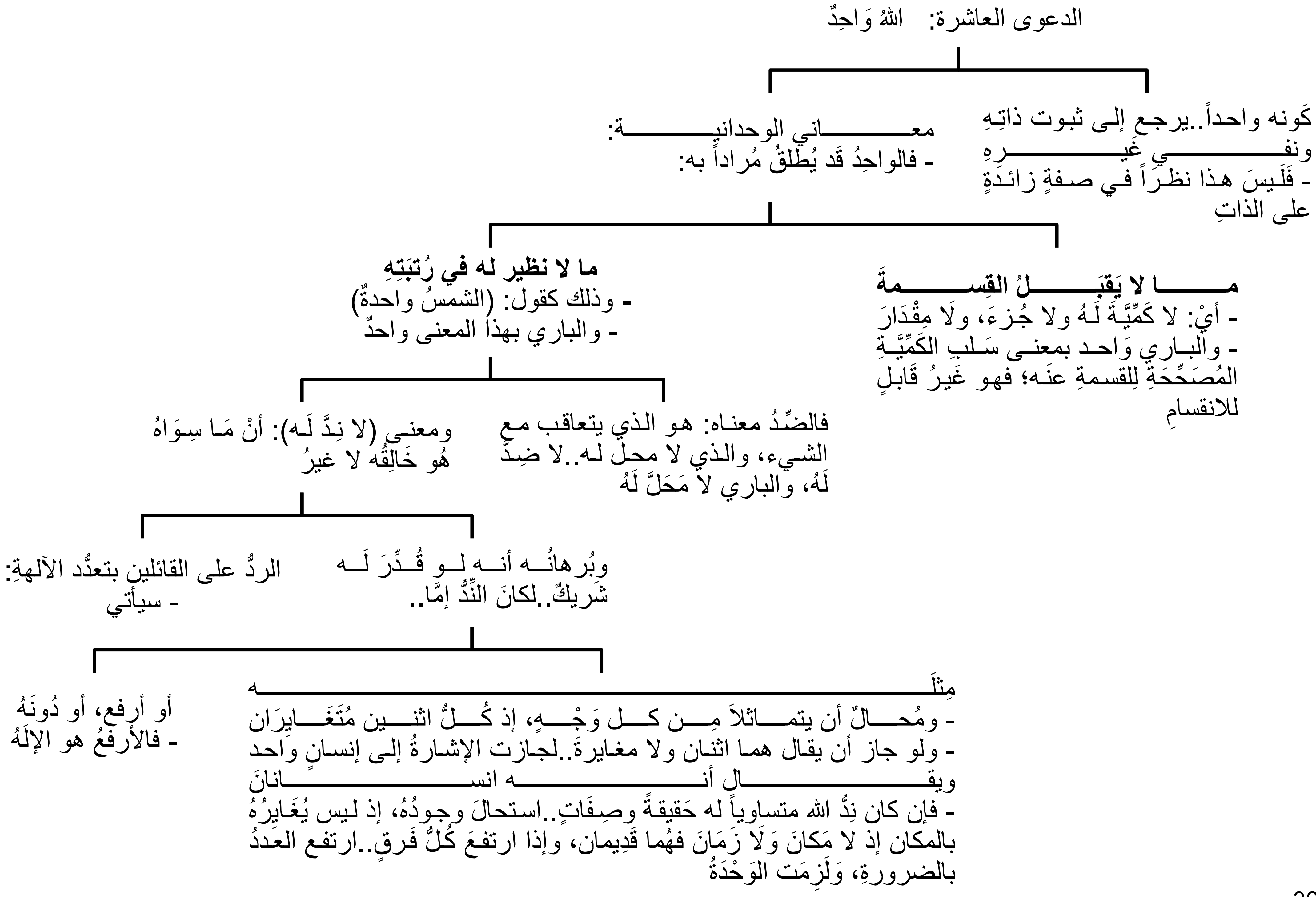
دفعُ شُبهٍ:

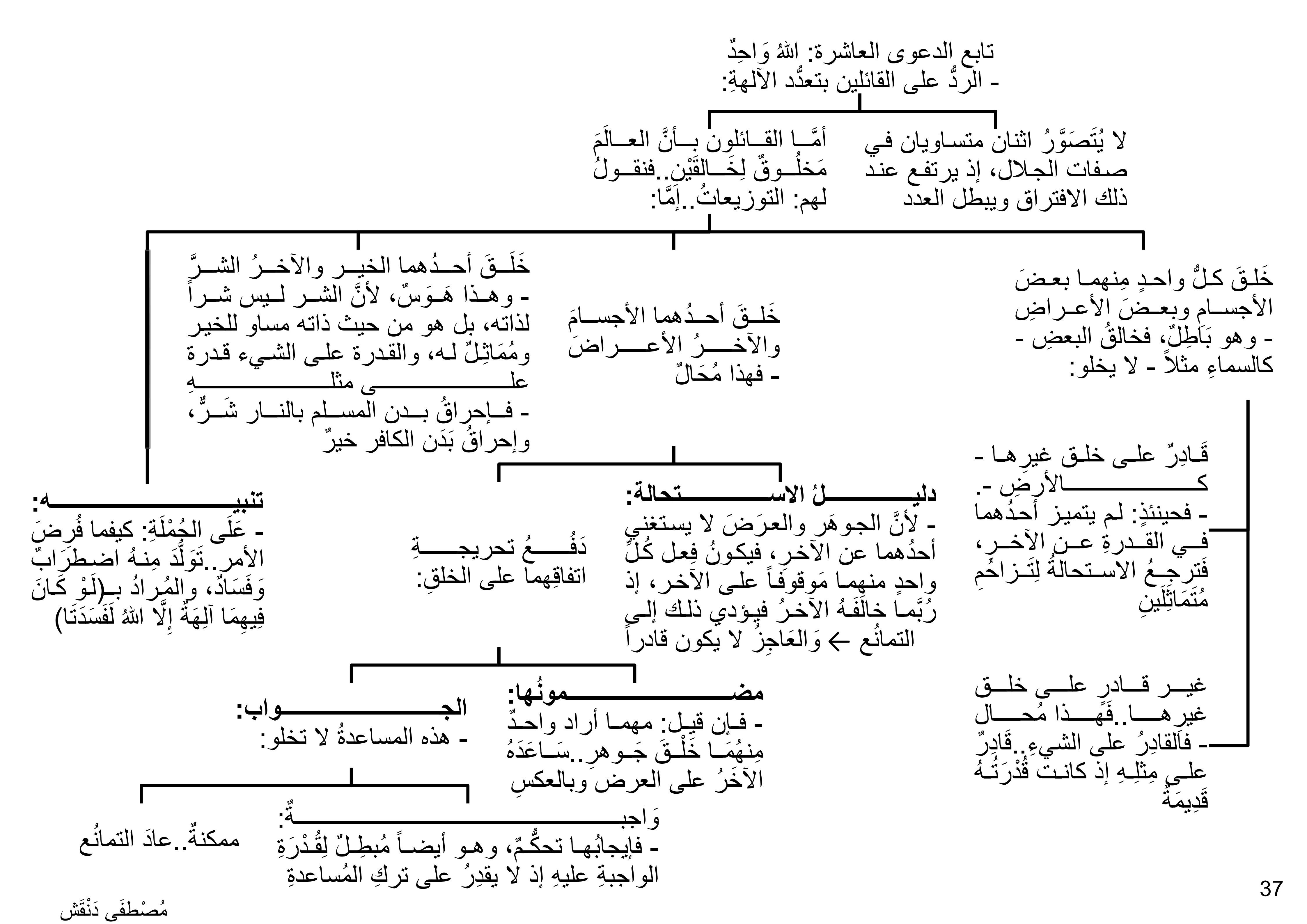
- آية: (لا تُدرِكُهُ الأَبْصَارُ) فيها توجيهان:

١- لا تحيط به ولا تكتنفه من جوانبه كما تحيط الرؤية بالأجسام

٢- هو عامٌّ في الدنيا


فَالخُلاصةُ: المذاهِب في الرؤيةِ والجهةِ ثلاثة:
مذهبا المُخالفين:
أهل السنة
- فانتفاءُ الجِسْمِيَّةِ..أوجبَ انتِفَاءَ الجهةِ التي من لَوَازمِها
- وثُبوتُ العلِمِ..أوجَبَ ثبوتَ الرؤيةِ
الحشوية (المُفْرِطَة)
المعتزلة (المُفَرِّطة)
سبب مُخالفتهم: لم يتمكنوا من فهم موجود إلا في جهة
- فهُم احترزوا عَن التعطيل، فشَبَّهُوا
مظهَرُ مُخالفتِهم: أثبتوا الجهة حتى ألزمتْهُم الجهةُ بالضرورة أشياءَ، وهي:
١- الجسمية
٢- التقدير
٣- الاختصاص بصفات الحدوثِ
سبب مُخالفتهم: تغلغلوا في التنزيه محترزين مِن التشبيه
مظهَرُ مُخالفتِهم: نفوا الجهة ولم يتمكنوا من إثبات الرؤية دُونَها، وخالفوا به قواطع الشرع


الدعوى العاشرة: اللهُ وَاحِدٌ
كَونه واحداً..يرجعِ إلى ثبوت ذاتِهِ ونفـي غيـرهِ
- فَلَيسَ هذا نظراً في صفةٍ زائدَةٍ على الذاتِ
معاني الوحدانية:
- فالواحِدُ قَد يُطلَقُ مُراداً به:
ما لا يَقبَلُ القِسمةَ
- أيْ: لا كَمِّيَّةَ لَهُ ولا جُزءَ، ولَا مِقْدَارَ
- والباري وَاحد بمعنى سَلبِ الكَمِّيَّةِ المُصَحِّحَةِ لِلقسمةِ عنَه؛ فهو غَيرُ قَابلٍ للانقسامِ
ما لا نظير له في رُتبَتِهِ
- وذلك كقول: (الشمسُ واحدةٌ)
- والباري بهذا المعنى واحدٌ
فالضِّدُ معناه: هو الذي يتعاقب مع الشيء، والذي لا محل له..لا ضِدَّ لَهُ، والباري لا مَحَلَّ لَهُ
ومعنى (لا نِدَّ لَه): أنْ مَا سِوَاهُ هُو خَالِقُه لا غيرُ
وبُرهانُه أنه لو قُدِّرَ لَه شَريكٌ..لكانَ النِّدُّ إمَّا..
الردُّ على القائلين بتعدُّد الآلهةِ:
- سيأتي
مِثْلَه
- ومُحالٌ أن يتماثلاَ مِن كل وَجْهٍ، إذ كُلُّ اثنين مُتَغَايِرَان
- ولو جاز أن يقال هما اثنان ولا مغايرةَ..لجازت الإشارةُ إلى إنسانٍ واحد ويقال أنه انسانانَ
- فإن كان نِدُّ الله متساوياً له حَقيقةً وصِفَاتٍ..استحالَ وجودُه، إذ ليس يُغَايِرُهُ بالمكان إذ لا مَكانَ وَلَا زَمَانَ فهُما قَدِيمان، وإذا ارتفعَ كُلُّ فَرقٍ..ارتفع العَددُ بالضرورةِ، وَلَزِمَت الوَحْدَةُ
أو أرفع، أو دُونَهُ
- فالأرفعُ هو الإلَهُ



تابع الدعوى العاشرة: اللهُ وَاحِدٌ
- الردُّ على القائلين بتعدُّد الآلهةِ:
لا يُتَصَوَّرُ اثنان متساويان في صفات الجلال، إذ يرتفع عند ذلك الافتراق ويبطل العدد
أمَّـا القـائلون بـأنَّ العـالَمَ مَخلُـوقٌ لِخَـالقَيْن..فنقـولُ لهم: التوزيعاتُ..إمَّا:
خَلَقَ كلٌّ واحدٍ مِنهما بعضَ الأجسام وبعضَ الأعـراضِ - وهو بَاطِلٌ، فخالقُ البعضِ - كالسماءِ مثلاً - لا يخلو:
قَادِرٌ على خلق غيرها - كالأرضِ -. - فحينئذٍ: لم يتميز أحدُهما في القدرةِ عن الآخر، فَترجِعُ الاستحالةُ لِتَزاحُمِ مُتَمَاثِلَين
غير قادرٍ على خلق غيرها..فَهذا مُحال - فالقادرُ على الشيءِ..قَادِرٌ على مِثلِهِ إذ كانت قُدْرَتُهُ قَدِيمَةً
خَلقَ أحدُهما الأجسامَ والآخرُ الأعراضَ - فهذا مُحَالٌ
دليلُ الاستحالة: - لأنَّ الجوهَر والعرَضَ لا يستغني أحدُهما عن الآخر، فيكونُ فِعل كُلِّ واحدٍ منهما مَوقوفاً على الآخر، إذ رُبَّما خالَفَهُ الآخرُ فيؤدي ذلك إلى التمانُع ← وَالعَاجِزُ لا يكون قادراً
دَفْعُ تحريجةِ اتفاقِهما على الخلقِ:
مضمونُها: - فإن قيل: مهما أراد واحدٌ منهُمَا خَلْقَ جَوهرٍ..سَاعَدَهُ الآخَرُ على العرض وبالعكسِ
الجواب: - هذه المساعدةُ لا تخلو:
وَاجبةٌ: - فإيجابُها تحكُّمٌ، وهو أيضاً مُبطِلٌ لِقُدْرَةِ الواجبةِ عليهِ إذ لا يقدِرُ على تركِ المُساعدةِ
ممكنةٌ..عادَ التمانُع
خَلَقَ أحدُهما الخير والآخرُ الشرَّ - وهذا هَوَسٌ، لأنَّ الشر ليس شراً لذاته، بل هو من حيث ذاته مساو للخير ومُمَاثِلٌ له، والقدرة على الشيء قدرة على مثله - فإحراقُ بدن المسلم بالنار شَرٌّ، وإحراقُ بَدَن الكافر خيرٌ
تنبيه: - عَلَى الجُمْلَةِ: كيفما فُرِضَ الأمر..تَوَلَّدَ مِنهُ اضطِرَابٌ وَفَسَادٌ، والمُرادُ بـ(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا)
37
مُصْطفَى دَنْقَش

الْقُطْبُ الثَّانِي:
في صفات اللّٰه

الصِّفات السبعة تفصيلاً

١- القُدرة
٢- العلم
٣- الحياة
٤- الإرادة
٥، ٦- السمع والبصر
٧- الكلام

أحكامٌ عامَّةٌ للصفات

١- زيادة الصفات على الذات دون مُغايرة
٢- قيام الصفات بالذات
٣- قِدَمُ الصفات
٤- صِدقُ الأسماء المشتقة على اللهِ

القسم الأول: أصل الصفات (الصفات السبع)
الصفة الأولى: القدرة
- فَمُحدِثُ العالَمِ قَادِرٌ

دليلُ القُدرةِ: (لأنَّ العالَمَ فِعلٌ مُحكَمٌ + وكل فعل محكم فهو صادر من فاعل قادر ← فهو إذاً صادر مِن فَاعِلٍ قَادِرٍ)

مِن أحكامِ القُدرةِ: هي متعلقة بجميع الممكناتُ
- وسيأتي

بيانُ الأصل الثاني: (كل فعل محكم فهو صادر من فاعل قادر)
- وهَذا يُدرَكُ بالعقلِ ضَرورةً، ومَعَ هذا نُجَرِّدُ دليلاً: المراد بكونِهِ قادراً: أن الفعل الصادر منه لا يخلو: إمَّا أنْ

يصدر عنه لذاته
- وهو باطِلٌ، إذ لو كان كذلك..لكان قديماً مع الذات

يصدر عنه لزائد عليه
- فنعني بالقدرةِ تلك الصفةَ الزائدةَ التي بها تَهَيَّأ للفعلِ الموجودِ

مِن أحكامِ القُدرةِ: هي متعلقة بجميع الممكناتُ

والمُمْكِنَاتُ لا نهاية لها، فلا نهاية إذاً للمقدورات

وإذا صدرت منه الجواهر والأعراض استحال أن لا يصدر منه أمثالها
- فالقدرةُ على الشيء قدرةٌ على مثلهِ
- ويتشعب عن هذا ثلاثة فروع:

الفرع الأول: (كل ممكن مقدورٌ والمُحالُ لَيسَ بمقدورٍ)
- فغيرُ معلوم الوجودِ إمَّا أنْ يكونَ مُحالاً أو مُمكِناً، فإذا سبق في علم اللهِ إماتةُ زيدٍ صبيحةَ السبتِ..فَخلقُ الحياةِ لهُ حينئذٍ له وجهان:

١- مُمكِنٌ باعتبار ذاته
- فالناسُ يقولون: (فُلانٌ قادر على الحركةِ والسكونِ)أي: إن شاء تحرك وإن شاء سكن، ويقولون: (له في كل وقت قدرة على الضدين) ويعلمون أن الجاري في علم الله وقوعُ أحدهما

٢- مُحَالٌ لِغيرهِ، إذ ينقلب جهلاً

الفرع الثاني: (مقدورات المخلوقات الحيةِ مقدورةٌ للهِ)

الفرع الثالث: المُتَولدَات
- سياتيان


الفرع الثاني: (مقدورات المخلوقات الحيةِ مقدورةٌ للهِ)
- ولا يلزمُ مِن ذلك إثباتُ مَقدورٍ بَينَ قَادِرَينِ
المُخالفون:
أهل السنة يُثبِتون قُدرتين على فعل واحدٍ
- سيأتي بيانُ مذهبهم
الجَبرية يُنكرون قُدرةَ العبدِ
- فتلزمُهم شناعتان:
١- إنكارُ ضرورة التفرقة بين حركة الرعدةِ والحركة الاختيارية
٢- استحالةُ تكاليف الشرع
المعتزلة يُنكرون تعلق قدرة الله بأفعال العبادِ (الحيوانات والملائكة والجن والإنس والشياطين)
بيانُ مذهبهم: جَميعُ ما يصدر منها من خلقِ العباد واختراعِهم، ولا قدرةَ لله عليها بنفي ولا إيجاب
وتَلْزَمُهُم شناعتان:
١- نِسبةُ الاختراع والخلق إلى قُدرةِ مَن لا يَعلَمُ مَا خَلَقَهُ
- فالحركات الصادرةُ مِن سَائر الحيوان..لو سئل عن عددها وتفاصيلِها ومقاديرِها..لم يكُن عنده خبرٌ مِنها
٢- إنكارُ ما أطبق عليه السلفُ مِن أنَّهُ: لا خالق إلا الله ولا مُختَرِعَ سِوَاهُ
وذلك كالصبي في المهدِ والهِرةِ والعنكبوتِ التي تنسج يتحير فيها المُهندسُ
وكالنحل الي تشكل بيوتها على شكل التسديس لتميز شكل المسدس بخاصية دلت عليها البراهين الهندسية
- أعَرَفَ النحلُ هذه الدقائق التي يقصُر عن دَركِها أكثرُ عُقلاء الإنس أم سَخَّرهُ لنيلِ ما هو مضطر إليه الخالقُ، فتقدير الله يجري عليه، وهو لا يدريه؟

أهل السنة يُثبِتون قُدرتين على فعل واحدٍ
- فتَوارد القدرتيَن على فعل واحد..له وجهان:

الممتنع:
- إذا كان تعلق القدرتين على وجه واحد

الجائز:
- إذا اختلفت القدرتان واختلف وجه تعلُّقِهِمَا

الدَّلِيلُ:
- في خطواتٍ:

حقيقةُ قُدرة العبدِ، ومعنى تعلُّقِها:-
- بيانُه في نقاطٍ ستأتي

١- التفرقة بين الحركة الاختيارية والاضطرارية كالرعدة
- فالأولى مقدورة للعبدِ، الثانيةُ غيرُ مقدورةٍ لَهُ

٢- كلا القُدرتين حادثٌ ممكنٌ، وقدرةُ اللهِ تتعلَّقُ بكلِّ مُمكِنٍ
- وبيانُهُ:

أ- (كُلُّ حادثٍ ممكنٌ + وفِعلُ العبدِ حَادثٌ ← فهو إذاً ممكن)

ب- ومهما خَلَق اللهُ الحركةَ وَخَلَقَ مَعَها قُدرةً علَيها..كان هو المستبِدُّ بالاختراع للقدرة والمقدور جميعاً، وبسبب كونه قادراً..فارقَ المرتعدَ

ج- ولما كانت القدرة والمقدور جميعاً بقدرة الله..سُمِّي خالقاً
- ولَم يكن المقدور مخترعاً بقدرة العبد وإن كان معه..فلم يسم خالقاً، فطُلِبَ له اسمُ (الكَسْبِ) تَيَمُّناً بكتاب الله

حقيقةُ قُدرة العبدِ، ومعنى تعلُّقِها:

- بيانُه في نقاطٍ ستأتي:

١- التعلُّقُ ليسَ مقصوراً على الوقوع
- وإلَّا..لَبَطُلَ تعلقُ الإرادةِ بالمُرادِ، والعِلْمِ بالمعلومِ

٢- وليس تعلقُ القدرةِ مقصوراً على الوقوع بها
- فالقدرةُ عند المعتزلةِ تبقى زَمَنَينِ إذا فُرِضَتْ قبل الفعل، فإن قالوا:

ليست متعلقةً..فهو مُحالٌ

متعلقةً..فليس المَعْنِيُّ بهَا وقوعَ المقدورِ بها
- فالمَقدورُ بعدُ لَم يَقَع، فلا بد من إثباتَ نوع آخر من التعلق سوى الوقوع بها

وإن قالوا: معناه أنها متهيئة لوقوع المقدور بها
- **قلنا:** لا معنى للتهيؤ إلا انتظار الوقوع بها، وذلك لا يوجب تعلقاً في الحال

- فكما عُقِلَ عندكم قدرةٌ موجودةٌ مُتعلقة بالمقدور والمقدورُ غير واقع بها..عُقِلَ عندنا أيضاً قُدرة كذلكَ والمقدورُ غير واقع بها ولكنَّهُ واقعٌ بقدرةِ اللهِ

- فإذا لم يكن من ضرورةِ وجودِ القُدرَةِ ولا تعلقها بالمقدور وجودُ المقدور بهَا..فَمِن أين يستدعي عدم وقوعهَا بقدرة الله

ووإن قالوا: معنى تعلق القدرة قبل وقوع المقدور أن المقدور إذا وقع..وقع بها
- **قلنا:** ليس هذا تعلقاً في الحال بل هو انتظارُ تَعَلُّق، ويلزم عليه أنَّ الصفة التي لم تكن من المتعلقات صارت من المتعلقات وهو محالٌ

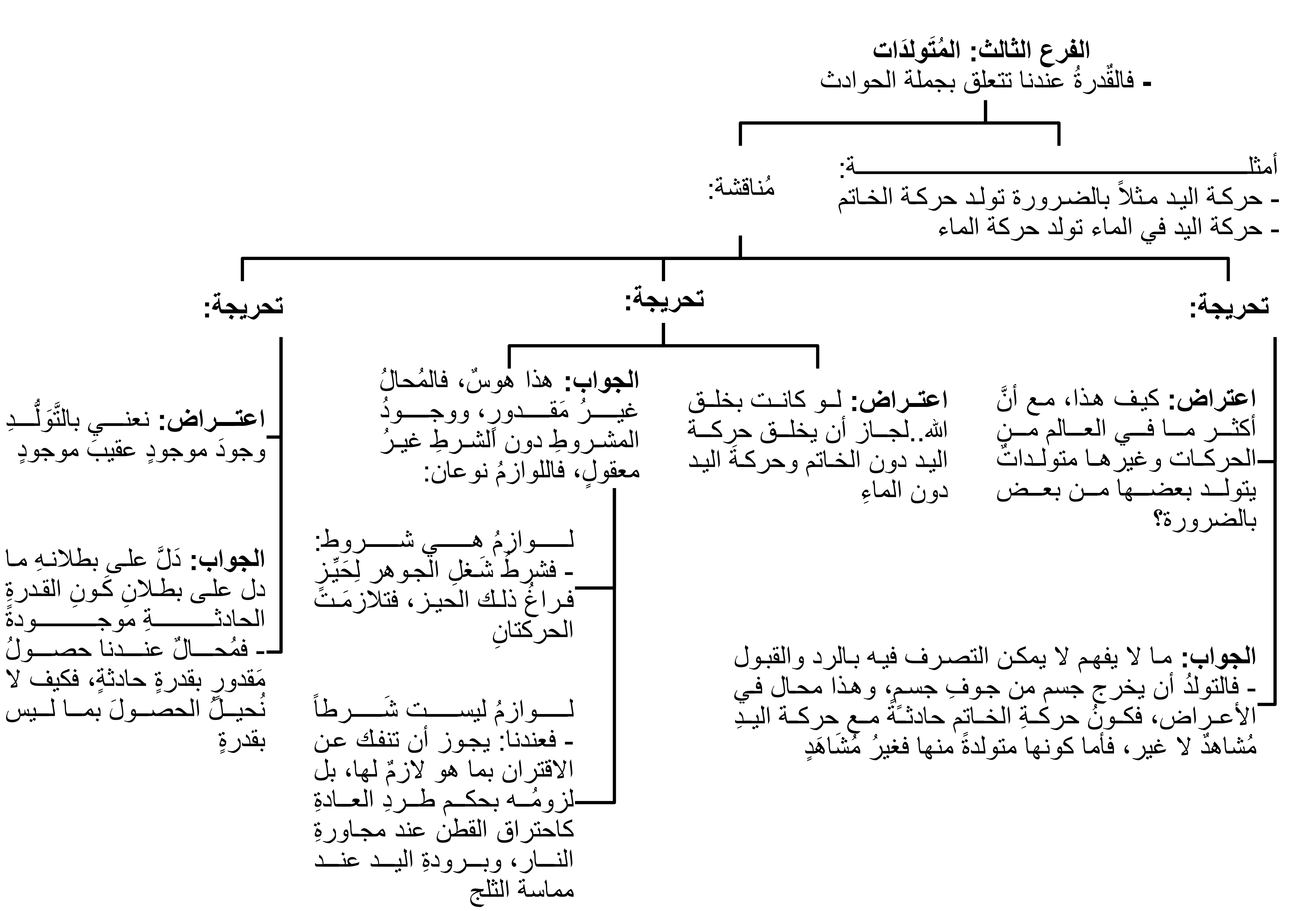
وإن قالوا: قدرةٌ لا يقع بها مقدور، والعجز، بمثابة واحدة
- **قلنا:** إن عنيتم به أنَّ الحالةَ التي يدركها الإنسان عند وجودها مثلُ

أ- ما يدركها عندَ العجز في الرعدة..فهو مناكرة للضرورة

ب- أو بمثابة العجز في أن المقدور لم يقع بها..فهو صدق
- ولكن تسميته عجزاً خطأٌ وإن كان من حيث القصور إذا نسبت إلى قدرة الله ظن أنه مثل العجز
- وهذا كما لو قيل القدرة قبل الفعل، على أصلهم، مساوية للعجز من حيث أن المقدور غير واقع بها..لكان اللفظ منكراً من حيث أنها حالة مدركة يفارق إدراكها في النفس إدراك العجز

٣- فعلى الجملة: لا بد من إثبات قدرتين متفاوتتين
أ- إحداهما أعلى
ب- والأخرى بالعجز أشبه مهما أضيفت إلى الأعلى
- وأنت بالخيار بين أن تثبت للعبد قدرةً توهم نسبة العجز للعبد من وجه، وبين أن تثبت للهِ ذلك

مُصْطفَى دَنْقَش


الفرع الثالث: المُتَولدَات
- فالقُدرةُ عندنا تتعلق بجملة الحوادث
أمثلـــــــــــــــــــــة:
- حركة اليد مثلاً بالضرورة تولد حركة الخاتم
- حركة اليد في الماء تولد حركة الماء
مُناقشة:
تحريجة:
اعتراض: كيف هذا، مع أنَّ أكثر ما في العالم من الحركات وغيرها متولداتٌ يتولد بعضها من بعض بالضرورة؟
الجواب: ما لا يفهم لا يمكن التصرف فيه بالرد والقبول
- فالتولدُ أن يخرج جسم من جوفِ جسمٍ، وهذا محال في الأعراض، فكونُ حركةِ الخاتم حادثةً مع حركة اليدِ مُشاهدٌ لا غير، فأما كونها متولدةً منها فغيرُ مُشَاهَدٍ
تحريجة:
اعتراض: لو كانت بخلق الله..لجاز أن يخلق حركة اليد دون الخاتم وحركةَ اليد دون الماءِ
الجواب: هذا هوسٌ، فالمُحالُ غيرُ مَقدور، ووجودُ المشروطِ دون الشرطِ غيرُ معقولٍ، فاللوازمُ نوعان:
لوازمُ هي شروط:
- فشرطُ شَغلِ الجوهر لِحَيِّزٍ فراغُ ذلك الحيز، فتلازمَتْ الحركتانِ
لوازمُ ليست شَرطاً
- فعندنا: يجوز أن تنفك عن الاقتران بما هو لازمٌ لها، بل لزومُه بحكم طردِ العادةِ كاحتراق القطن عند مجاورةِ النار، وبرودةِ اليد عند مماسة الثلج
تحريجة:
اعتراض: نعني بالتَّوَلُّدِ وجودَ موجودٍ عقيبَ موجودٍ
الجواب: دَلَّ على بطلانهِ ما دل على بطلانِ كَونِ القدرةِ الحادثةِ موجودةً
- فمُحالٌ عندنا حصولُ مَقدورٍ بقدرةٍ حادثةٍ، فكيف لا نُحيلُ الحصولَ بما ليس بقدرةٍ

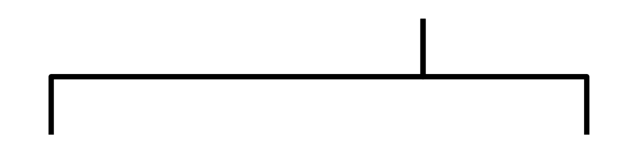
الصفة الثانية: العِلْم

فالله عَالِمٌ بجميع الموجوداتِ والمعدوماتِ

وليسَ لمعلوماته نهايةٌ
- فالموجوداتُ في الحال وإن كانت متناهيةً..فالممكنات في الاستقبال غير متناهية
- بل لو أردنا أن نكثر على شيء واحد وجوهاً من النسب والتقديرات..لخرج عن النهاية

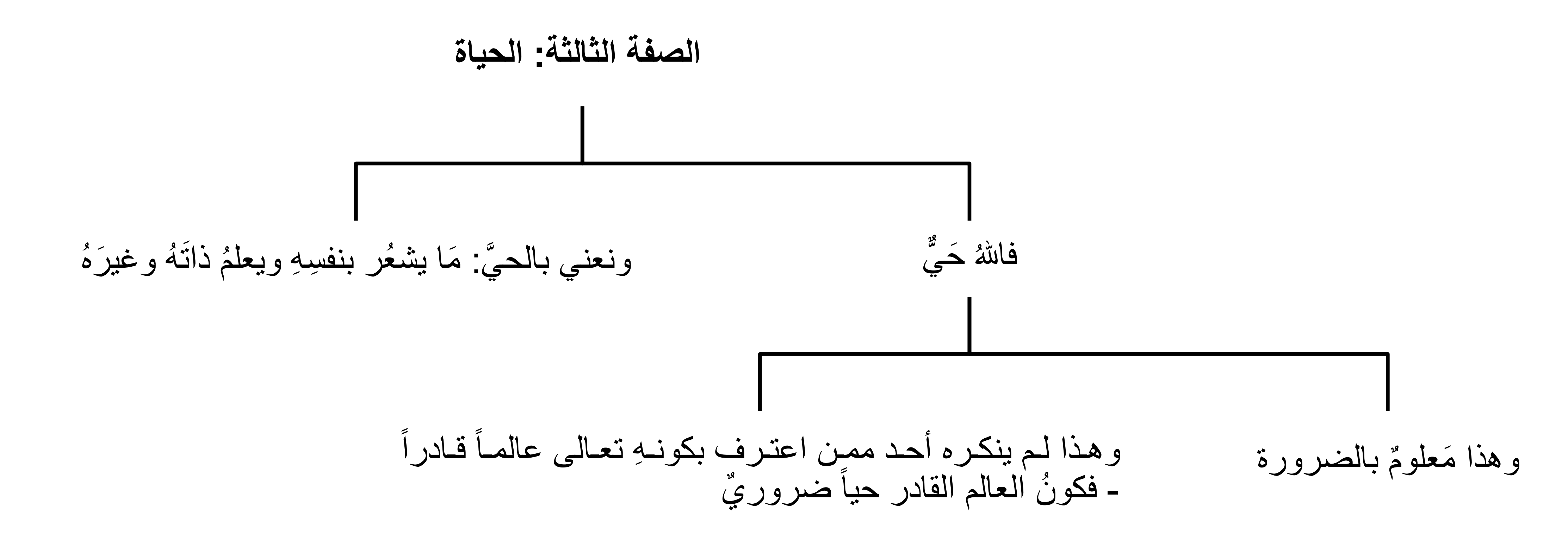
وهذا العلم مع تعلقه بمعلوماتٍ لا نهايةَ لها..واحدٌ

والموجوداتُ منقسمةٌ إلى..

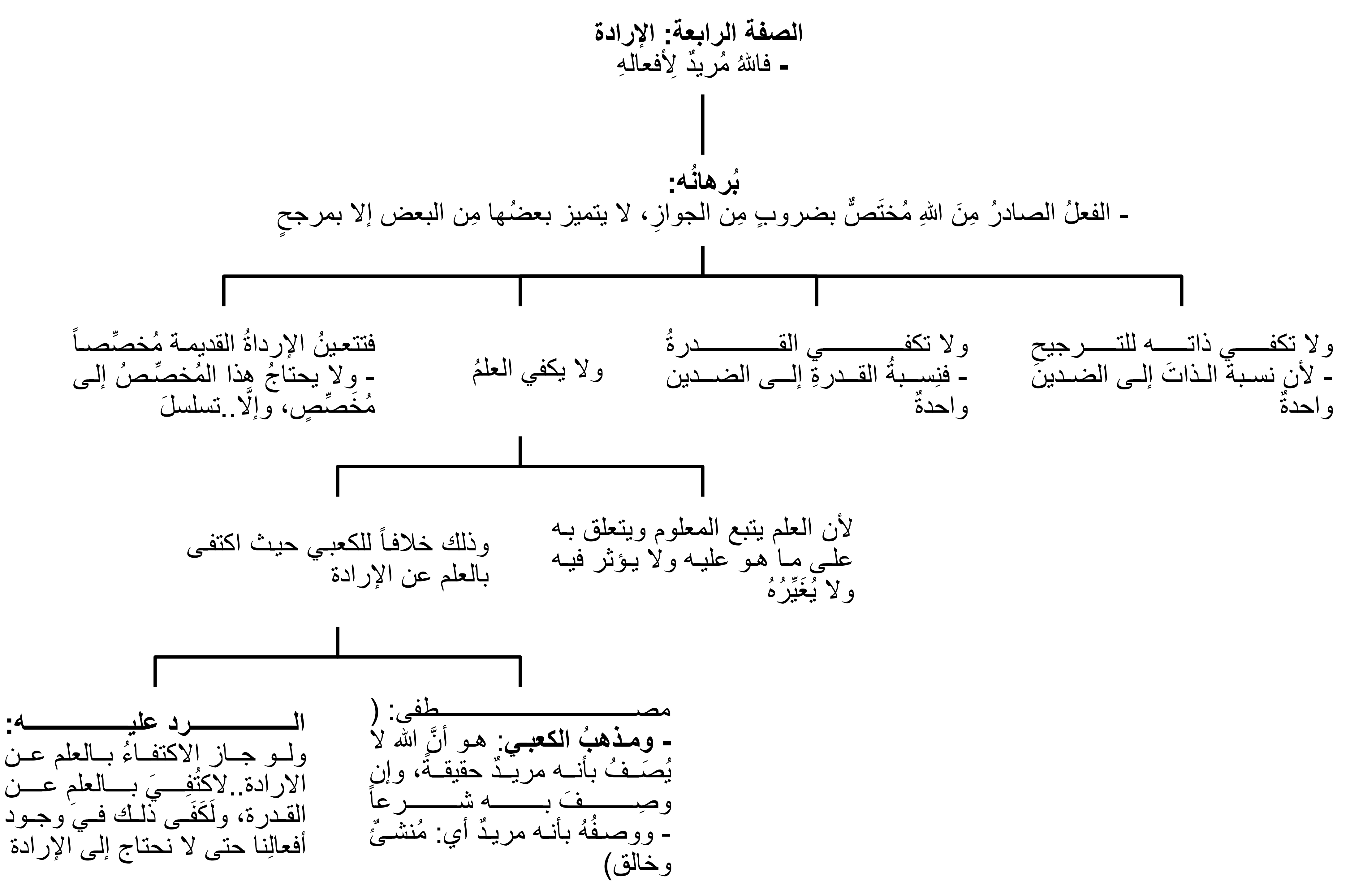


قديم
- وهو ذاتُه وصفاتُه
- وَمَنْ عَلِمَ غَيرَه..فهو بذاته وصفاته أعلمُ

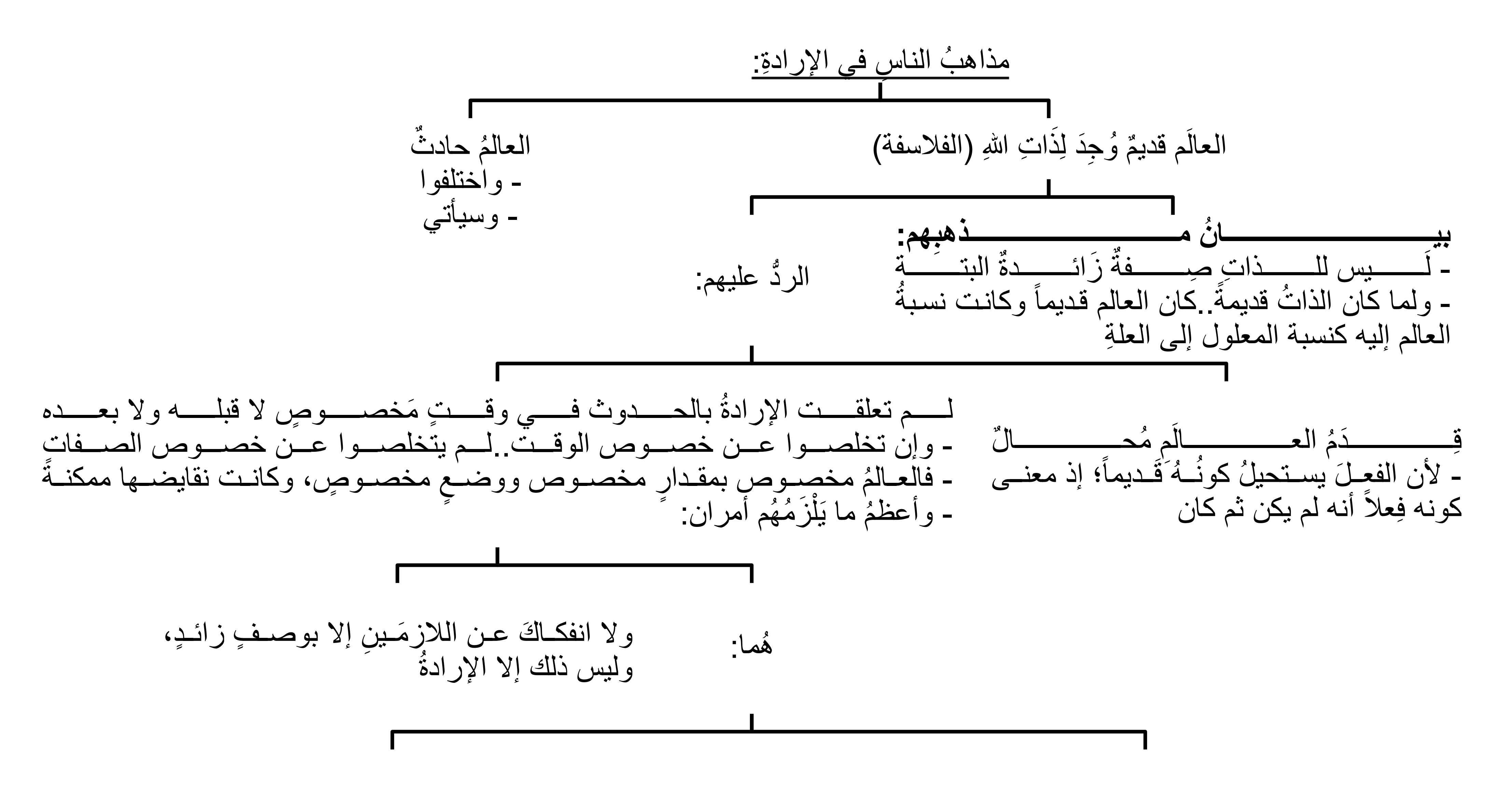
حادثٌ


الصفة الثالثة: الحياة
فاللهُ حَيٌّ
ونعني بالحيِّ: مَا يشعُر بنفسِهِ ويعلمُ ذاتَهُ وغيرَهُ
وهذا مَعلومٌ بالضرورة
وهذا لم ينكره أحد ممن اعترف بكونـهِ تعالى عالماً قادراً
- فكونُ العالم القادر حياً ضروريٌّ

مُصْطفَى دَنْقَش

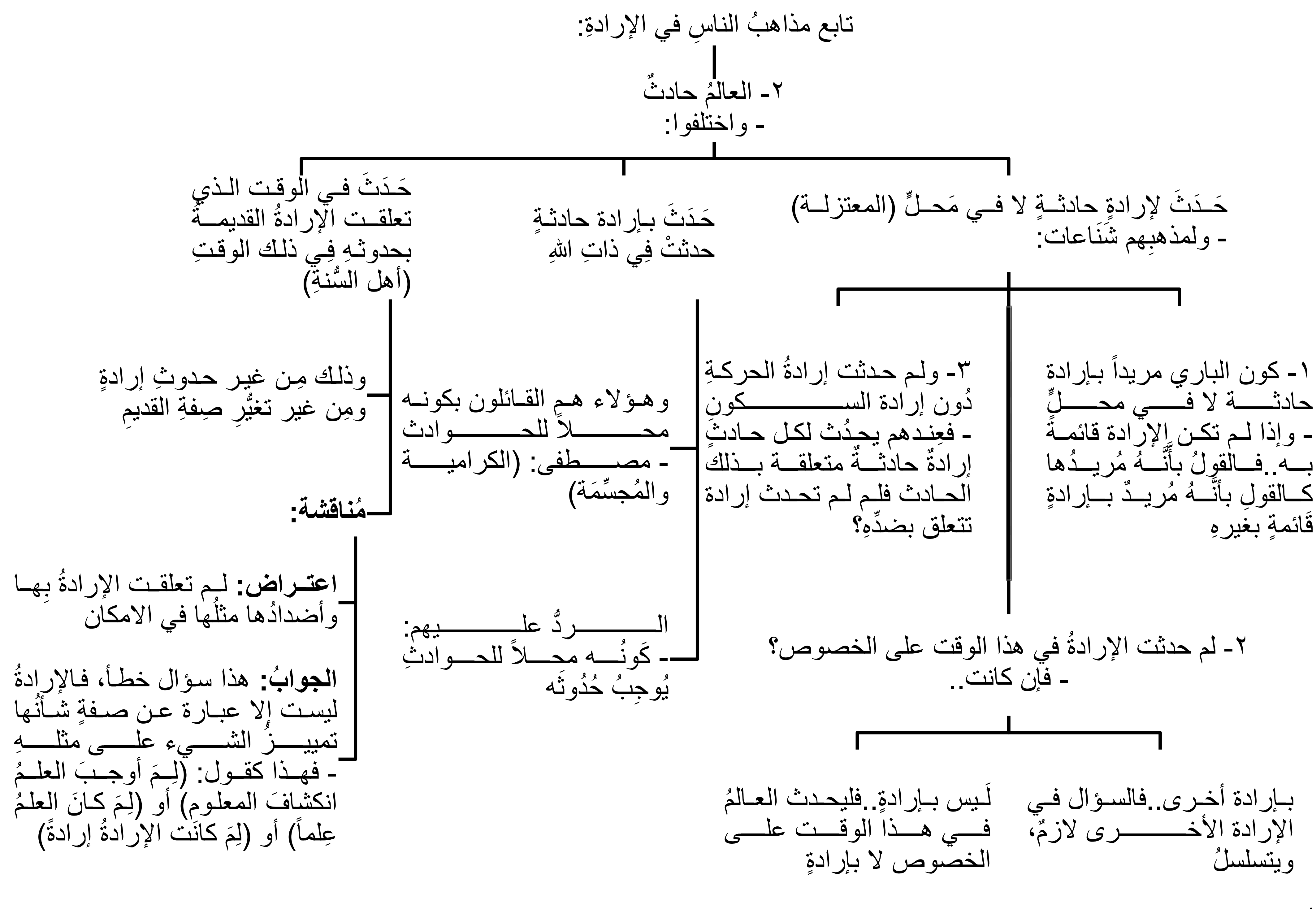


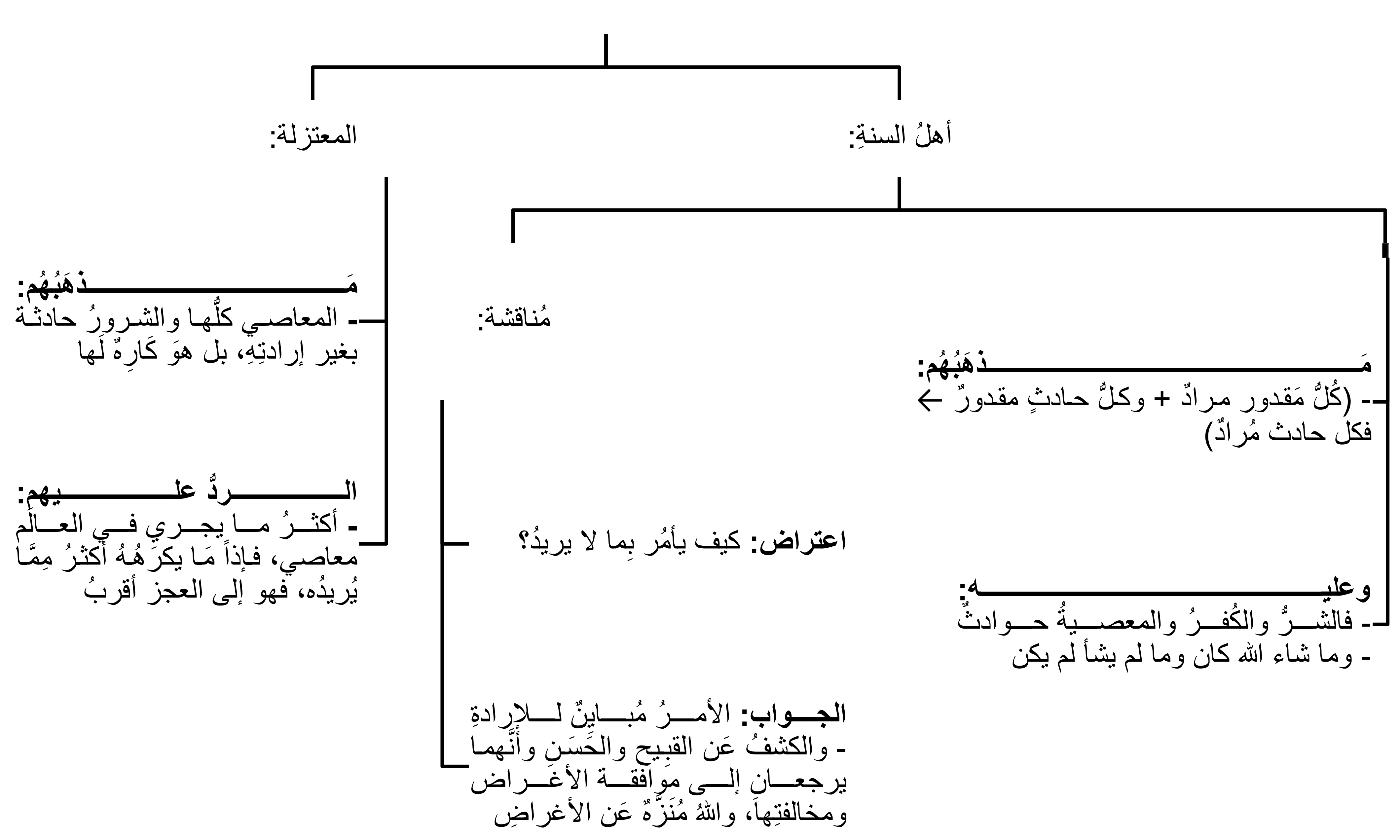
الصفة الرابعة: الإرادة
- فاللهُ مُريدٌ لِأفعالِهِ
بُرهانُه:
- الفعلُ الصادرُ مِنَ اللهِ مُختَصٌّ بضروبٍ مِن الجوازِ، لا يتميز بعضُها مِن البعض إلا بمرجحٍ
ولا تكفي ذاته للترجيح
- لأن نسبةَ الذاتَ إلى الضدينَ واحدةٌ
ولا تكفي القدرةُ
- فنِسبةُ القدرةِ إلى الضدين واحدةٌ
ولا يكفي العلمُ
فتتعينُ الإرداةُ القديمة مُخصِّصاً
- ولا يحتاجُ هذا المُخصِّصُ إلى مُخَصِّصٍ، وإلَّا..تسلسلَ
لأن العلم يتبع المعلوم ويتعلق به على ما هو عليه ولا يؤثر فيه ولا يُغَيِّرُهُ
وذلك خلافاً للكعبي حيث اكتفى بالعلم عن الإرادة
مصطفى: (
- ومذهبُ الكعبي: هو أنَّ اللهَ لا يُصَفُ بأنه مريدٌ حقيقةً، وإن وصِفَ به شرعاً
- ووصفُهُ بأنه مريدٌ أي: مُنشئٌ وخالق)
الرد عليه:
ولو جاز الاكتفاءُ بالعلم عن الارادة..لاكتُفِيَ بالعلمِ عن القدرة، ولَكَفَى ذلك فيَ وجود أفعالِنا حتى لا نحتاج إلى الإرادة

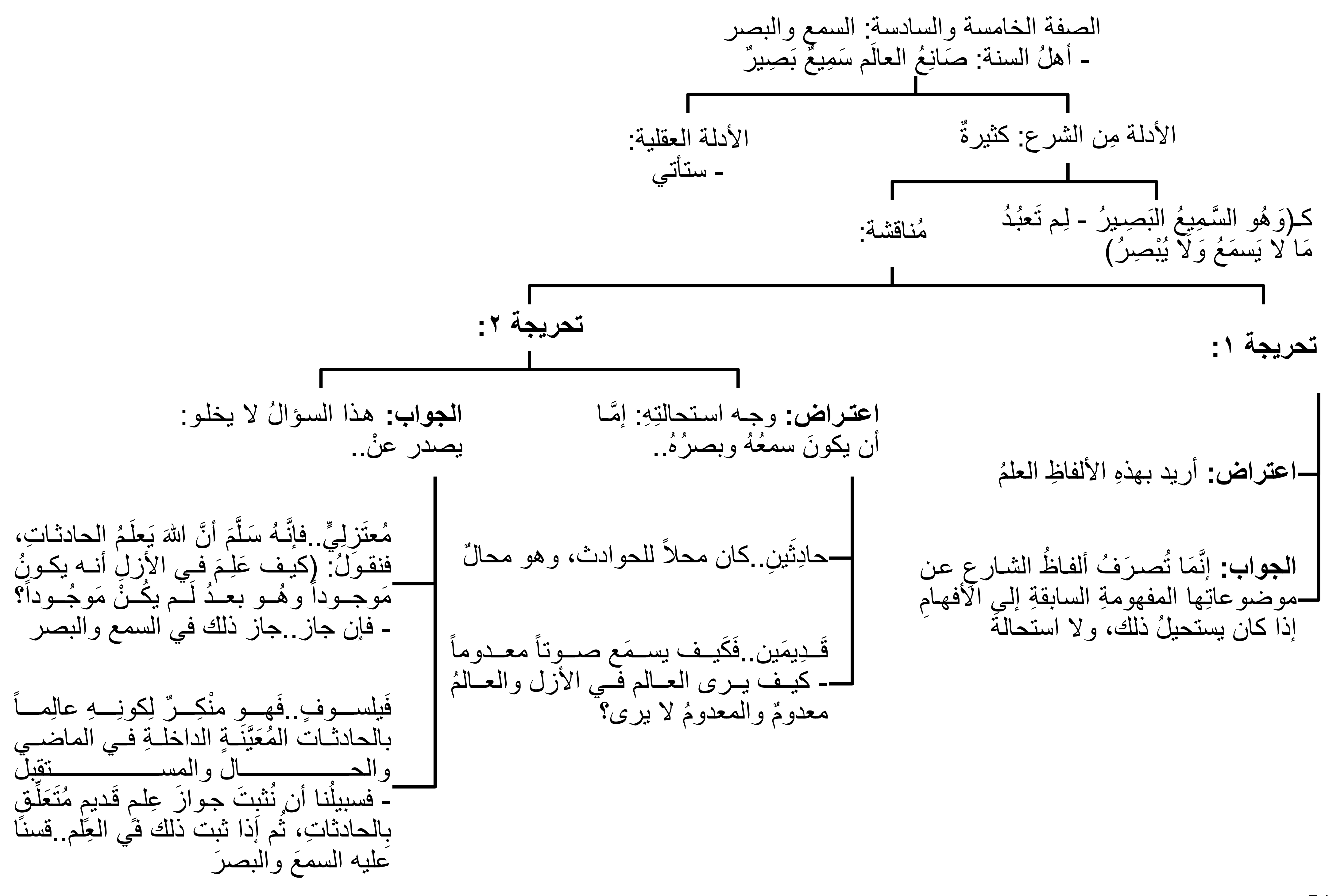


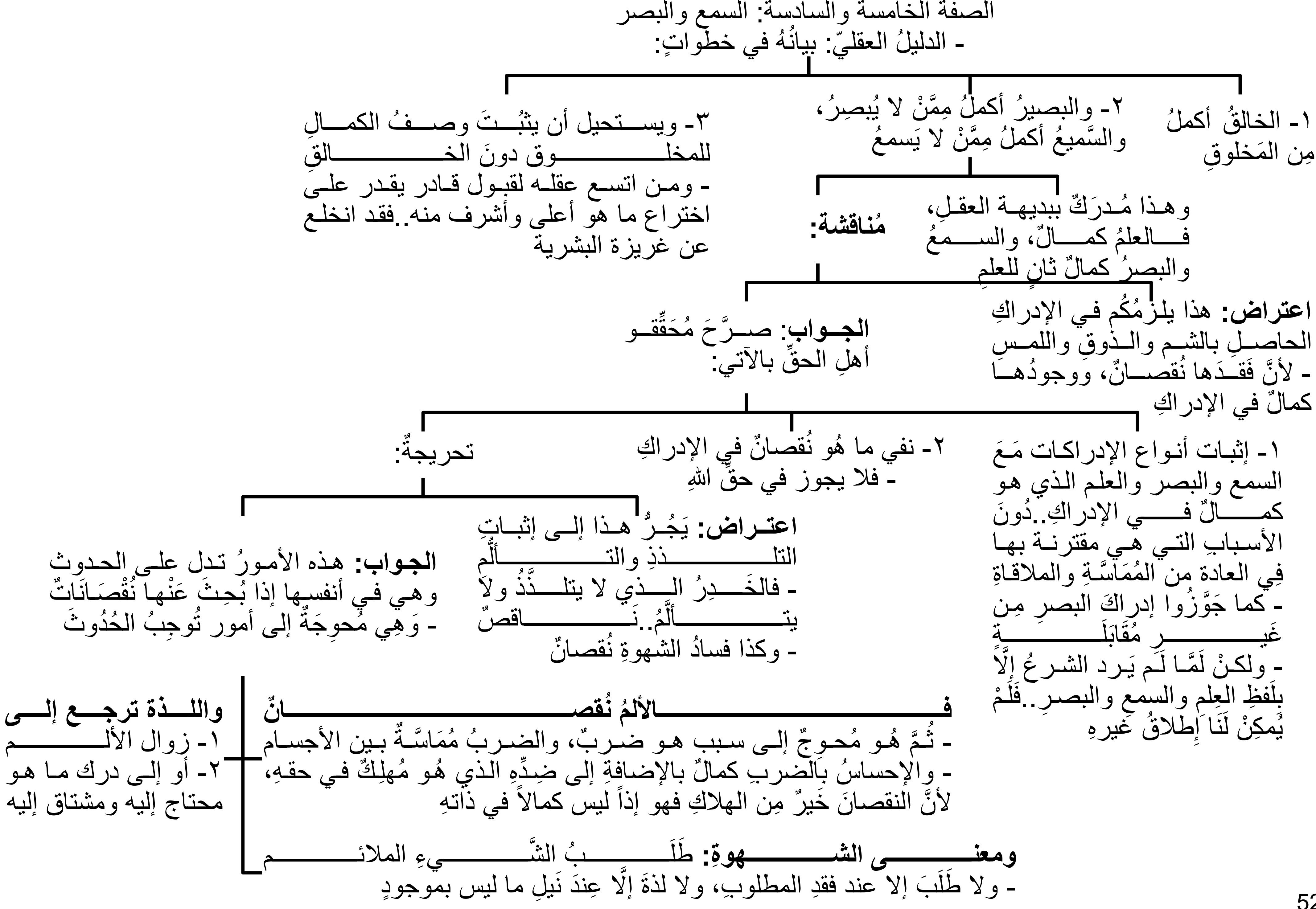
١- حركاتُ الأفلاك بعضُها مِن الشرقِ إلى الغربِ، وبعضُها بالعكس، وكان عكسُ ذلك في الإمكانِ
- فكيف لَزِمَ مِن الذاتِ القديمةِ أو من دورات الأفلاك وهي قديمةٌ عندهم أن تتعين جهةٌ عن جهةٍ؟

٢- الفلك الأقصى (التاسع عندهم) المُحَرِّكُ لِجَمِيعِ السَّمَاواتِ بِطَرِيقِ القهرِ يتحرك على قطبين شمالي وجنوبي حَركةَ الكُرَةِ
- فجِرْمُهُ مُتَشَابِهٌ، ومَا مِن نُقطةٍ إلَّا ويُتصَوَّرُ أن تكونَ قُطباً. فما الذي أوجب تعيين نقطَتينِ؟


تابع مذاهبُ الناسِ في الإرادةِ:
٢- العالمُ حادثٌ
- واختلفوا:
حَـدَثَ لإرادةٍ حادثـةٍ لا فــي مَحـلٍّ (المعتزلـة)
- ولمذهبِهم شَنَاعات:
١- كون الباري مريداً بإرادة حادثـــة لا فـــي محــلٍّ
- وإذا لـم تكـن الإرادة قائمـة بــه..فــالقولُ بأنَّــهُ مُريـدُها كــالقولِ بأنـــهُ مُريــدٌ بــإرادةٍ قَائمةٍ بغيرهِ
٢- لم حدثت الإرادةُ في هذا الوقت على الخصوص؟
- فإن كانت..
بـإرادة أخـرى..فالسؤال فـي الإرادة الأخـــــرى لازمٌ، ويتسلسلُ
لَـيس بـإرادةٍ..فليحـدث العـالمُ فــي هـــذا الوقــت علـــى الخصوص لا بإرادةٍ
٣- ولـم حدثت إرادةُ الحركـةِ دُون إرادة الســـــكونِ
- فعِنـدهم يحدُث لكل حـادثٍ إرادةٌ حادثــةٌ متعلقــة بــذلك الحـادث فلم لـم تحـدث إرادة تتعلق بضدِّهِ؟
حَدَثَ بـإرادة حادثـةٍ حدثتْ فِي ذاتِ اللهِ
وهـؤلاء هـم القـائلون بكونـه محـــــلاً للحــــوادث
- مصــــطفى: (الكراميــــة والمُجسِّمَة)
الــــــردُّ علـــــــيهم:
- كَونُــه محـلاً للحـوادثِ يُوجِبُ حُدُوثَه
حَـدَثَ فـي الوقـت الـذي تعلقــت الإرادةُ القديمـــةُ بحدوثـهِ فِي ذلك الوقتِ (أهل السُّنةِ)
وذلك مِن غير حـدوثِ إرادةٍ ومِن غير تغيُّرِ صِفةِ القديمِ
مُناقشة:
اعتـراض: لـم تعلقـت الإرادةُ بِهـا وأضدادُها مثلُها في الامكان
الجوابُ: هذا سؤال خطأ، فالإرادةُ ليست إلا عبـارة عـن صفةٍ شأنُها تمييــزُ الشـــيء علــى مثلـــهِ
- فهــذا كقــول: (لِـمَ أوجـبَ العلـمُ انكشافَ المعلـوم) أو (لِمَ كـانَ العلمُ عِلماً) أو (لِمَ كانَت الإرادةُ إرادةً)

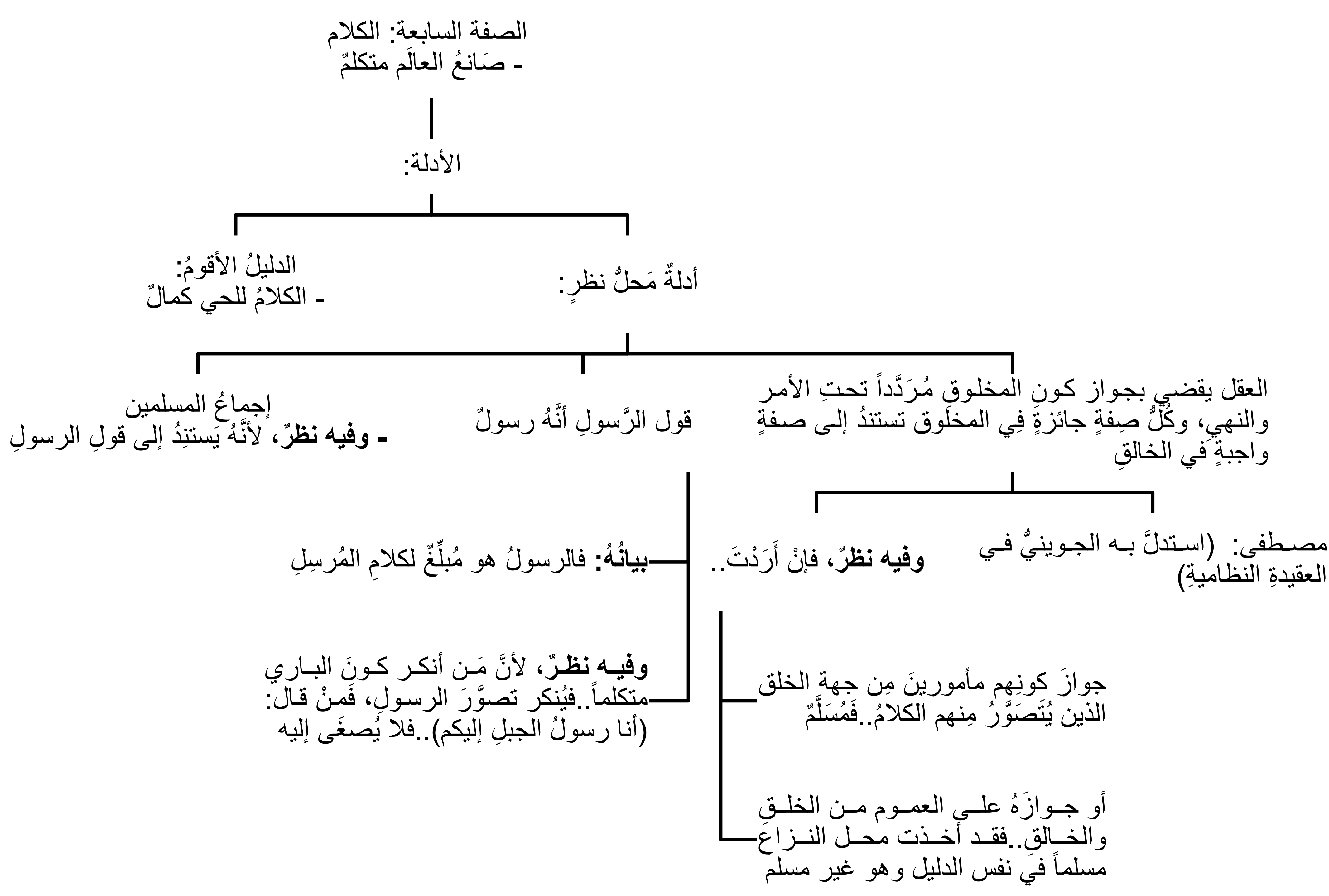

الإرادةُ مُتعلِّقةٌ بِجميع الحادثاتِ
أهلُ السنةِ:
المعتزلة:
مَذهَبُهُم:
- (كُلُّ مَقدور مرادٌ + وكلُّ حادثٍ مقدورٌ ← فكل حادث مُرادٌ)
وعليه:
- فالشرُّ والكُفرُ والمعصيةُ حوادثٌ
- وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
مُناقشة:
اعتراض: كيف يأمُر بِما لا يريدُ؟
الجواب: الأمرُ مُباينٌ للإرادةِ
- والكشفُ عَن القبِيح والحَسَنِ وأنَّهما يرجعانِ إلى موافقة الأغراض ومخالفتِهاَ، واللهُ مُنَزَّهٌ عَن الأغراضِ
مَذهَبُهُم:
- المعاصي كلُّها والشرورُ حادثة بغير إرادتِهِ، بل هوَ كَارِهٌ لَها
الردُّ عليهم:
- أكثرُ ما يجري في العالَم معاصي، فإذاً مَا يكرَهُهُ أكثرُ مِمَّا يُريدُه، فهو إلى العجز أقربُ


الصفة الخامسة والسادسة: السمع والبصر
- أهلُ السنة: صَانِعُ العالَم سَمِيعٌ بَصِيرٌ
الأدلة مِن الشرع: كثيرةٌ
الأدلة العقلية:
- ستأتي
كـ(وَهُو السَّمِيعُ البَصِيرُ - لِم تَعبُدُ مَا لا يَسمَعُ وَلا يُبْصِرُ)
مُناقشة:
تحريجة ١:
اعتراض: أريد بهذهِ الألفاظِ العلمُ
الجواب: إنَّمَا تُصرَفُ ألفاظُ الشارع عن موضوعاتِها المفهومةِ السابقةِ إلى الأفهامِ إذا كان يستحيلُ ذلك، ولا استحالةَ
تحريجة ٢:
اعتراض: وجه استحالتِهِ: إمَّا أن يكونَ سمعُهُ وبصرُهُ..
حادِثَينِ..كان محلاً للحوادث، وهو محالٌ
قَـدِيمَين..فَكَيف يسمَع صوتاً معدوماً - كيف يرى العالم في الأزل والعالمُ معدومٌ والمعدومُ لا يرى؟
الجواب: هذا السؤالُ لا يخلو: يصدر عنْ..
مُعتَزِلِيٍّ..فإنَّهُ سَلَّمَ أنَّ اللهَ يَعلَمُ الحادثاتِ، فنقولُ: (كيف عَلِمَ في الأزلِ أنه يكونُ مَوجوداً وهُو بعدُ لَم يكُنْ مَوجُوداً؟
- فإن جاز..جاز ذلك في السمع والبصر
فَيلسوفٍ..فَهو منْكِرٌ لِكونِهِ عالِماً بالحادثات المُعَيَّنَةِ الداخلةِ في الماضي والحال والمستقبل
- فسبيلُنا أن نُثبتَ جوازَ عِلم قَديم مُتَعَلِّق بالحادثاتِ، ثُم إذا ثبت ذلك في العِلم..قسنا عليه السمعَ والبصرَ



الصفة الخامسة والسادسة: السمع والبصر
- الدليلُ العقليّ: بيانُهُ في خطواتٍ:
١- الخالقُ أكملُ مِن المَخلوقِ
٢- والبصيرُ أكملُ مِمَّنْ لا يُبصِرُ، والسَّميعُ أكملُ مِمَّنْ لا يَسمعُ
٣- ويستحيل أن يثبُتَ وصفُ الكمالِ للمخلوق دونَ الخالقِ
- ومن اتسع عقله لقبول قادر يقدر على اختراع ما هو أعلى وأشرف منه..فقد انخلع عن غريزة البشرية
وهذا مُدرَكٌ ببديهة العقلِ، فالعلمُ كمالٌ، والسمعُ والبصرُ كمالٌ ثانٍ للعلمِ
مُناقشة:
اعتراض: هذا يلزمُكُم في الإدراكِ الحاصلِ بالشم والذوقِ واللمسِ
- لأنَّ فَقدَها نُقصانٌ، ووجودُها كمالٌ في الإدراكِ
الجواب: صرَّحَ مُحَقِّقو أهلِ الحقِّ بالآتي:
١- إثبات أنواع الإدراكات مَعَ السمع والبصر والعلم الذي هو كمالٌ في الإدراكِ..دُونَ الأسبابِ التي هي مقترنة بها فِي العادة من المُمَاسَّةِ والملاقاةِ
- كما جَوَّزُوا إدراكَ البصرِ مِن غيرِ مُقَابَلَةٍ
- ولكنْ لَمَّا لَم يَرد الشرعُ إلَّا بلَفظِ العِلمِ والسمعِ والبصرِ..فَلَمْ يُمكِنْ لَنَا إِطلاقُ غيرِهِ
٢- نفي ما هُو نُقصانٌ في الإدراكِ
- فلا يجوز في حقِّ اللهِ
تحريجةٌ:
اعتراض: يَجُرُّ هذا إلى إثباتِ التلذذِ والتألُّم
- فالخَدِرُ الذي لا يتلذَّذُ ولاَ يتألَّمُ..نَاقصٌ
- وكذا فسادُ الشهوةِ نُقصانٌ
الجواب: هذه الأمورُ تدل على الحدوث وهي في أنفسها إذا بُحِثَ عَنْها نُقْصَانَاتٌ
- وَهِي مُحوِجَةٌ إلى أمور تُوجِبُ الحُدُوثَ
فالألمُ نُقصانٌ
- ثُمَّ هُو مُحوجٌ إلى سبب هو ضربٌ، والضربُ مُمَاسَّةٌ بين الأجسام
- والإحساسُ بالضربِ كمالٌ بالإضافةِ إلى ضِدِّهِ الذي هُو مُهلِكٌ في حقهِ، لأنَّ النقصانَ خَيرٌ مِن الهلاكِ فهو إذاً ليس كمالاً في ذاتهِ
واللذة ترجع إلى
١- زوال الألم
٢- أو إلى درك ما هو محتاج إليه ومشتاق إليه
ومعنى الشهوةِ: طَلَبُ الشَّيءِ الملائم
- ولا طَلَبَ إلا عند فقدِ المطلوبِ، ولا لذةَ إلَّا عِندَ نَيلِ ما ليس بموجودٍ

مُصْطفَى دَنْقَش


الصفة السابعة: الكلام
- صَانعُ العالَم متكلمٌ
الأدلة:
الدليلُ الأقومُ:
- الكلامُ للحي كمالٌ
أدلةٌ مَحلُّ نظرٍ:
العقل يقضي بجواز كونِ المخلوقِ مُرَدَّداً تحتِ الأمر والنهيِ، وكُلُّ صِفةٍ جائزةٍ فِي المخلوق تستندُ إلى صفةٍ واجبةٍ في الخالقِ
قول الرَّسولِ أنَّهُ رسولٌ
إجماعُ المسلمين
- وفيه نظرٌ، لأنَّهُ يَستنِدُ إلى قولِ الرسولِ
مصطفى: (استدلَّ به الجوينيُّ في العقيدةِ النظاميةِ)
وفيه نظرٌ، فإنْ أَرَدْتَ..
بيانُهُ: فالرسولُ هو مُبلِّغٌ لكلامِ المُرسِلِ
جوازَ كونِهم مأمورينَ مِن جهةِ الخلق الذين يُتَصَوَّرُ مِنهم الكلامُ..فَمُسَلَّمٌ
أو جوازَهُ على العموم من الخلقِ والخالقِ..فقد أخذت محل النزاع مسلماً في نفس الدليل وهو غير مسلم
وفيه نظرٌ، لأنَّ مَن أنكر كونَ الباري متكلماً..فيُنكر تصوَّرَ الرسولِ، فَمنْ قال: (أنا رسولُ الجبلِ إليكم)..فلا يُصغَى إليه

الصفة السابعة: الكلام

- مناقشة:

اعتراض: كلامُ الخلقِ إمَّا أن يكونَ..

١- حروفاً وأصواتاً
- وهي حَوادثُ، فإن قامت..
أ- بذاتِ اللهِ..فمُحالٌ لامتناع كونِهِ محلاً للحوادِثِ
ب- بغَيرهِ..فلَم يكُن هُو مُتكلِّماً

٢- أو قُدرةً على ايجاد الأصواتِ والحروفِ في نفس غيرهِ القادر..فهذا كمالٌ ولكنَّهُ لَيس مُتكلماً

٣- أو معنى ثالثاً..فليس بمفهوم؟

الجواب: الإنسان يسمى متكلماً باعتبارين

بكلام النفس الذي ليس بصوت وحرف
- وذلك كمالٌ، وهو في حق الله غيرُ مُحالٍ، ولا هو دالٌّ على الحدوثِ

أدلةُ ثبوتِهِ:

لا يُمكِنُ إنكارُهُ في حق الإنسان زائداً على القدرة والصوت

قولُ عُمَرَ (زورت في نفسي كلاماً)
- وقول الشاعر: (إن الكلام لفي الفؤاد وإنما..جُعِلَ اللسانُ على الفؤاد دليلاً)

مناقشة:

اعتراض: ما يسميه الناسُ كلامَ النفسِ وحديثَ النفسِ هو العلمُ بنظمِ الألفاظِ وتأليف المعاني المعلومةِ على وجه مخصوصٍ

الجواب: بينَ العلمِ والكلامِ النفسيِّ فرقٌ، ونذكُرُ مِثالاً لقسمٍ مِن أقسامِ الكلام، وهو الأمرُ:
- فالأمرُ كقول السيدِ لغلامِهِ: (قم) لفظٌ يَدُلُّ على معنىً، والمعنى المدلولُ عليه في نفسهِ هو كَلامٌ

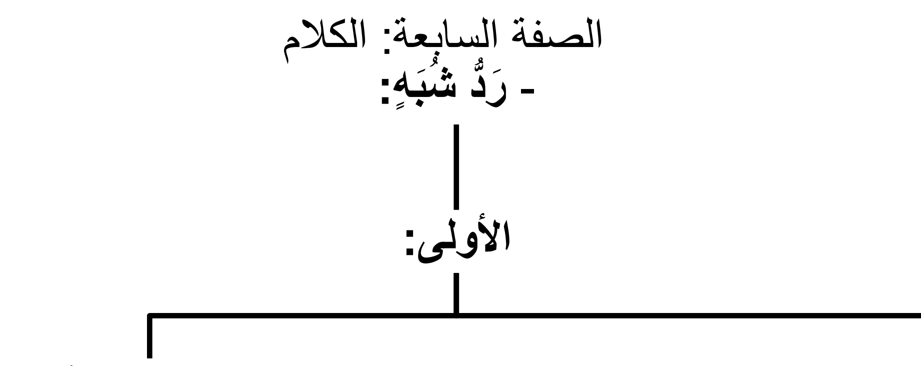
فالطلبُ الذي قام بنفسِهِ الذي دل لفظُ الأمر عليه هو الكلامُ
- وهو غيرُ إرادةِ القيامِ، ويُتَصَوَّرُ ذلك مع تحقق كراهة الامتثال
- فمدلولُ اللفظِ هو الكلامُ، وهُو مُخالِفٌ للعِلم والإرادةِ، وذلك لا يستحيل ثبوته للهِ
- وهذا هو المَعنِيُّ بـ(الكلام القديمِ)

بالصوت والحرف
- ونحنُ مُعترفُونَ باستحالةِ قيام الأصواتِ بذاتِ اللهِ، لأنَّها حادثةٌ

وهي دلالاتٌ على الكلامِ القديمِ، والدليلُ غيرُ المدلولِ ولا يتصف بصفةِ المدلولِ
- فهو كالعالَم، هو حادثٌ ويدُلُّ على صانع قديم، فلا يبعُدُ أن تدُلَّ حروفٌ حادثةٌ على صفةٍ قديمةٍ مع أن هذهِ دلالةٌ بالاصطلاح

وأكثر الضعفاءِ لَم يُثبتُوا إلا حروفاً وأصواتاً

مُصْطفَى دَنْقَش



الصفة السابعة: الكلام

- رَدُّ شُبَهٍ:

الأولى:

سؤالٌ: كيف سمع موسى كلام الله؛ أسمع صوتاً وحرفاً؟

الجواب: سَمِعَ كلامَ اللهِ، وهو صفةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاتِ اللهِ ليسَ بحرفٍ ولا صوتٍ

- فالسمعُ نوعُ إدراكٍ، وبيانُ ذلك في خطواتٍ:

١- قول القائل: (كيف سَمِعَ) كقولِ القائلِ: (كيف أدركت بحاسة الذوق حلاوة السكر)، فالسائلُ عن تذوقِ الحلاوةِ يُجابُ بوجهين:

أ- نُسَلِّمُ له سُكَّراً حتى يذُوقَهُ

ب- نقولُ: (أدركتُ طعمه كما أدركت أنت حلاوة العسل)

- فإن لم يكن السائل قد ذاق حلاوة شيء أصلاً..تعذرَ، وكانَ كالعنين يَسألُ عن لَذَّةِ الجِماعِ

٢- فكلُّ مسموعاتِ السائلِ التي أَلِفَهَا أصواتٌ

- والأصواتُ لا تشبه ما ليس بأصوات، فيتعذر تفهيمُه

٣- بل لو سأل الأصَمُّ: (كيف تسمعون الأصوات؟)، وهو ما سَمِعَ قطُّ صوتاً..لم نقدر على جوابِهِ

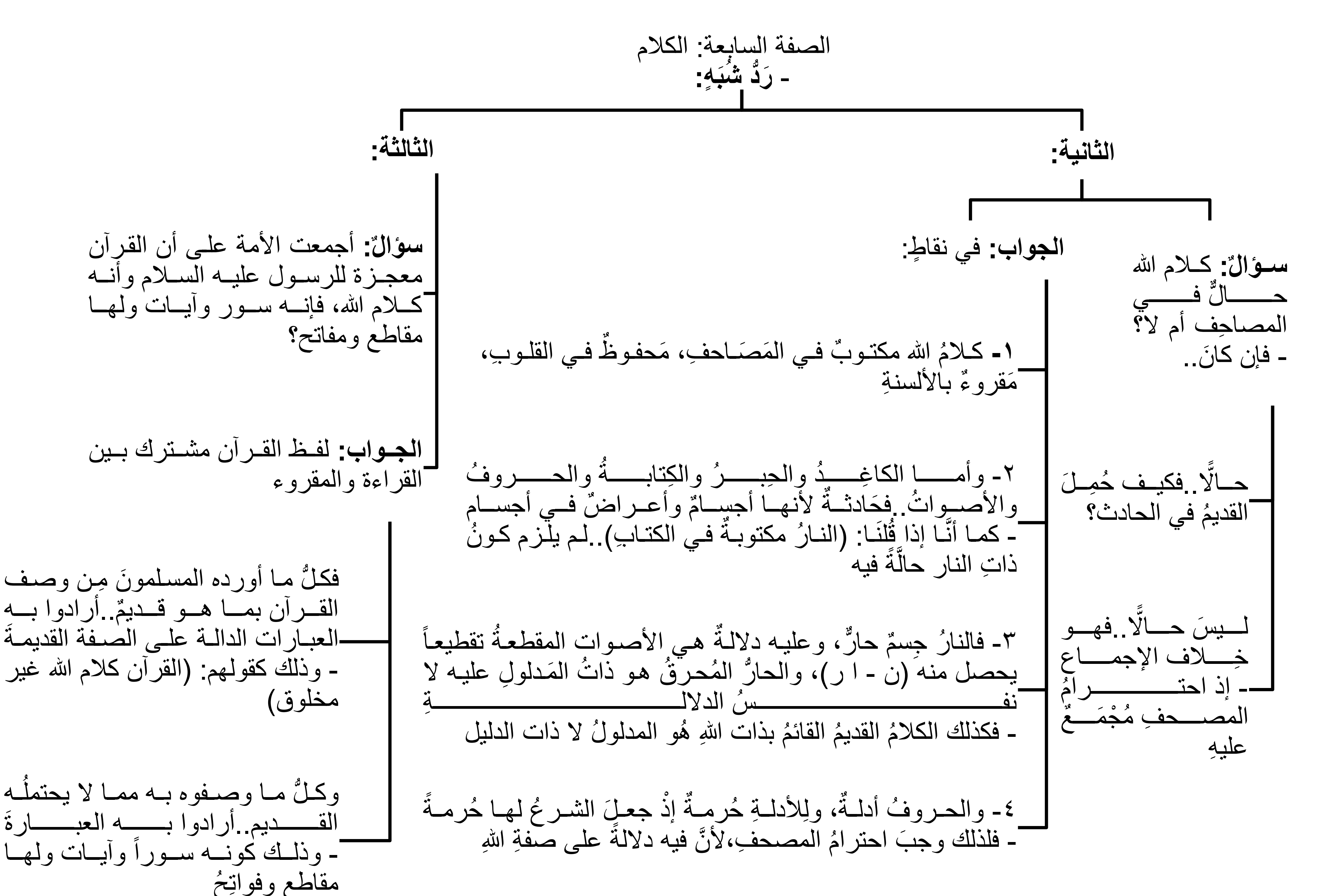
- فإنْ قُلْنا: (كَمَا تُدرِكُ أنتَ المُبْصَرَاتِ)، فهو إدراكٌ في الأذُنِ كإدراكِ البصَرِ في العينِ..كان هذا خطأ، فإدراكُ الأصواتِ لا يُشبِهُ إبصارَ الألوانِ

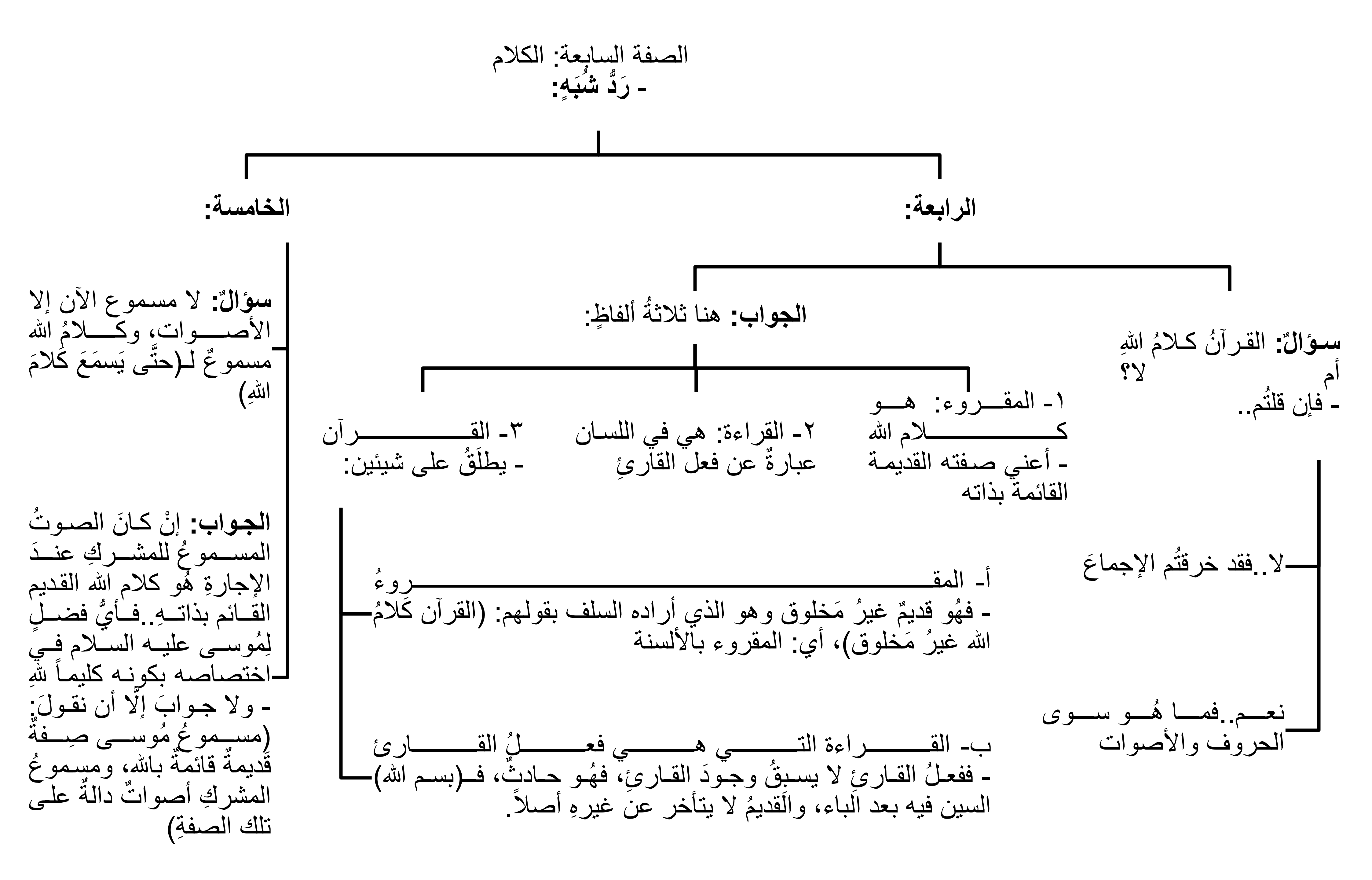
٤- فمعنى قولِ القائلِ: (كَيفَ هُو؟) أي: مثل أيِّ شيءٍ

- فكان الجوابُ مُحَالاً، ولم يدُلَّ التعذُّرُ على عدمِ كلامِ ذاتِ اللهِ

٥- فكما أنَّ ذاتَهُ ذاتٌ قديمةٌ ليس كمثلها شيء..وكما تُرَى ذاتُه رؤيةً تُخَالِفُ رُؤيةَ الأجسام والأعراض ولا تُشبِهُها..فكلامُهُ صفة قديمة ليس كمثلها شيٌ، ويُسمَعُ سَماعاً يُخالف الحروفَ والأصوات ولا يشبِهُهَا

مُصْطَفَى دَنْقَش


الصفة السابعة: الكلام
- رَدُّ شُبَهٍ:
الثانية:
سؤالٌ: كلام الله حالٌّ في المصاحِف أم لا؟
- فإن كانَ..
حالًّا..فكيف حُمِلَ القديمُ في الحادث؟
ليسَ حالًّا..فهو خِلافُ الإجماع
- إذ احترامُ المصحفِ مُجْمَعٌ عليهِ
الجواب: في نقاطٍ:
١- كلامُ الله مكتوبٌ في المَصَاحفِ، مَحفوظٌ في القلوبِ، مَقروءٌ بالألسنةِ
٢- وأما الكاغِدُ والحِبرُ والكِتابةُ والحروفُ والأصواتُ..فحَادثةٌ لأنها أجسامٌ وأعراضٌ في أجسام
- كما أنَّا إذا قُلنَا: (النارُ مكتوبةٌ في الكتابِ)..لم يلْزم كونُ ذاتِ النار حالَّةً فيه
٣- فالنارُ جِسمٌ حارٌّ، وعليه دلالةٌ هي الأصوات المقطعةُ تقطيعاً يحصل منه (ن - ا ر)، والحارُّ المُحرقُ هو ذاتُ المَدلولِ عليه لا نفسُ الدلالةِ
- فكذلك الكلامُ القديمُ القائمُ بذات اللهِ هُو المدلولُ لا ذات الدليل
٤- والحروفُ أدلةٌ، ولِلأدلةِ حُرمةٌ إذْ جعلَ الشرعُ لها حُرمةً
- فلذلك وجبَ احترامُ المصحفِ،لأنَّ فيه دلالةً على صفةِ اللهِ
الثالثة:
سؤالٌ: أجمعت الأمة على أن القرآن معجزة للرسول عليه السلام وأنه كلام الله، فإنه سور وآيات ولها مقاطع ومفاتح؟
الجواب: لفظ القرآن مشترك بين القراءة والمقروء
فكلُّ ما أورده المسلمونَ مِن وصف القرآن بما هو قديمٌ..أرادوا به العبارات الدالة على الصفة القديمةَ
- وذلك كقولهم: (القرآن كلام الله غير مخلوق)
وكلُّ ما وصفوه به مما لا يحتملُه القديم..أرادوا به العبارةَ
- وذلك كونه سوراً وآيات ولها مقاطع وفواتِحُ



الصفة السابعة: الكلام
- رَدُّ شُبَهٍ:
الرابعة:
الخامسة:
سؤالٌ: القرآنُ كلامُ اللهِ أم لا؟
- فإن قلتُم..
لا..فقد خرقتُم الإجماعَ
نعم..فما هُو سوى الحروف والأصوات
الجواب: هنا ثلاثةُ ألفاظٍ:
١- المقروء: هو كلام الله
- أعني صفته القديمة القائمة بذاته
٢- القراءة: هي في اللسان عبارةٌ عن فعل القارئِ
٣- القرآن
- يطلَقُ على شيئين:
أ- المقروءُ
- فهُو قديمٌ غيرُ مَخلوق وهو الذي أراده السلف بقولهم: (القرآن كلامُ الله غيرُ مَخلوق)، أي: المقروء بالألسنة
ب- القراءة التي هي فعلُ القارئ
- ففعلُ القارئِ لا يسبقُ وجودَ القارئِ، فهُو حادثٌ، فـ(بسم الله) السين فيه بعد الباء، والقديمُ لا يتأخر عن غيرهِ أصلاً.
سؤالٌ: لا مسموع الآن إلا الأصوات، وكلامُ الله مسموعٌ لـ(حتَّى يَسمَعَ كلامَ اللهِ)
الجواب: إنْ كانَ الصوتُ المسموعُ للمشركِ عندَ الإجارةِ هُو كلام الله القديم القائم بذاتهِ..فأيُّ فضلٍ لِمُوسى عليه السلام في اختصاصه بكونه كليماً للهِ
- ولا جوابَ إلَّا أن نقولَ: (مسموعُ مُوسى صِفةٌ قديمةٌ قائمةٌ باللهِ، ومسموعُ المشركِ أصواتٌ دالةٌ على تلك الصفةِ)

القسم الثاني مِن الْقُطْبِ الثَّانِي:

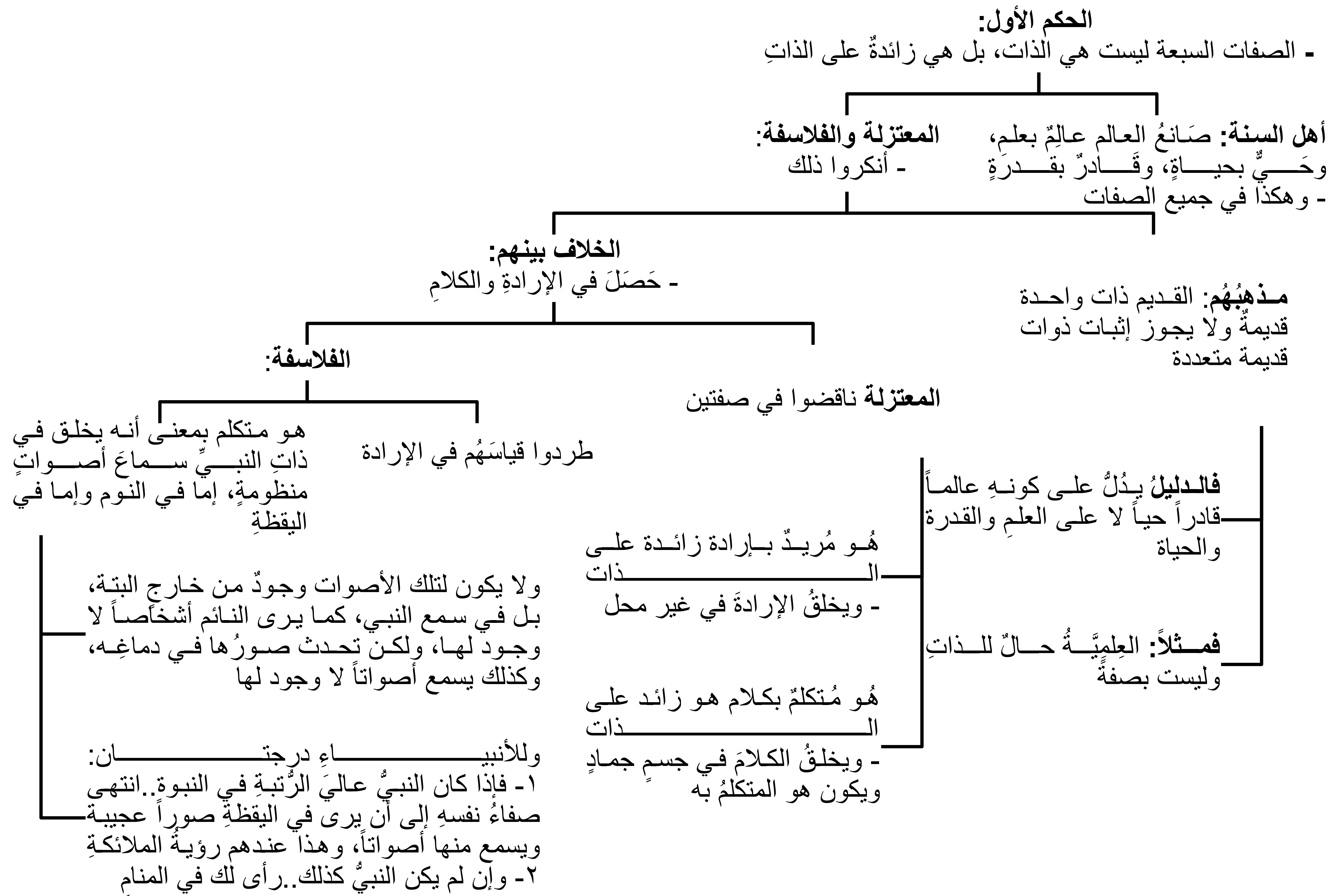
- أحكامٌ عامَّةٌ للصفات

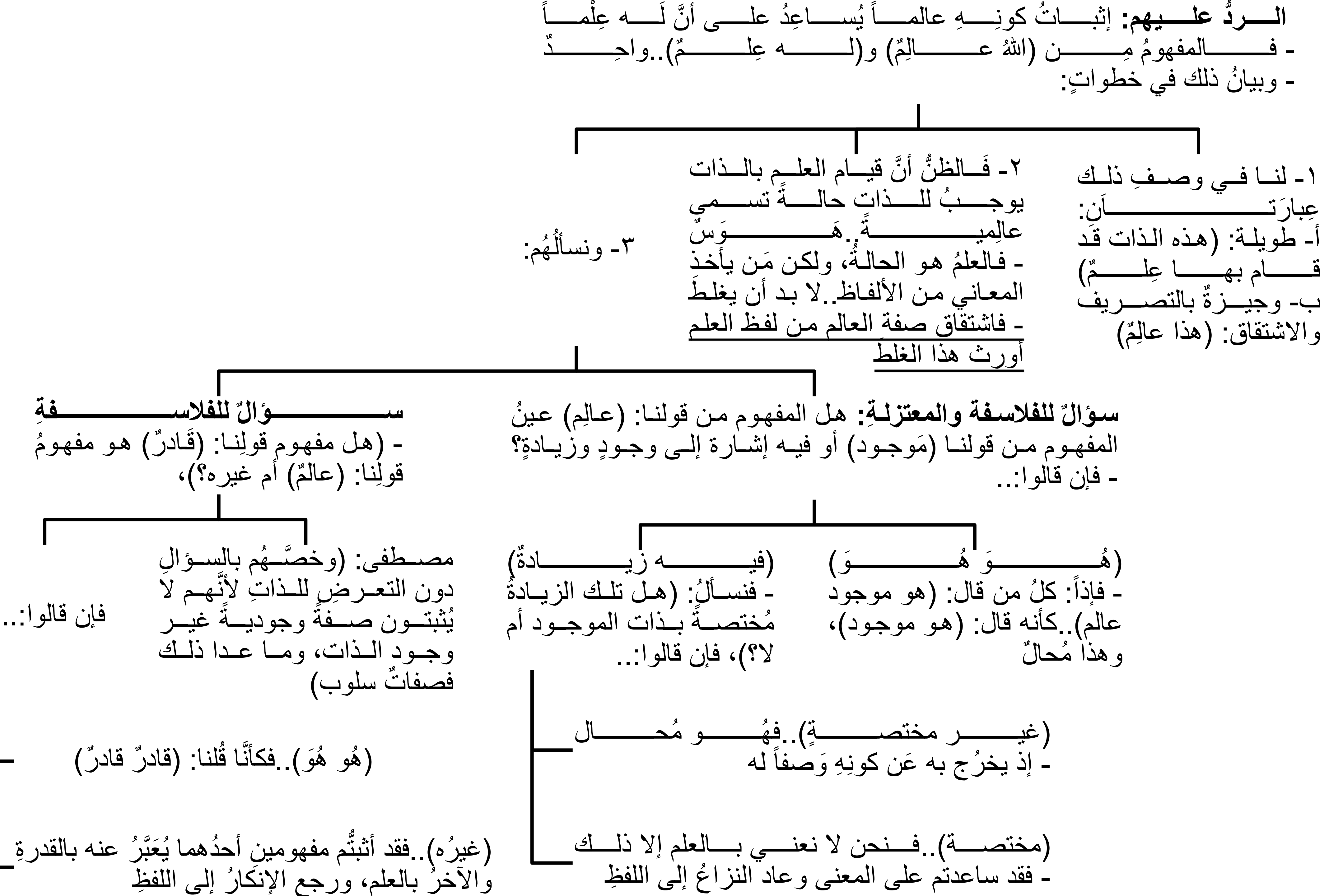
١- زيادة الصفات على الذات دون مُغايرة

٢- قيام الصفات بالذات

٣- قِدَمُ الصفات

٤- صِدقُ الأسماء المشتقة على اللهِ


الحكم الأول:
- الصفات السبعة ليست هي الذات، بل هي زائدةٌ على الذاتِ
أهل السنة: صَانعُ العالم عالِمٌ بعلمٍ، وحَيٌّ بحياةٍ، وقَادرٌ بقدرَةٍ
- وهكذا في جميع الصفات
المعتزلة والفلاسفة:
- أنكروا ذلك
مذهبُهُم: القديم ذات واحدة قديمةٌ ولا يجوز إثبات ذوات قديمة متعددة
الخلاف بينهم:
- حَصَلَ في الإرادةِ والكلامِ
المعتزلة ناقضوا في صفتين
فالدليلُ يدُلُّ على كونهِ عالماً قادراً حياً لا على العلمِ والقدرة والحياة
فمثلاً: العِلمِيَّةُ حالٌ للذاتِ وليست بصفةٍ
هُو مُريدٌ بإرادة زائدة على الذات
- ويخلقُ الإرادةَ في غير محل
هُو مُتكلمٌ بكلام هو زائد على الذات
- ويخلقُ الكلامَ في جسمٍ جمادٍ ويكون هو المتكلمُ به
الفلاسفة:
طردوا قياسَهُم في الإرادة
هو متكلم بمعنى أنه يخلق في ذاتِ النبيِّ سماعَ أصواتٍ منظومةٍ، إما في النوم وإما في اليقظةِ
ولا يكون لتلك الأصوات وجودٌ من خارج البتة، بل في سمع النبي، كما يرى النائم أشخاصاً لا وجود لها، ولكن تحدث صورُها في دماغِه، وكذلك يسمع أصواتاً لا وجود لها
وللأنبياءِ درجتان:
١- فإذا كان النبيُّ عاليَ الرُّتبةِ في النبوة..انتهى صفاءُ نفسهِ إلى أن يرى في اليقظةِ صوراً عجيبة ويسمع منها أصواتاً، وهذا عندهم رؤيةُ الملائكةِ
٢- وإن لم يكن النبيُّ كذلك..رأى ذلك في المنامِ



الردُّ عليهم: إثباتُ كونِهِ عالماً يُساعِدُ على أنَّ لَه عِلْماً
- فالمفهومُ مِن (اللهُ عالِمٌ) و(له عِلمٌ)..واحِدٌ
- وبيانُ ذلك في خطواتٍ:

١- لنا في وصفِ ذلك عِبارَتان:
أ- طويلة: (هذه الذات قد قام بها عِلمٌ)
ب- وجيزةٌ بالتصريف والاشتقاق: (هذا عالِمٌ)

٢- فَالظنُّ أنَّ قيام العلم بالذات يوجبُ للذاتِ حالةً تسمى عالِميةً..هَوَسٌ
- فالعلمُ هو الحالةُ، ولكن مَن يأخذ المعاني من الألفاظ..لا بد أن يغلطَ
- <u>فاشتقاق صفة العالم من لفظ العلم أورث هذا الغلطَ</u>

٣- ونسألُهُم:

سؤالٌ للفلاسفة والمعتزلةِ: هل المفهوم من قولنا: (عالِم) عينُ المفهوم من قولنا (مَوجود) أو فيه إشارة إلى وجودٍ وزيادةٍ؟
- فإن قالوا:..

(هُوَ هُوَ)
- فإذاً: كلُ من قال: (هو موجود عالم)..كأنه قال: (هو موجود)، وهذا مُحالٌ

(فيه زيادةٌ)
- فنسألُ: (هل تلك الزيادةُ مُختصةٌ بذات الموجود أم لا؟)، فإن قالوا:..

(غير مختصةٍ)..فهُو مُحال
- إذ يخرُج به عَن كونِهِ وَصفاً له

(مختصة)..فنحن لا نعني بالعلم إلا ذلك
- فقد ساعدتم على المعنى وعاد النزاعُ إلى اللفظِ

سؤالٌ للفلاسفةِ
- (هل مفهوم قولِنا: (قَادرٌ) هو مفهومُ قولِنا: (عالمٌ) أم غيره؟)،

مصطفى: (وخصَّهُم بالسؤالِ دون التعرضِ للذاتِ لأنَّهم لا يُثبتون صفةً وجوديةً غير وجود الذات، وما عدا ذلك فصفاتٌ سلوب)

فإن قالوا:..

(هُو هُوَ)..فكأنَّا قُلنا: (قادرٌ قادرٌ)

(غيرُه)..فقد أثبتُّم مفهومينِ أحدُهما يُعَبَّرُ عنه بالقدرةِ والآخرُ بالعلم، ورجع الإنكارُ إلى اللفظِ

مُناقشة ادعاء الفلاسفةِ المعتزلةِ أنَّه يلزمُنا إمَّا الاكتفاءُ بالذاتِ عن الصفاتِ أو القولِ بتعدُّدِ الصفةِ الواحدةِ

سؤالُهم: هل مفهومُ قولِكم: (هو عَالِمٌ بالأعراضِ) هو عينُ مفهومِ (هو عَالِم بالجواهر) أو غيرُه؟

- فإن كانَ..

عَينَهُ..فَليكُن الإنسانُ العالمُ بالجوهر عَالماً بالعرض بعين ذلك العِلم، حتى يتعلق علمٌ واحدٌ بمتعلقاتٍ لا نهاية لها

غيرَهُ..فَليكن للهِ عُلومٌ مُختلفةٌ لا نهاية لها

- وكذلك الكلام والقدرة والإرادة وكلُّ صفةٍ

- فإن جاز ذلك..جاز أن تكون صفةٌ واحدةٌ تنوب عن العلم والقدرة والحياة وسائر الصفاتِ

- <u>وإن جاز ذلك..جاز أن تكون الذاتُ كافيةً عن الصفاتِ، وفيها معنى سائر الصفاتِ</u>

جوابُنا: المفهومانِ مُتغايِرانِ، ولا يلزمُ تعدُّدُ العلِمِ ولا القُدرةِ ولا غيرِها

- ولنَا في الجوابِ مسلكانِ

المسلَكُ النقليُّ (وسلَكَهُ الأكثرون)

بيانُهُ: التمسك بالكتاب والإجماع، فقد ورد الشرع بهذه الصفاتِ وفُهِمَ مِنها الواحِدُ، والزيادةُ على الواحدِ لم ترِدْ

وهذا المسلكُ لا يكاد يشفي

- فما المانعُ من أن يقالَ:..

١- في الكلام مثلاً: (الأمرُ غير النهي غيرُ الخبرِ) فتتعدَّدُ صفةُ الكلامِ

٢- وفي العلم مثلاً: (وَرَدَ أنَّ اللهَ يَعلَمُ السر والعلانيةَ، والرطب واليابسَ..إلخ).فتتعدَّدُ صفةُ العلمِ

المَسلكُ العقليُّ

المَسلكُ العقليُّ: دَلَّ الدليلُ على أمرٍ زائدٍ على وجودِ ذاتِ الصانع، وهو أنه عالم وقادر..إلخ

- والاحتمالات فيه ثلاثةٌ

الطرفان

التفريط (الفلاسفة)

- هو: الاقتصار على ذاتٍ واحدةٍ تُؤدي جميعَ هذه المعاني وتنوب عنها كما قالت

- مصطفى: (نصَّ عليه أرسطاطاليس وتبعَهُ أبو الهُذيل العلاف)

الإفرَاط (بعض المعتزلة وبعض الكرامية)

- هو: إثبات صفةٍ لا نهاية لآحادِها من العلوم والكلام والقدرة، وذلك بحسب عدد متعلقات هذه الصفاتِ

الوَسَط والاقتصاد

- وبيانُهُ في نقاطٍ:

١-للاختلافِ دَرَجاتٌ

أ- فَرُبَّ شيئين مختلفين بذاتيهما

وذلك كالحركة مع السكون، والقدرة مع العلمِ

فكُلُّ اختلافٍ يرجعُ إلى تبايُنِ الذوات بأنفُسِها..فلا يُمكنُ الاكتفاءُ بواحدٍ منها، فوجَب كونُ العلم غيرَ القدرةِ، وكذا الصفات السبعة

ب- ورُبَّ شيئين يدخُلان تحت حدٍّ وحقيقةٍ واحدةٍ

وذلك كالاختلاف بين العلم بسوادٍ والعلمِ بسوادٍ آخرَ أو بياضٍ آخرَ

فالاختلاف فيها مِن جهة تغايُر التعلقِ

- فالعلمُ بالشيء لا يخالِفُ العلم بغيره إلا من جهة تعلقه

- فلا يبعُدُ تميُّزُ الصفةِ القديمةِ بهذه الخاصيَّةِ وهو أن لا يوجِبَ تبايُنُ المتعلقات فيها تَبايُناً وتَعَدُّداً

٢- فهذا المذهبُ أقربُ الثلاثةِ

- واللازمُ على غيره أعظمُ

-والمنظور فيه هو: الصفاتُ القديمة المتعاليةُ عن أفهام الخلقِ

مُناقشات:

تفريـقُ المعتزلـةِ بـين القدرة والإرادة

١- دليلُنـا: لـو جـاز كونُـهُ قـادراً بغير قـدرةٍ..لَجـاز كونُـهُ مُريـداً بغيـر إرادة ولا فرق بينهما

٢- فـإن قيـل: هـو قـادر لنفسِـه، فكـان قادراً على جميع المقدورات، ولو كـان مريـداً لنفسـه..لكـان مريـداً لجملـة المـــــــرادات

- قلنا: كما قلتم قـادر لنفسـه ولا تتعلق قدرته إلا ببعض الحـادثاتِ..فَقُولُوا أَنَّـهُ مُريـدٌ لنفسـه ثـم يختـص بـبعض الحادثـات المُـرَاداتِ إذ عنـدكم أفعـالُ العبادِ خارجةٌ عن قدرتِهِ وإرادتِهِ معاً

الردُّ على الفلاسفة في أنَّ الكلامَ يُخلَقُ في أذن النبيّ مع انتفاءِهِ في الخارجِ

ومذهبُهُم فيه باطلٌ من وجهين:

١- قـولهم: (الله مـتكلمٌ) مـع أنَّهـم لا يُثبِتُـون كـلامَ الـنفسِ ولا يثبتـون الأصـواتَ
- وإنمـا يُثبِتُـون سـماعَ الصـوتِ بـالخلَقِ فـي أذن النبـيِّ
- ولـو جـاز كونُـهُ موصـوفاً بأنـه مـتكلمٌ..لجـاز أن يكـون موصـوفاً بأنـه مُتحـركٌ والحركةُ في غيرِهِ

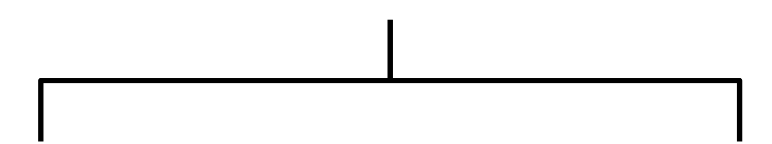
٢- ردُّهـم نصـوصَ الشـرعِ
- فمعرفةُ معرفة النبيِّ لكلام الله عندم مِن التخيُّلِ

وبالجملــة: هــؤلاء لا يعتقــدون الــدينَ والاســلامَ
- وإنمـا يَتَجَمَّلُون بإطلاق عبـاراتٍ احترازاً مِن السيف
- الكـلام معهـم يكـونُ فـي: أصـل الفعـل، وحـدث العـالم والقدرة، فلا تشتغل معهم بهذه التفصيلاتِ

مُصْطفَى دَنْقَش

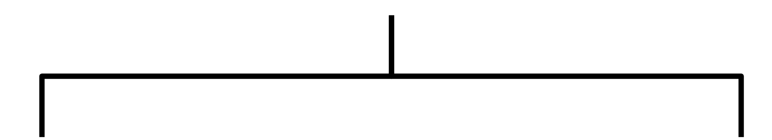
هل صفاتُ اللهِ غَيرُ اللهِ؟

- بيانُ ذلك في نقاطٍ:



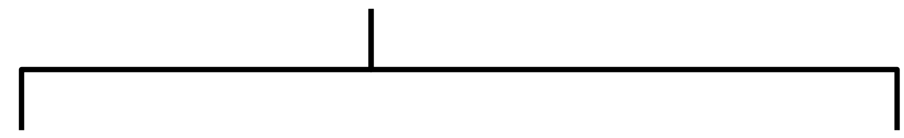
١- اسمُ اللهِ لا يصدق على ذاتٍ أخلوها عن صفات الإلهيةِ

٢- يجوز أن يقال الصفة غير الذات التي تقوم بها الصفة



وذلك على معنى أنَّ مفهومَ اسمِ أحدِهما غيرُ مفهوم اسمِ الآخرِ

وذلك الجوازُ بشرطين:



١- أن لا يمنعَ الشرعُ من إطلاقهِ
- وهذا مُختَصٌّ بالله

٢- أن لا يُفهَمَ مِن الغَيرِيةِ جوازُ وجودِ أحدِهما دون الآخر
- فإنْ فُهِمَ ذلك..امتنع قول: (سَوَادُ زيدٍ غَيرُ زيدٍ)، لأنه لا يوجد دونَ زيدٍ



أهل السنة: هذه الصفات كلها قائمة بذاتِ اللهِ

وعليه: فلا يجوز أن يقوم شيء منها بغير ذاته، سواء كان في محل أو لم يكن في محل

بُرهانُنا في نقاطٍ:
١- لَمَّا دَلَّ الدليلُ على وجودِ الصانعِ..دَلَّ بعدَهُ على أنَ الصانِعَ بصفةِ كَذا
٢- ولا فرقَ بينَ كونِهِ على تلكَ الصفةِ وبينَ قِيامِ الصفةِ بذاتِه
٣- فتسميتُهُ الذاتَ مريدةً بإرادةٍ لَمْ تقُمْ بِهِ كَتسميتِهِ مُتحرِّكاً بحركةٍ لَم تقُم بِهِ

المعتزلة: الكلام والإرادة لا يقومان بذات الله

الكلام يقومُ بجسم هو جماد حتى لا يكون هو المتكلم به، بل المتكلمُ به هو اللهُ
- ولا يقومُ بذاتِ اللهِ لأنَّ الكلامَ حادِثٌ

الإرادةُ

مذهبُهُم: توجد لا في محل

فَلا تقومُ بذاتِهِ
- لأنَّها حادثةٌ، وليس اللهُ مَحلاً للحوادث

ولا تقوم بمحلٍ آخر
- لأنه يؤدي إلى أن يكون ذلك المحل هو المريدُ

الردُّ عليهم:
- لو جَاز وجودُ صفة مِنْ الصفات لا في محل..فليجُزْ وجودُ العلم والقدرة والسواد والحركة، بل الكلامُ

أساسُ خطئِهم:
- لما كان أولُ المخلوقاتِ يحتاجُ إلى الإرادةِ، والمَحَلُّ مَخلوقٌ..لم يُمكِنْهُم تقديرُ محلِّ الإرادةِ موجوداً قبل الإرادةِ، فإمَّ أنْ..

يجعلوا المحلَّ ذاتَ اللهِ..وهذا مُحالٌ إذ ليسَ محلاً للحوادِثِ
- ومَن جعله محلاً للحوادثِ أقربُ حالاً منهم، إذ استحالةُ كونه محلاً للحوادث ليست جليةً وإنما تُدرَكُ بنظر دقيقٍ

يجعلوها لا في محلٍ
- وتلزمُ عليه مُحالاتٌ جليةٌ:
١- وجودُ إرادةٍ في غير محلٍ
٢- كونُه مُريداً بإرادةٍ لا تقوم به
٣- حدوثُ إرادةٍ حادثةٍ بِلا إرادةٍ

الحكم الثالث: الصفات كلها قديمة

لَم يذهب أحدٌ إلى حدوثِ الحياةِ والقُدرةِ
- وإنما قالوا بحدوثِ..
١- العلم بالحوادث
٢- الإرادة ٣- الكلام

الدليلُ: لو كانت حادثةً..لَزِمَ أحدُ مُحالَين:

١-كان القديمُ مَحلاً للحوادث
- وهُو مُحالٌ لِثلاثةِ أدلةٍ:

١- الدليلُ الأول: في نقاطٍ
١- كُلُّ حادثٍ جائزُ الوجودِ، والقديمُ الأزليُّ واجبُ الوجودِ
٢- ولو تطرّقَ الجوازُ إلى صفاتِهِ..لناقضَ وُجوبَ وجودِهِ، فالجوازُ والوجوبُ يتناقضان
٣- فَكُلُّ ما هو واجبُ الذاتِ..مُحالٌ كونُهُ جائزَ الصفاتِ

الدليلُ الثاني: (أقوى الأدلة)
- لو قُدِّرَ حُلولُ حادثٍ بذات اللهِ..فإمَّا أنْ..

١- يَرتقِيَ الوهمُ إلى حادثٍ يستحيلُ قبلَهُ حَادِثٌ
- وتلك الاستحالةُ إمَّا أنْ تكونَ..

أ- لأنَّ وَاجِبَ الوجودِ يكونُ على صفةٍ يستحيلُ معها قبولُ الحوادث لذاتِهِ
- وحينئذٍ..لم يجُز أن تتغير تلكَ الاستحالةُ إلى الجوازِ

مُناقشة:

اعتراض: هذا يُبطِلُ حدوثَ العالَم
- فالعالَمُ كان مُمكِناً قبل حُدوثه ولم يكُنِ الوهمُ يرتقي إلى وقتٍ يستحيلُ حُدوثُهُ قبلَهُ ومع ذلك يَستحيلُ حُدوثُه أزلاً

الجواب: العالمُ ليس له ذات قبل الحدوث موصوفة بأنها قابلة للحدوث أو غير قابلة

والذي نقولُهُ: (العالَمُ فِعلٌ)، وقدم الفعل محال، لأن القديم لا يكون فعلاً.

نعم، يلزم ذلك المعتزلةَ حيث قالوا: (للعالَمِ ذاتٌ في العدمِ قَديمةٌ، قابلةٌ للحدوثِ، يطرأ عليها الحدوث بعد أن لم يكُن)

ب- لزائدٍ
- وهذا باطلٌ لأنَّ كُلَّ زائدٍ بفرضٍ يُمكِنُ تقديرُ عدمِهِ، فيلزم منه تواصُلُ الحوادث أبداً وهو مُحالٌ

٢- أو لا يرتقيَ إليهِ
- فيلزمُ:
أ- جوازُ اتصافِهِ بالحوادث أبداً
ب- حوادثُ لا أوَّلَ لَها

الدليل الثالث
- سيأتي

٢- كان القديمُ مُتَّصِفاً بصفةٍ لا تقوم به
- وقد تقدَّمَ بيانُ استحالتِهِ

مُصْطَفَى دَنْقَش

الدليل الثالث على نفي كونِهِ محلاً للحوادث:

- قبلَ حلولِ الحادِثِ - الكلام والعلم مثلاً - في ذاتِ اللهِ إمَّا أن تَتَّصِفَ الذاتُ بضدِّ ذلك الحادثِ أو بالانفكاكَ عن ذلك الحادث - السكوت أو الجهلِ مثلاً -.

وذلك الضد أو الانفكاكُ إن كان..

قديماً - فزوالُهُ مُحالٌ، لأنَّ القديمَ لا يُعدَمُ

حَادِثاً، وكان قبلَهُ حادِثٌ، وهكذا..أدَّى إلى حوادِثَ لا أوَّلَ لها - وهذا مُحالٌ

فيستحيلُ بُطلانُ السكوتِ القديمِ والغفلةِ القديمةِ

مَذهبُ المُخالِفِينَ

قال **الكرامية:** هو في الأزل متكلمٌ - على معنى أنه قادر على خلق الكلام في ذاته، - ومهما أحدث شيئاً في غير ذاته أحدث في ذاته قولَهُ: (كُنْ) ولا بد أن يكون قبل إحداث هذا القول ساكتاً، ويكون سكوته قديماً

إذا كان **جَهمٌ** قال : (يُحدِثُ في ذاته عِلْماً)..فلا بُد أن يكون قبلَه غافلاً

تحريجة:

اعتراض: السكوتُ ليس بشيءٍ بل هو عدمُ الكلامِ، والغفلةُ عدمُ العلم - فلم يبطُل شيءٌ إذ لم يكن شيءٌ إلا الذاتُ القديمةُ، وهي باقيةٌ، والعدمُ ليس بشيءٍ حتى يُوصَفَ بالقِدَمِ

الجواب من وجهين:

١- هذا كقولِ: (البياضُ هو عدمُ السَّوادِ وسائرِ الألوانِ وليس بلونٍ، والسكونُ هو عدمُ الحركةِ وليس بِعَرَضٍ) - وبيانُ استحالتِهِ في نقاطٍ:

أ- الخُصومُ مُعترِفُون بأنَّ السكون وصفٌ زائدٌ على عدم الحركة

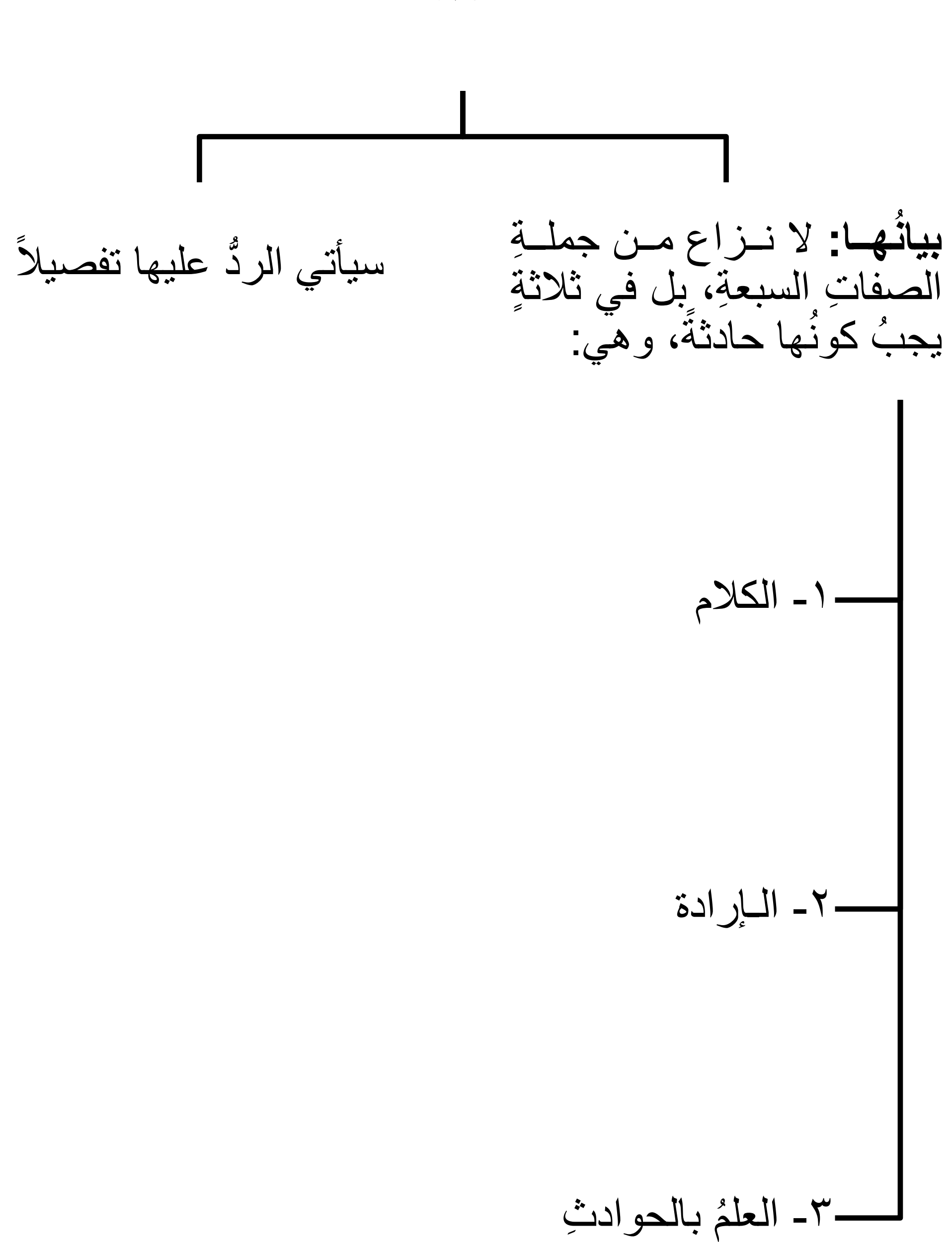
ب- وذلك لأنَّ مَن يَدَّعِي أنَّ السكونَ هو عدمُ الحركةِ لم يقدِر على إثباتِ حُدُوثِ العالَم

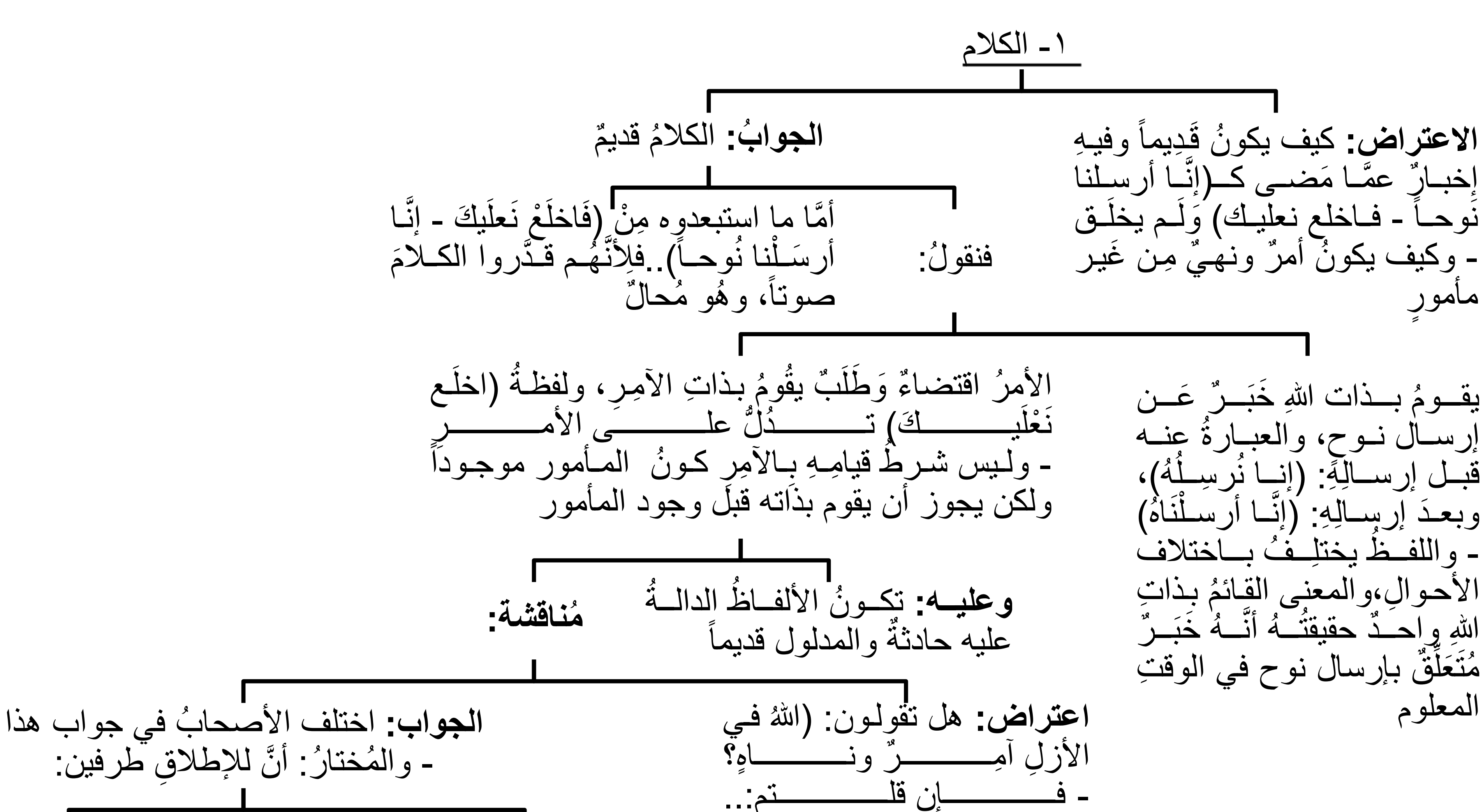
ج- فَظهور الحركة بعد السكون إذاً دل على حدوث المتحرك، فكذلك ظهور الكلام بعد السكوت - وذلك لأنَّ كُلَّ قَابلٍ للشيء فلا يخلو عنه أو عن ضده

د- وهذا مُطَّردٌ في الكلام والعِلْم - والقولُ بأنَّ العالَمَ قبلَ وجودِهِ كان شيئاً لا يُوجِبُ ذاتين، إذْ لمْ تُدرَكْ في الحالتين ذاتٌ واحدةٌ يَطرأ عليها الوجودُ بل لا ذاتَ للعالَم قبل الحدوث - أمَّا القديمُ فذاتٌ قبل حدوث الكلام، عُلِمَ على وجهٍ مُخالف للوجهِ الذي عُلِمَ علَيهِ بَعد حُدوثِ الكلام

٢- الانفكاكُ عن الكلامِ..قديمٌ، أيَّا كان اسمُهُ (عدمٌ، وجودٌ، صِفةٌ، هَيئَةٌ، حالٌ) - والقديمُ لا ينتفي سواءٌ كان ذاتاً أو حالاً أو صفةً

تحريجة:

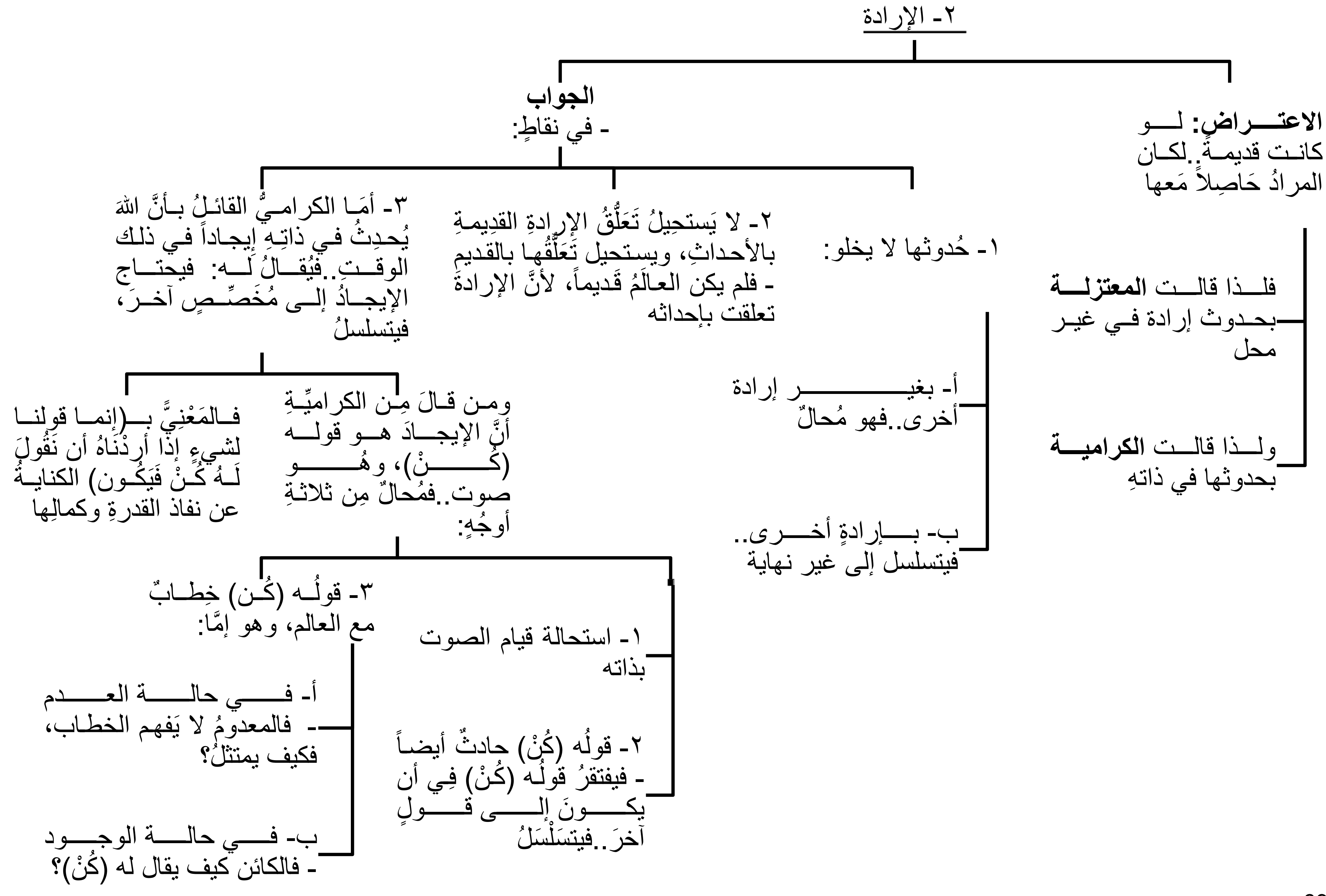

بيانُها: لا نزاع من جملةِ الصفاتِ السبعةِ، بل في ثلاثةٍ يجبُ كونُها حادثةً، وهي:
سيأتي الردُّ عليها تفصيلاً
١- الكلام
٢- الإرادة
٣- العلمُ بالحوادثِ



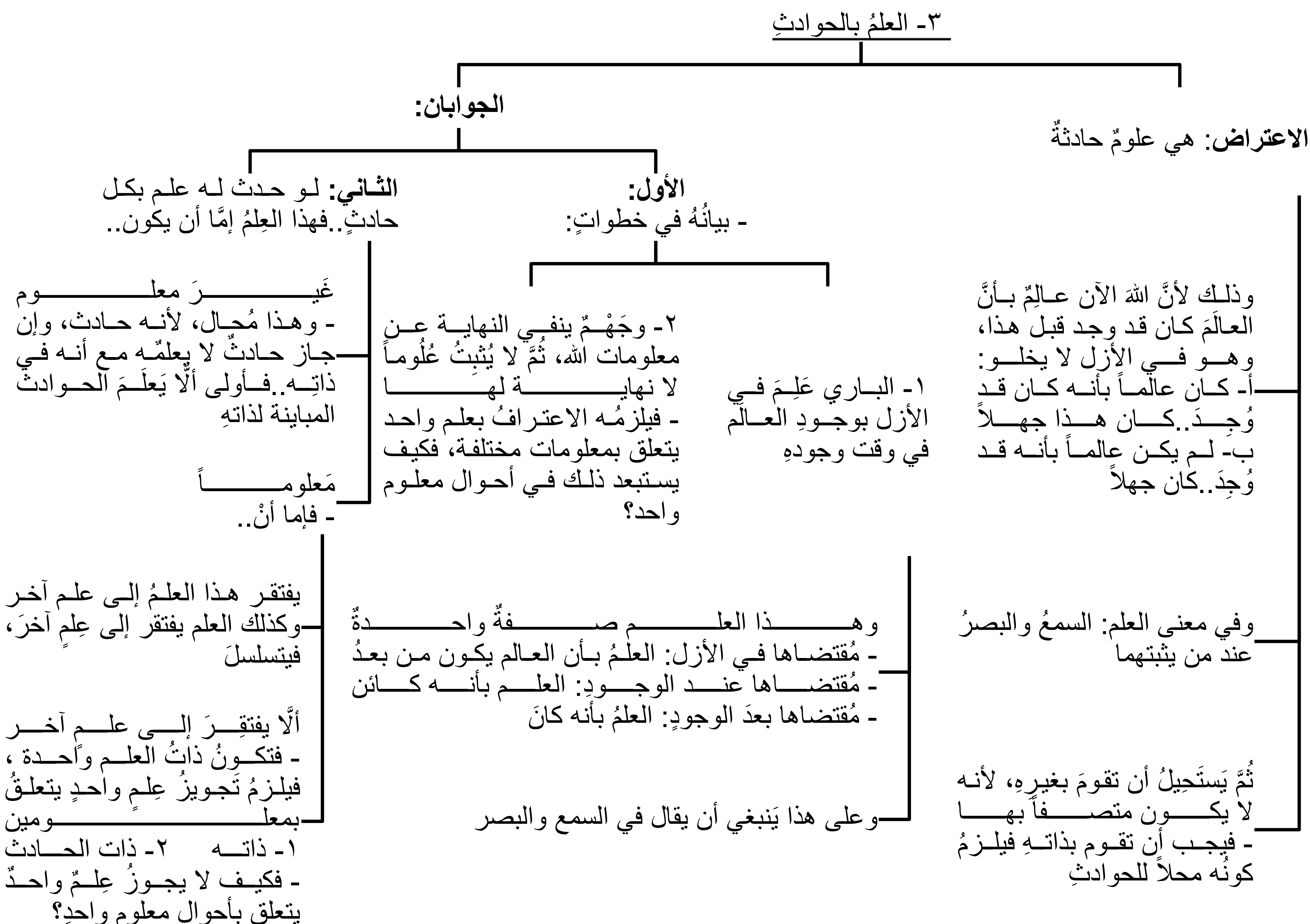
هُما:
١- طرفُ يتعلَّقُ المعنى
٢- طرفُ يتعلَّقُ بإطلاق الاسم من حيث اللغةُ

بيانُ حكمهما:
- يجوزُ إطلاقه عليه كما جوزوا تسميةِ اللهِ قادراً قبل وجودِ المَقدورِ، فالقادِرُ يستدعي مقدوراً مَعلُوماً لا موجوداً
- وكذا الآمِرُ لهُ مأمورٌ معلومٌ، ولا يُشترَطُ كونُهُ مَوجُوداً
- وذلك كما لو أوصى الأبُ بأمرٍ ثم تُوُفِّيَ فأتى الولدُ فَيُقالُ له: (امتثَلَ أمر والِدَهُ)

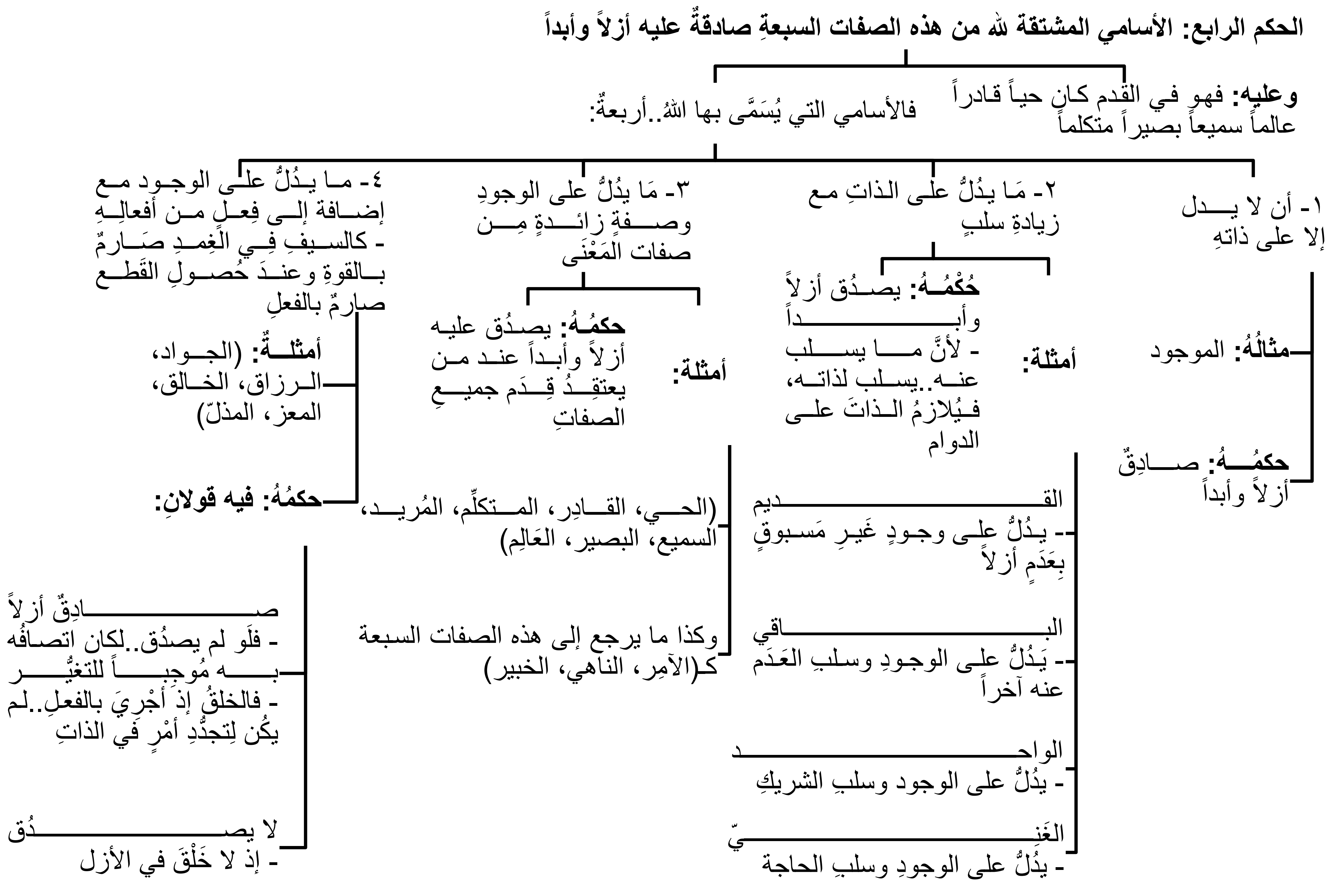
مُصْطفَى دَنْقَش



٢- الإرادة
الاعتـــراضُ: لـــو كانـت قديمـةً..لكـان المرادُ حَاصِلاً مَعها
فلــذا قالـــت المعتزلـــة بحـدوث إرادة فــي غيـر محل
ولــذا قالـــت الكراميـــة بحدوثها في ذاتهِ
الجواب
- في نقاطٍ:
١- حُدوثها لا يخلو:
أ- بغيـــــــــر إرادة أخرى..فهو مُحالٌ
ب- بـــإرادةٍ أخـــرى.. فيتسلسل إلى غير نهاية
٢- لا يَستحِيلُ تَعَلُّقُ الإرادةِ القدِيمـةِ بالأحداثِ، ويستحيل تَعَلُّقُها بالقديم
- فلم يكن العالَمُ قَديماً، لأنَّ الإرادةَ تعلقت بإحداثه
٣- أمَـا الكرامـيُّ القائـلُ بـأنَّ اللهَ يُحـدِثُ في ذاتِـهِ إيجاداً في ذلك الوقــتِ..فيُقــالُ لَــه: فيحتــاج الإيجــادُ إلــى مُخَصِّـصٍ آخـرَ، فيتسلسلُ
ومـن قـالَ مِـن الكراميَّـةِ أنَّ الإيجـادَ هـو قولــه (كُـــــنْ)، وهُـــو صوت..فمُحالٌ مِن ثلاثـةِ أوجُهٍ:
فـالمَعْنِيَّ بـ(إنمـا قولنـا لشيءٍ إذا أرَدْنَاهُ أن نَقُولَ لَـهُ كُنْ فَيَكُون) الكنايـةُ عن نفاذ القدرةِ وكمالِها
١- استحالة قيام الصوت بذاته
٢- قولُه (كُنْ) حادثٌ أيضاً
- فيفتقرُ قولُـه (كُنْ) فِي أن يكـــونَ إلـــى قـــولٍ آخرَ..فيتسَلْسَلُ
٣- قولُـه (كُـن) خِطـابٌ مع العالم، وهو إمَّا:
أ- فـــي حالـــة العـــدم
- فالمعدومُ لا يَفهم الخطاب، فكيف يمتثلُ؟
ب- فـــي حالـــة الوجـــود
- فالكائن كيف يقال له (كُنْ)؟



٣- العلمُ بالحوادثِ
الاعتراض: هي علومٌ حادثةٌ
الجوابان:
الأول:
- بيانُهُ في خطواتٍ:
الثاني: لو حدث له علم بكل حادثٍ..فهذا العِلمُ إمَّا أن يكون..
وذلك لأنَّ اللهَ الآن عالِمٌ بأنَّ العالَمَ كان قد وجد قبل هذا، وهو في الأزل لا يخلو:
أ- كان عالماً بأنه كان قد وُجِدَ..كان هذا جهلاً
ب- لم يكن عالماً بأنه قد وُجِدَ..كان جهلاً
١- الباري عَلِمَ في الأزل بوجودِ العالَم في وقت وجودِهِ
٢- وجَهْمٌ ينفي النهاية عن معلومات الله، ثُمَّ لا يُثبِتُ عُلُوماً لا نهاية لها
- فيلزمُه الاعترافُ بعلم واحد يتعلق بمعلومات مختلفة، فكيف يستبعد ذلك في أحوال معلوم واحد؟
غَيرَ معلوم
- وهذا مُحال، لأنه حادث، وإن جاز حادثٌ لا يعلمُه مع أنه في ذاتِه..فأولى ألَّا يَعلَمَ الحوادث المباينة لذاتِهِ
مَعلوماً
- فإما أنْ..
وفي معنى العلم: السمعُ والبصرُ عند من يثبتهما
وهذا العلم صفةٌ واحدةٌ
- مُقتضاها في الأزل: العلمُ بأن العالم يكون من بعدُ
- مُقتضاها عند الوجودِ: العلم بأنه كائن
- مُقتضاها بعدَ الوجودِ: العلمُ بأنه كانَ
وعلى هذا يَنبغي أن يقال في السمع والبصر
يفتقر هذا العلمُ إلى علم آخر وكذلك العلم يفتقر إلى عِلمٍ آخرَ، فيتسلسلَ
ألَّا يفتقِرَ إلى علم آخر
- فتكونُ ذاتُ العلم واحدة،
فيلزمُ تَجويزُ عِلمٍ واحدٍ يتعلقُ بمعلومين
١- ذاته ٢- ذات الحادث
- فكيف لا يجوزُ عِلمٌ واحدٌ يتعلق بأحوالِ معلومٍ واحدٍ؟
ثُمَّ يَستَحِيلُ أن تقومَ بغيرِهِ، لأنه لا يكون متصفاً بها
- فيجب أن تقوم بذاتهِ فيلزمُ كونُه محلاً للحوادثِ
مُصْطفَى دَنْقَش


الحكم الرابع: الأسامي المشتقة لله من هذه الصفات السبعةِ صادقةٌ عليه أزلاً وأبداً
وعليه: فهو في القدم كان حياً قادراً عالماً سميعاً بصيراً متكلماً
فالأسامي التي يُسَمَّى بها اللهُ..أربعةٌ:
١- أن لا يدل إلا على ذاتهِ
مثالُهُ: الموجود
حكمُهُ: صادِقٌ أزلاً وأبداً
٢- مَا يدُلُّ على الذاتِ مع زيادةِ سلبٍ
حُكْمُهُ: يصدُق أزلاً وأبداً
- لأنَّ ما يسلب عنه..يسلب لذاته، فيُلازمُ الذاتَ على الدوام
أمثلة:
القديم
- يدُلُّ على وجودٍ غيرِ مَسبوقٍ بِعَدَمٍ أزلاً
الباقي
- يَدُلُّ على الوجودِ وسلبِ العَدَم عنه آخراً
الواحد
- يدُلُّ على الوجود وسلبِ الشريكِ
الغَنِيّ
- يدُلُّ على الوجودِ وسلبِ الحاجة
٣- مَا يدُلُّ على الوجودِ وصفةٍ زائدةٍ مِن صفات المَعْنَى
حكمُهُ: يصدُق عليه أزلاً وأبداً عند من يعتقِدُ قِدَم جميعِ الصفاتِ
أمثلة:
(الحي، القادِر، المتكلِّم، المُريد، السميع، البصير، العَالِم)
وكذا ما يرجع إلى هذه الصفات السبعة كـ(الآمِر، الناهي، الخبير)
٤- ما يدُلُّ على الوجود مع إضافة إلى فِعلٍ من أفعالِهِ
- كالسيفِ فِي الغِمدِ صَارِمٌ بالقوةِ وعندَ حُصولِ القَطع صارِمٌ بالفعلِ
أمثلةٌ: (الجواد، الرزاق، الخالق، المعز، المذلّ)
حكمُهُ: فيه قولانِ:
صادِقٌ أزلاً
- فلَو لم يصدُق..لكان اتصافُه به مُوجِباً للتغيُّر
- فالخلقُ إذ أُجْرِيَ بالفعلِ..لم يكُن لِتجدُّدِ أمْرٍ في الذاتِ
لا يصدُق
- إذ لا خَلْقَ في الأزل

القُطب الثَّالِث إجمالاً
- فِي أَفْعَالِ اللهِ

تعريفات:

- **الواجب**
- **الحِكمَة**
- **الحُسن والقُبح والعَبَث والسَّفَه**

وفيه سبعُ دعاوى:

١- لا يَجِبُ على اللهِ الخلقُ ولا التكليفُ، بل يجوزُ

٢- التَّكليفُ بالمُحَالِ

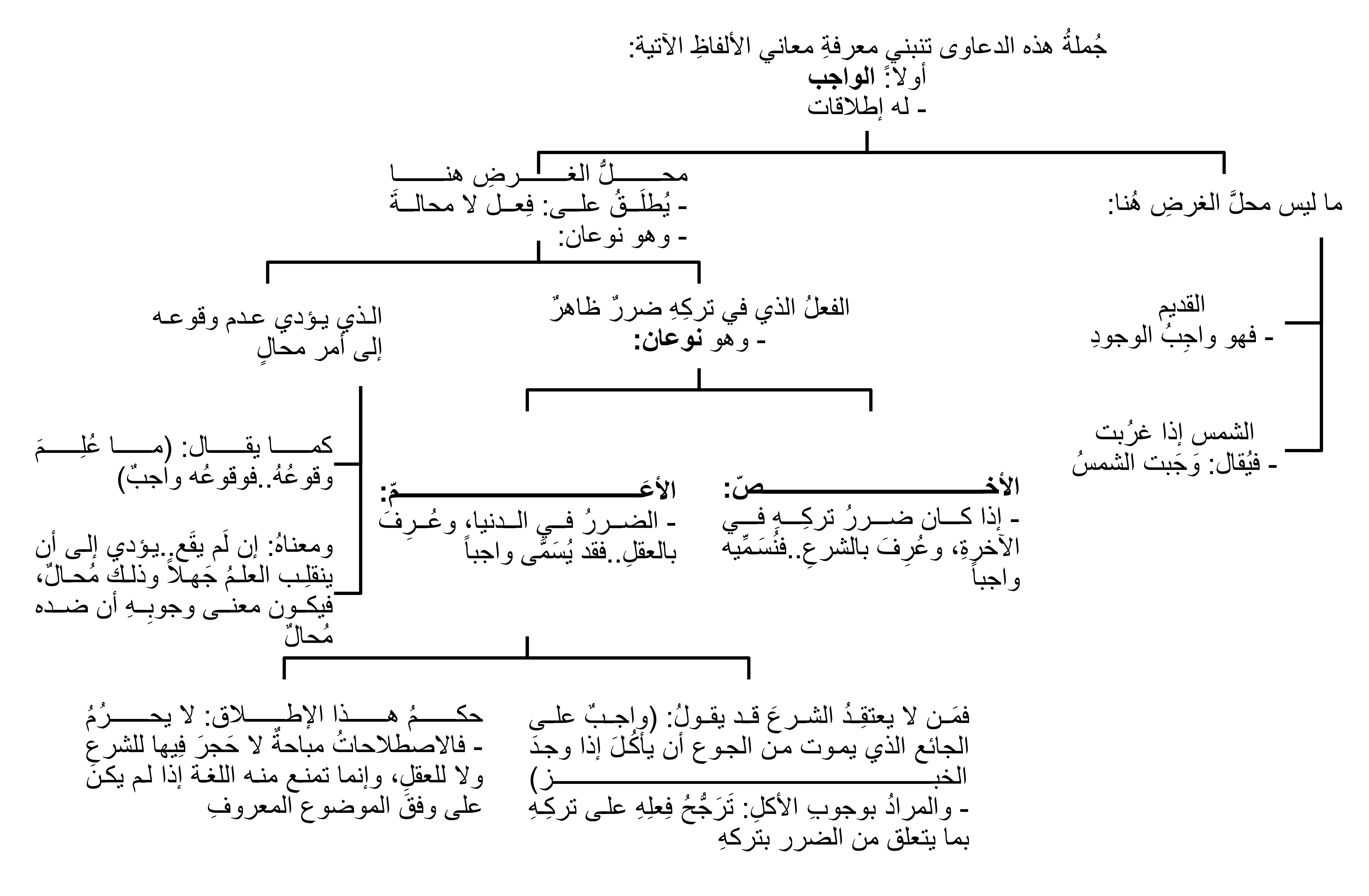
٣- تَعذِيبُ البَرِيءِ

٤- نَفْيُ رِعَايَةِ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ

٥- جَوَازُ الإِثَابَةِ وَالعِقَابِ

٦- عَدَمُ وُجُوبِ المَعرِفَةِ إِلَّا بالشَّرعِ

٧- جَوَازُ بعثَةِ الْأَنْبِيَاءِ

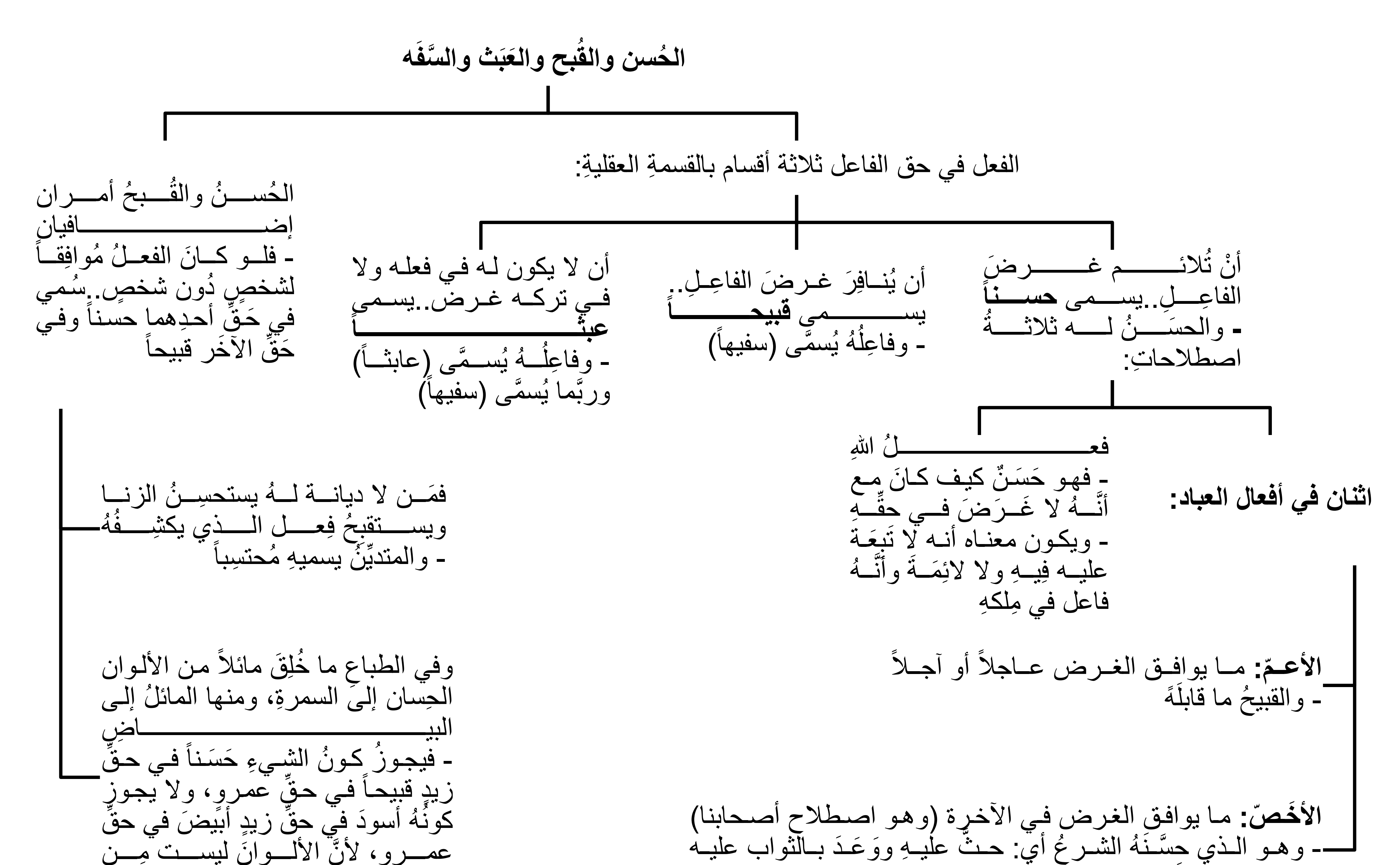

جُملةُ هذه الدعاوى تنبني معرفةِ معاني الألفاظِ الآتية:
أولاً: الواجب
- له إطلاقات
ما ليس محلَّ الغرضِ هُنا:
القديم
- فهو واجِبُ الوجودِ
الشمس إذا غرُبت
- فيُقال: وَجَبت الشمسُ
محلُّ الغرضِ هنا
- يُطلَقُ على: فِعل لا محالةَ
- وهو نوعان:
الفعلُ الذي في تركِهِ ضررٌ ظاهرٌ
- وهو نوعان:
الأخصّ:
- إذا كان ضررُ تركِهِ في الآخرةِ، وعُرِفَ بالشرعِ..فنُسَمِّيه واجباً
الأعَمّ:
- الضررُ في الدنيا، وعُرِفَ بالعقلِ..فقد يُسَمَّى واجباً
فمَن لا يعتقِدُ الشرعَ قد يقولُ: (واجبٌ على الجائع الذي يموت من الجوع أن يأكُلَ إذا وجدَ الخبز)
- والمرادُ بوجوبِ الأكلِ: تَرَجُّحُ فِعلِهِ على تركِهِ بما يتعلق من الضرر بتركِهِ
حكمُ هذا الإطلاق: لا يحرُمُ
- فالاصطلاحاتُ مباحةٌ لا حَجرَ فِيها للشرعِ ولا للعقلِ، وإنما تمنع منه اللغة إذا لم يكنْ على وفقِ الموضوع المعروفِ
الذي يؤدي عدم وقوعه إلى أمر محالٍ
كما يقال: (ما عُلِمَ وقوعُهُ..فوقوعُه واجبٌ)
ومعناهُ: إن لَم يقَع..يؤدي إلى أن ينقلِب العلمُ جَهلاً وذلك مُحالٌ، فيكون معنى وجوبِهِ أن ضده مُحالٌ

معنى الحِكمَة

- تُطلق على معنيين:

الإحاطة المجردة بنظم الأمور ومعانيها الدقيقة والجليلة
- فيُقال: (حَكِيمٌ) مِن الحِكمة، وهو نوعٌ من العِلم

أن تنضاف إليه القدرةُ على إيجادِ الترتيبِ والنظامِ وإتقانِه وإحكامِه
- فيُقال: (حَكِيمٌ) مِن الأحكامِ، وهو نوعٌ من الفعلِ


الحُسن والقُبح والعَبَث والسَّفَه
الفعل في حق الفاعل ثلاثة أقسام بالقسمةِ العقليةِ:
أنْ تُلائمَ غرضَ الفاعِلِ..يسمى **حسناً**
- والحسَنُ له ثلاثةُ اصطلاحاتٍ:
فعلُ اللهِ
- فهو حَسَنٌ كيف كانَ مع أنَّهُ لا غَرَضَ في حقِّهِ
- ويكون معناه أنه لا تَبِعَة عليه فِيهِ ولا لائِمَةَ وأنَّهُ فاعل في مِلكهِ
اثنان في أفعال العباد:
الأعمّ: ما يوافق الغرض عاجلاً أو آجلاً
- والقبيحُ ما قابلَهَ
الأخَصّ: ما يوافق الغرض في الآخرة (وهو اصطلاح أصحابنا)
- وهو الذي حسَّنَهُ الشرعُ أي: حثَّ عليهِ ووَعَدَ بالثواب عليه
- والقبيحُ ما قابلَهَ
أن يُنافِرَ غرضَ الفاعِلِ.. يسمى **قبيحاً**
- وفاعِلُهُ يُسمَّى (سفيهاً)
أن لا يكون له في فعله ولا في تركه غرض..يسمى **عبثاً**
- وفاعِلُهُ يُسمَّى (عابثاً) وربَّما يُسمَّى (سفيهاً)
الحُسنُ والقُبحُ أمران إضافيان
- فلو كانَ الفعلُ مُوافِقاً لشخصٍ دُون شخصٍ..سُمي في حَقِّ أحدِهما حسناً وفي حَقِّ الآخَر قبيحاً
فمَن لا ديانة لهُ يستحسِنُ الزنا ويستقبحُ فِعل الذي يكشِفُهُ
- والمتديِّنُ يسميهِ مُحتسِباً
وفي الطباعِ ما خُلِقَ مائلاً من الألوان الحِسان إلى السمرةِ، ومنها المائلُ إلى البياضِ
- فيجوزُ كونُ الشيءِ حَسَناً في حقِّ زيدٍ قبيحاً في حقِّ عمروٍ، ولا يجوز كونُهُ أسودَ في حقِّ زيدٍ أبيضَ في حقِّ عمروٍ، لأنَّ الألوانَ ليست مِن الأوصافِ الإضافيةِ

تابع الحُسن والقُبح

أكثرُ الخلقِ أسرى التحسين والتقبيح الطبعـــــــــــــــــــــــيّ

- فإِقْدَامُ اَلْخَلْقِ وَإِحْجَامُهِمْ فِي أَقْوَالِهِمْ وَعَقَائِـدِهِمْ وَأَفْعَـالِهِمْ تَـابِعٌ لِـبعضِ الأوهام، وأما اتباعُ العقلِ الصرفِ فلا يقوى عليه إِلَّا أَوْلِيَاءُ اَللَّهِ اَلَّذِينَ أَرَاهُمُ اَللَّهُ اَلْحَقَّ حَقًّا وَقَوَّاهُمْ عَلَى اِتِّبَاعِهِ

وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُجَرِّبَ هَذَا فِي اَلِاعْتِقَادَاتِ فَأَوْرِد عَلَى عَامِّيٍّ مُعْتَزِلِيٍّ مَسْأَلَةً فَيُسَارِعُ إِلَى قَبُولِهَا ، فَلو قُلْتَ لَهُ إِنَّهُ مَذْهَبُ اَلْأَشْعَرِيّ لَانْقَلَبَ مُكَذِّبًا لسوءِ ظَنِّهِ بِالْأَشْعَرِيِّ، ولقُبْحِ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ مُنْذُ اَلصِّبَا

- وَكَذَا ، تَقَرِّرُ أَمْرًا عِنْدَ عَامِّيٍّ أَشْعَرِيّ فيُصَدِّقُهُ، ثُمَّ تَقُولُ لَهُ إِنَّ هَذَا قَوْلُ اَلْمُعْتَزِلة، فَيَنْفِرُ عَنْ قَبُولِهِ بَعْدَ اَلتَّصْدِيقِ

وَلَسْتُ أَقُولُ أَنَّ هَذَا طَبْعُ اَلْعَوَامِّ بَلْ طَبْعُ أَكْثَرِ مِنْ رَأَيْتُهُ مِنْ اَلْمُتَوَسِّمِينَ بِاسْمِ اَلْعِلمِ؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُوا اَلْعَوَامَّ فِي أَصْلِ اَلتَّقْلِيدِ..

- فَهُمْ لَا يَطْلُبُونَ اَلْحَقَّ بَلْ يَطْلُبُونَ طَرِيقَ اَلْحِيلَةِ فِي نُصْرَةِ مَا اِعْتَقَدُوهُ بِالسَّمَاعِ وَالتَّقْلِيدِ حَقًّا، فَإِنْ صَادَفُوا مَا يُؤَكِّدُ عَقَائِدَهُمْ قَالُوا ظَفرْنَا بِالدَّلِيلِ، وَإِنْ ظَهَرَ لَهُمْ مَا يُضْعِفُ مَذْهَبَهُمْ قَالُوا عَرَضَتْ لَنَا شُبْهَةٌ، فَيَضَعُونَ اَلِاعْتِقَادَ اَلْمُتَلَقَّفَ بِالتَّقْلِيدِ أَصْلاً وِينبِزُونْ كُلَّ مَا يُخَالِفُهُ بِالشُّبْهَةِ

وَكُلُّ ذَلِكَ مَنْشَؤُهُ اَلِاسْتِحْسَانُ وَالِاسْتِقْبَاحُ بِتَقْدِيمِ اَلْأُلْفَةِ وَالتَّخَلُّقِ بِأَخْلَاقٍ مُنْذُ اَلصِّبَا)

- وهنا ثلاث غلطات للوهم

الأولى:

بيانُهـا: إطلاقُ الإنسانِ اسمَ القبيح على ما يُخَالِفُ غَرَضَهُ وإن كان يوافق غرض غيرهِ

- فهو مُصِيبٌ في أصل الاستقباح ومُخطِئٌ فِي إطلاقِ الحكمِ بالقبح

مَنشؤُها: الغفلة عن الالتفات إلـى غيـرهِ

- بل عن الالتفات إلى بعض أحوال نفسه، فإنه قد يُسْتَحْسَنُ في بعض أحواله

الثانية:

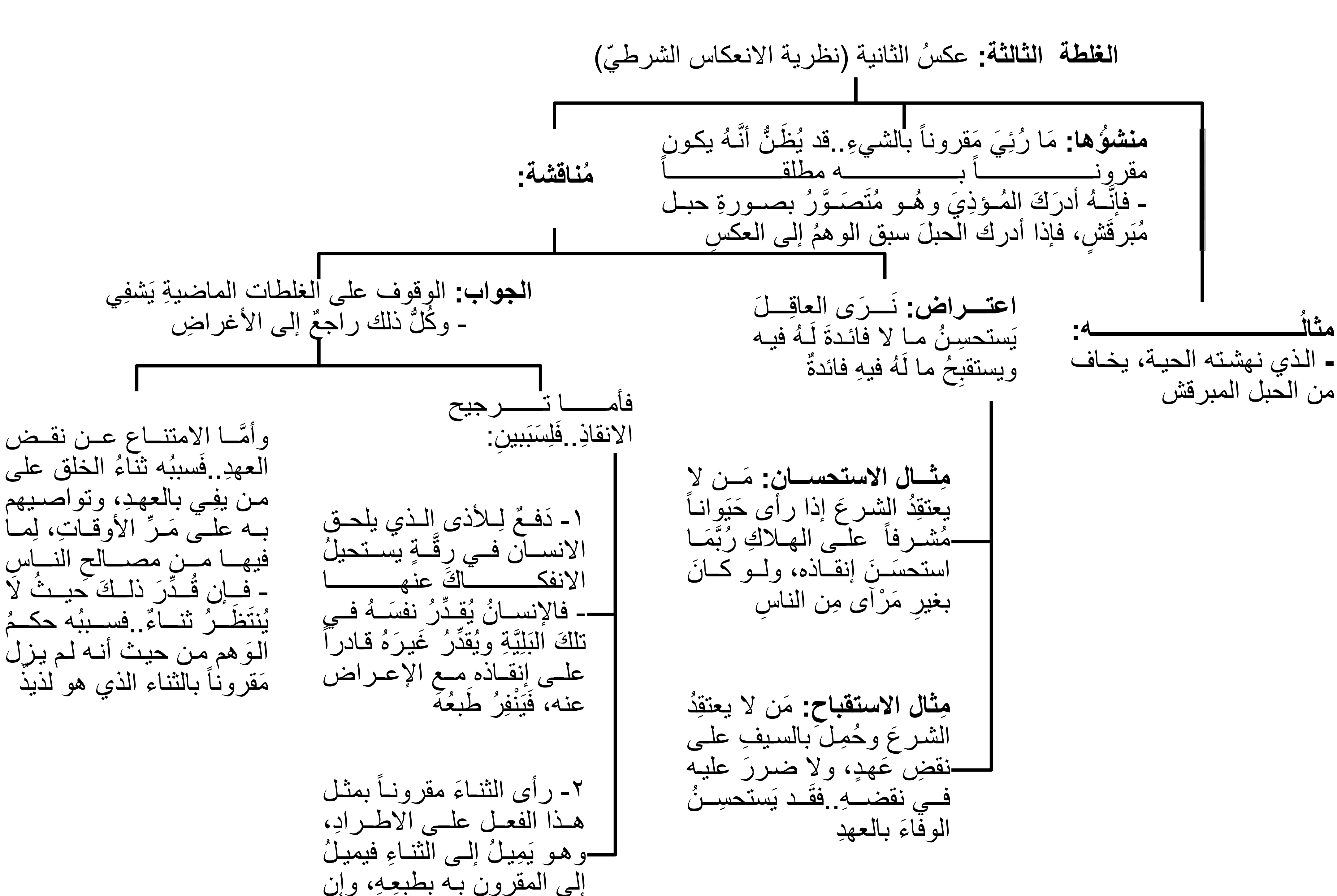
بيانُها: ما هو مخالف للأغراض في جميع الأحوال إلا في حالة نادرةٍ..قد يُحكَمُ عليه مطلقاً بالقُبحِ

منشـؤُها:

- الذهولُ عَن الحالة النادرةِ

مثالُها: الحكمُ على الكذب بأنه قبيحٌ مطلقاً

- فقد ترتبطُ مَصَالِحُ كثيرةٌ بالكذب في بعض الأحوال، ولكنْ لو وقعت تلك الحالة ربما نفر طبعُه عن استحسان الكذب لكثرة إلفه باستقباحِهِ بطريق التأديب والاستصلاح، ويُلقَى إليه أن الكذبَ قبيح في نفسهِ


الغلطة الثالثة: عكسُ الثانية (نظرية الانعكاس الشرطيّ)
منشؤُها: مَا رُئِيَ مَقروناً بالشيءِ..قد يُظَنُّ أنَّهُ يكون مقروناً به مطلقاً
- فإنَّهُ أدرَكَ المُؤذِيَ وهُو مُتَصَوَّرُ بصورةِ حبلٍ مُبَرْقَشٍ، فإذا أدرك الحبلَ سبق الوهمُ إلى العكسِ
مثالُه:
- الذي نهشته الحية، يخاف من الحبل المبرقش
مُناقشة:
اعتراض: نَرَى العاقِلَ يَستحسِنُ ما لا فائدةَ لَهُ فيه ويستقبِحُ ما لَهُ فيهِ فائدةٌ
مِثال الاستحسان: مَن لا يعتقِدُ الشرعَ إذا رأى حَيَواناً مُشرفاً على الهلاكِ رُبَّمَا استحسَنَ إنقاذه، ولو كانَ بغيرِ مَرْآى مِن الناسِ
مِثال الاستقباح: مَن لا يعتقِدُ الشرعَ وحُمِلَ بالسيفِ على نقضِ عَهدٍ، ولا ضررَ عليه في نقضهِ..فقَد يَستحسِنُ الوفاءَ بالعهدِ
الجواب: الوقوف على الغلطات الماضيةِ يَشفِي
- وكُلُّ ذلك راجعٌ إلى الأغراضِ
فأما ترجيح الانقاذِ..فَلِسَبَبينِ:
١- دَفعٌ لِلأذى الذي يلحق الانسان في رِقَّةٍ يستحيلُ الانفكاكَ عنها
- فالإنسانُ يُقدِّرُ نفسَهُ في تلكَ البَلِيَّةِ ويُقدِّرُ غيرَهُ قادراً على إنقاذه مع الإعراض عنه، فَيَنْفِرُ طَبعُهُ
٢- رأى الثناءَ مقروناً بمثل هذا الفعل على الاطرادِ، وهو يَمِيلُ إلى الثناءِ فيميلُ إلى المقرونِ به بطبعِهِ، وإن عِلِمَ بعقلِهِ عدم حصولِ الثناءِ
وأمَّا الامتناع عن نقض العهدِ..فَسببُه ثناءُ الخلق على من يفِي بالعهدِ، وتواصيهم به على مَرِّ الأوقاتِ، لِمَا فيها من مصالحِ الناسِ
- فإن قُدِّرَ ذلكَ حيثُ لَا يُنتَظَرُ ثناءٌ..فسببُه حكمُ الوَهم من حيث أنه لم يزل مَقروناً بالثناء الذي هو لذيذٌ

الدعوى الأولى: أفعالُ اللهِ كُلُّها جائزةٌ

أهلُ السنة:

قاعدةٌ عامَّة:
- (جملة أفعال جائزة لا يوصف شيء منها بالوجوبِ)

يجوز للهِ أن لا يخلُقَ الخلقَ
- وإذا خَلَقَ..لم يكن ذلك واجباً عليه، ولَه حينئذٍ ألّا يُكَلِّفَهُم
- وإذا كَلَّفَهُم..لَم يكن ذلك واجباً عليه

بعضُ المعتزلة: يجب على اللهِ الخلقُ وإذا خلَقَ وجَبَ عليهِ التكليفُ

مُستنَدُهم: يَجِبُ الخلقُ والتكليفُ لفائدةِ الخلقِ
- ويجبُ التكليفُ لأنَّ الثوابَ إذا كانَ باستحقاقٍ..كان ألذَّ

الردُودُ عليهم:

لا يعنيكم ذكرُ العلةِ -الفائدةِ-، بل نُطالبكُم بتفهيم الحكم وهو الوجوب، فالواجب إمَّا أن يكونَ:

ما يَنالُ تاركَهُ ضَرَرٌ عاجلاً أو آجلاً
- والضررُ مُحالٌ فِي حَقِّ اللهِ

ما يكون نقيضُه مُحالٌ
- وليس في ترك الخلقِ والتكليفِ لزومُ مُحالٍ، إلَّا أن يُقالَ أنَّ عدمَ الخلقِ يؤدي إلى خلاف ما سبق به العلم والمشيئةُ في الأزل وما سبقت به المشيئة في الأزل، فهو بهذا التأويلِ واجبٌ

فإن أردتم معنى آخرَ..ففسروه أولاً
- مصطفى: (فشره المعتزلة بأنه ما يكونُ تركه نقصاً في نظر العقلِ)

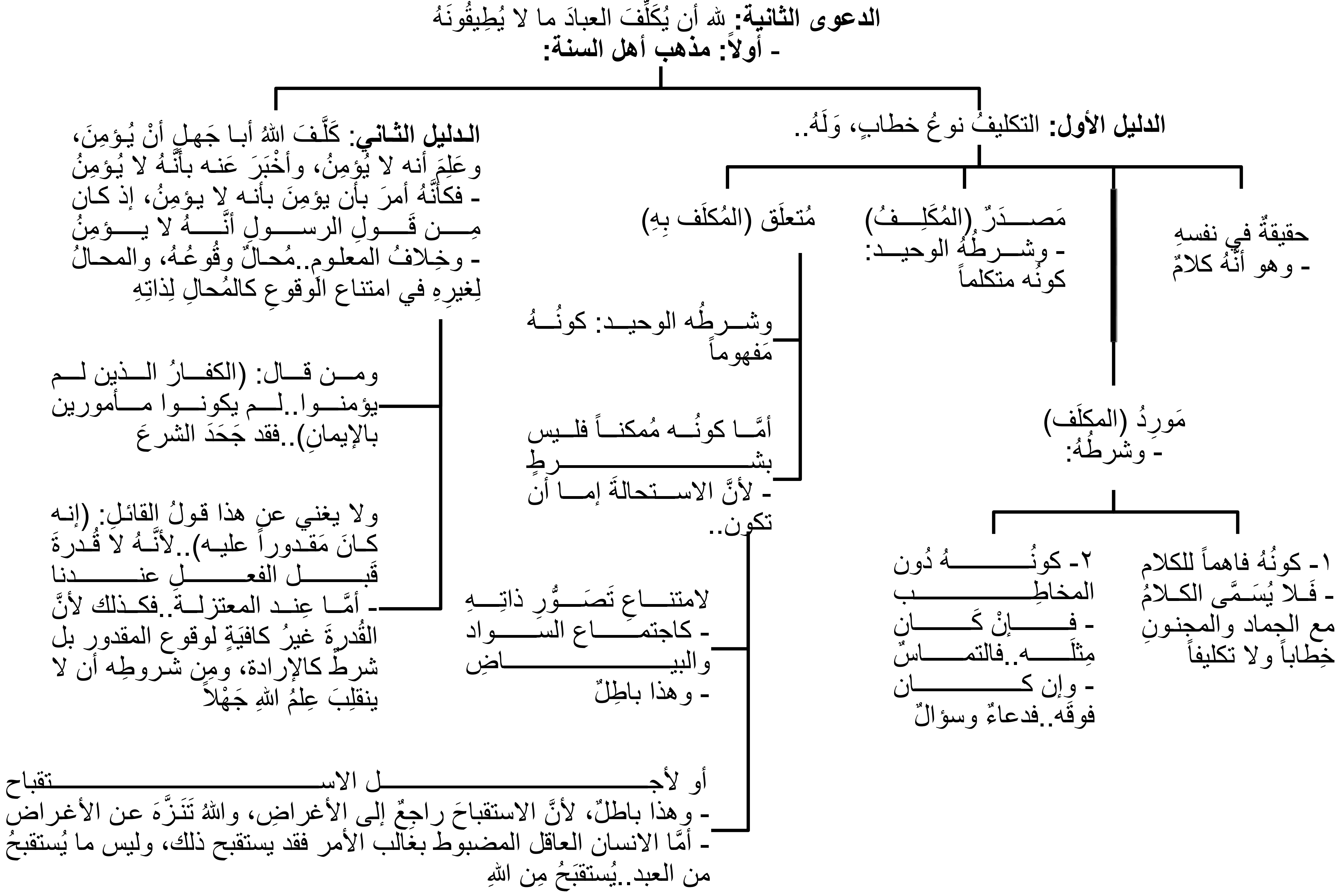
ولا ننكر أن للمخلوقِ فائدةً في الخلقِ والتكليفِ
- ولكنْ ما فيه فائدةٌ لغيرِ اللهِ..لا يجبُ على اللهِ

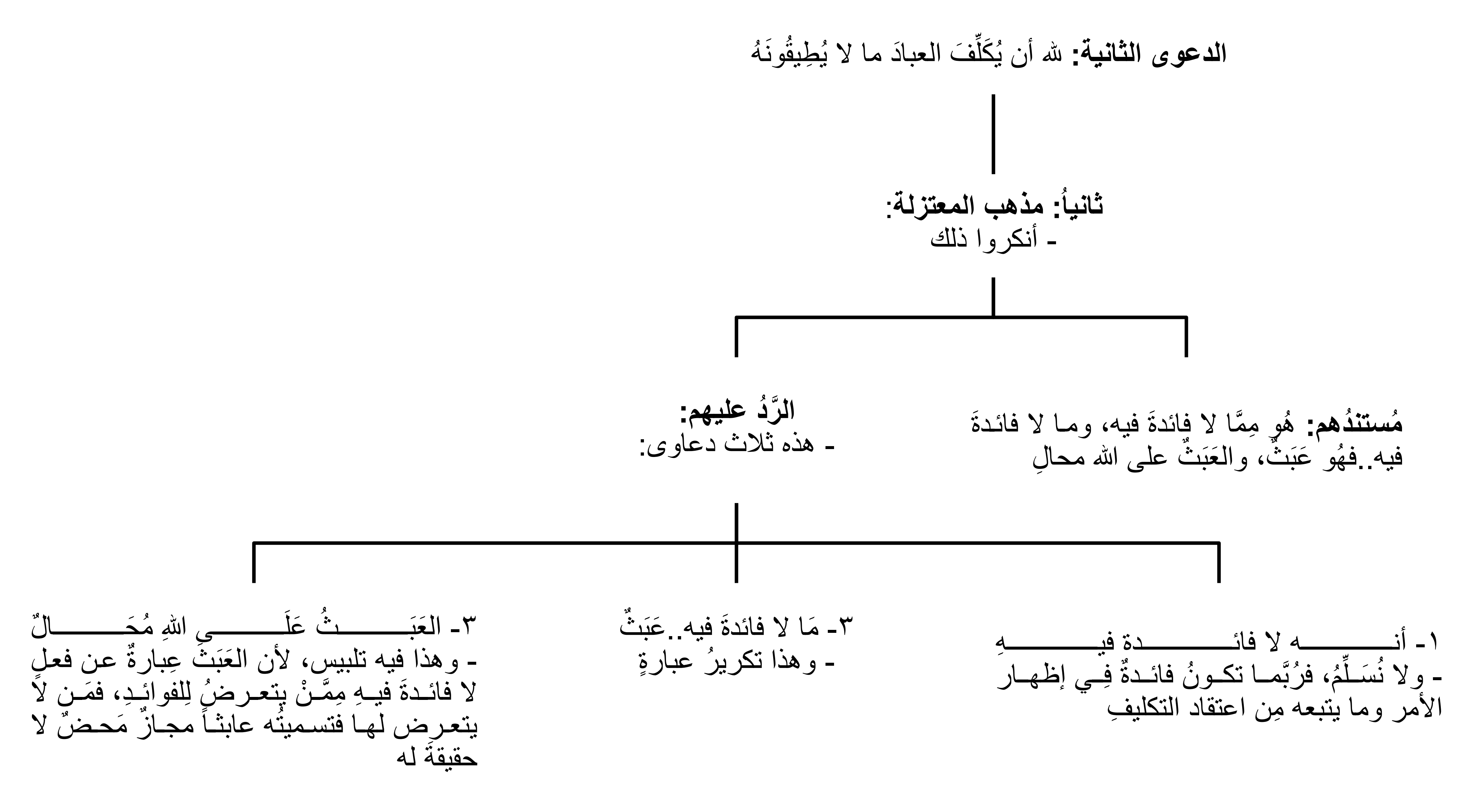
لا يستقيم في هذا الخلق الموجودِ
- بل بأن يخلُقَهُم مُنعمِين في الجنةِ

الفائدةُ نفي الكلفة، والتكليف في عينه إلزام كلفة

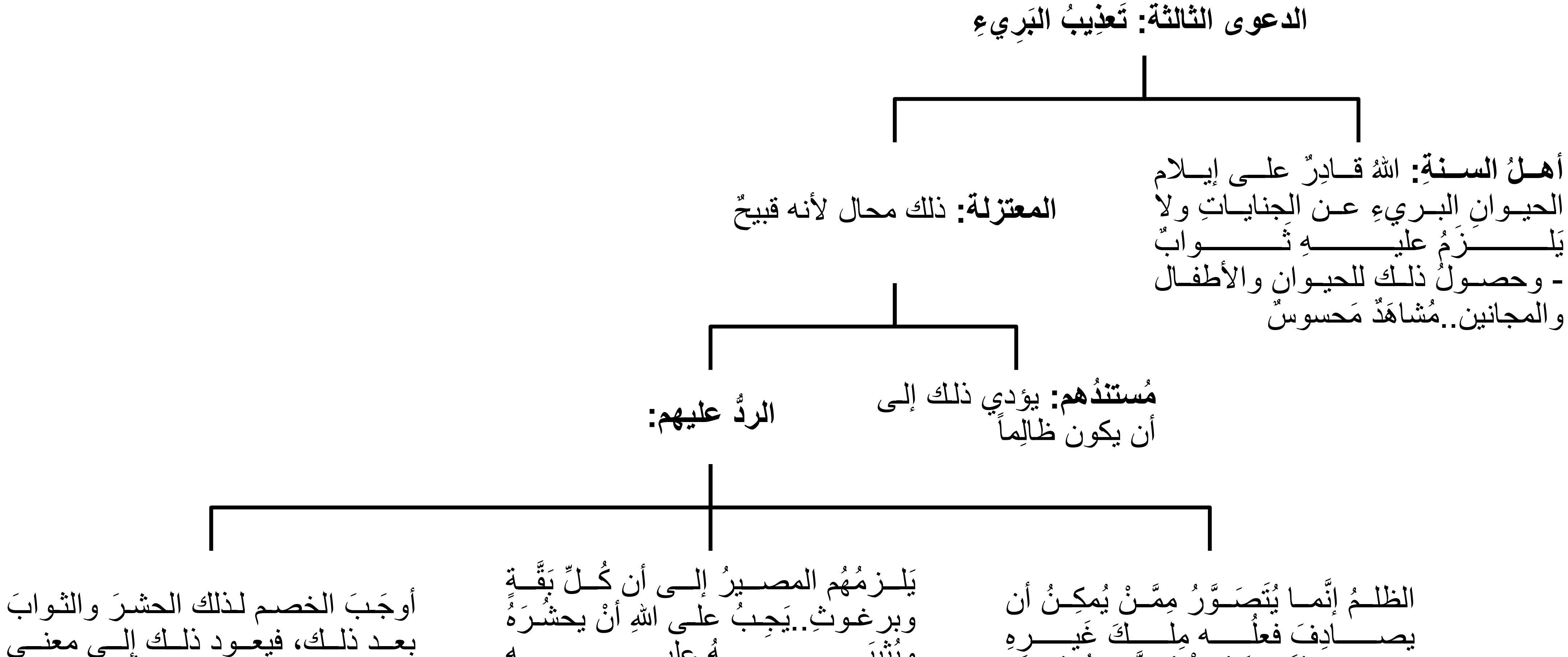
وكان اللهُ قادراً على إيصاله إليهم بغير تكليف

واشتراطُ التكليفِ لحصولِ الثوابِ هُو مِن التكبُّرِ على اللهِ والترفعِ من احتمال مِنَّتِهِ
- هذا لو سلم أن الثوابَ بعد التكليف يكونُ مُستحقاً، وسيأتي فسادُهُ
- ثُمَّ..الطاعة التي بها يستحق الثواب من أين وجدها العبد؟..فالكلُّ مِن فضلِ اللهِ

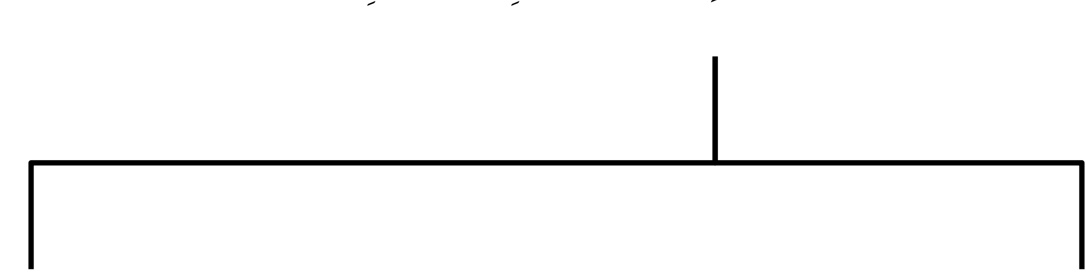

الدعوى الثانية: لله أن يُكَلِّفَ العبادَ ما لا يُطِيقُونَهُ
- أولاً: مذهب أهل السنة:
الدليل الأول: التكليفُ نوعُ خطابٍ، وَلَهُ..
حقيقةٌ في نفسهِ
- وهو أنَّهُ كلامٌ
مَصـدَرٌ (المُكَلِفُ)
- وشرطُهُ الوحيد: كونُه متكلماً
مُتعلَق (المُكلَف بِهِ)
وشرطُه الوحيد: كونُهُ مَفهوماً
أمَّا كونُه مُمكناً فليس بشرطٍ
- لأنَّ الاستحالةَ إما أن تكون..
لامتناعِ تَصَوُّرِ ذاتِهِ
- كاجتماع السواد والبياضِ
- وهذا باطِلٌ
أو لأجل الاستقباح
- وهذا باطلٌ، لأنَّ الاستقباحَ راجعٌ إلى الأغراضِ، واللهُ تَنَزَّهَ عن الأغراض
- أمَّا الانسان العاقل المضبوط بغالب الأمر فقد يستقبح ذلك، وليس ما يُستقبحُ من العبد..يُستقبَحُ مِن اللهِ
مَورِدُ (المكلَف)
- وشرطُهُ:
١- كونُهُ فاهماً للكلام
- فَلا يُسَمَّى الكلامُ مع الجماد والمجنونِ خِطاباً ولا تكليفاً
٢- كونُهُ دُون المخاطِب
- فإنْ كَان مِثلَه..فالتماسٌ
- وإن كان فوقَه..فدعاءٌ وسؤالٌ
الدليل الثاني: كَلَّفَ اللهُ أبا جَهلٍ أنْ يُؤمِنَ، وعَلِمَ أنه لا يُؤمِنُ، وأخْبَرَ عَنه بأنَّهُ لا يُؤمِنُ
- فكأنَّهُ أمرَ بأن يؤمِنَ بأنه لا يؤمِنُ، إذ كان مِن قَولِ الرسولِ أنَّهُ لا يؤمِنُ
- وخِلافُ المعلوم..مُحالٌ وقُوعُهُ، والمحالُ لِغيرِهِ في امتناع الوقوعِ كالمُحالِ لِذاتِهِ
ومن قال: (الكفارُ الذين لم يؤمنوا..لم يكونوا مأمورين بالإيمانِ)..فقد جَحَدَ الشرعَ
ولا يغني عن هذا قولُ القائلِ: (إنه كانَ مَقدوراً عليه)..لأنَّهُ لا قُدرةَ قَبلَ الفعلِ عندنا
- أمَّا عِند المعتزلةِ..فكذلك لأنَّ القُدرةَ غيرُ كافيَةٍ لوقوع المقدور بل شرطٌ كالإرادة، ومِن شروطِه أن لا ينقلِبَ عِلمُ اللهِ جَهْلاً



الدعوى الثانية: لله أن يُكَلِّفَ العبادَ ما لا يُطِيقُونَهُ
ثانياً: مذهب المعتزلة:
- أنكروا ذلك
مُستندُهم: هُوِ مِمَّا لا فائدةَ فيه، وما لا فائدةَ فيه..فهُو عَبَثٌ، والعَبَثُ على الله محالِ
الرَّدُ عليهم:
- هذه ثلاث دعاوى:
١- أنه لا فائدة فيهِ
- ولا نُسَلِّمُ، فرُبَّما تكونُ فائدةٌ فِي إظهار الأمر وما يتبعه مِن اعتقاد التكليفِ
٣- مَا لا فائدةَ فيه..عَبَثٌ
- وهذا تكريرُ عبارةٍ
٣- العَبَثُ عَلَى اللهِ مُحَالٌ
- وهذا فيه تلبيس، لأن العَبَثَ عِبارةٌ عن فعلٍ لا فائدةَ فيهِ مِمَّنْ يتعرضُ لِلفوائدِ، فمَن لا يتعرض لها فتسميتُه عابثاً مجازٌ مَحضٌ لا حقيقةَ له

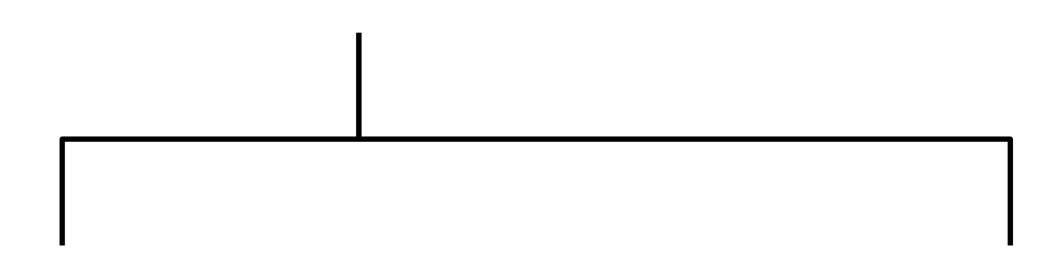

الدعوى الثالثة: تَعذِيبُ البَرِيءِ
أهلُ السنةِ: اللهُ قادِرٌ على إيلام الحيوانِ البريءِ عن الجناياتِ ولا يَلزَمُ عليهِ ثوابٌ
- وحصولُ ذلك للحيوان والأطفال والمجانين..مُشاهَدٌ مَحسوسٌ
المعتزلة: ذلك محال لأنه قبيحٌ
مُستندُهم: يؤدي ذلك إلى أن يكون ظالِماً
الردُّ عليهم:
الظلمُ إنَّما يُتَصَوَّرُ مِمَّنْ يُمكِنُ أن يصادِفَ فعلُه مِلكَ غَيرِهِ
- فمَن لا يُتَصَوَّرُ مِنهُ التَّصرُّفُ في مِلكِ غَيرِهِ..كان الظلم مسلوباً عنه بطريقِ السَّلبِ المَحضِ، لفقد شرطه المصحح له لا لفقده في نفسه، كما تُسلَبُ الغفلةُ عن الجدارِ
يَلزَمُهُم المصيرُ إلى أن كُلِّ بَقَّةٍ وبرغوثٍ..يَجِبُ على اللهِ أنْ يحشُرَهُ ويُثِيبَهُ عليهِ
- ولذلك قال غُلاةُ الروافِض: أرواحُ البهائِم تعودُ بالتناسُخ إلى أبدان أُخر وينالُها من اللذةِ ما يقابل تعبَها
- مصطفى: (ويزيدُ فسادُهُ بأنَّهُ تكليفٌ للبهائِم)
أوجَبَ الخصم لذلك الحشرَ والثوابَ بعد ذلك، فيعود ذلك إلى معنى الواجب، وقد بانت استحالةُ وجوبِهِ

الدعوى الرابعة: نَفْيُ رِعَايةِ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ



أهلُ السنة: لا يجب على اللهِ رعايةُ الأصلح لِعباده ولا الصلاح
- الأدلة:

المعتزلة: تجبُ رعايةُ الأصلح



يدلُّ عليه الدليلُ على نَفيِ الوجوبِ على اللهِ

نَفرِضُ ثلاثةَ أطفالٍ، مَاتَ الأولُ صبيًّا مُسلِماً، ومات الثاني بالغاً مُسلِماً، ومَات الثالثُ بالغاً كافراً
- فالعدلُ عندهُم: تخليدُ البالغِ الكافر فِي النار، وكونُ البالغِ المسلِمِ في الجنة فوقَ رُتبةِ الصَّبيِّ المُسلِم
- فَإذا قالَ الصبيُّ المُسلِم: (يا ربِّ، أمَتَّنِي قبلَ البلوغ، فَكَان صَلاحِي في أن تُمِدَّنِي بالحياةِ، فأنالَ رُتْبَتَهُ)..فلا يكونُ لَه جوابٌ إلَّا: (عَلِمْتُ أنك لَو بَلَغْتَ..لَعَصَيتَ، فرأيتُ هذه الرتبةَ النازلةَ أولى بك)
- فحينئذٍ يُنادي الكافرُ: (يا ربِّ أَوَ مَا عَلِمْتَ أنِّي إذا بَلَغْتُ..كَفَرتُ؟ ،فلو أمتني في الصبا..لكان أصلحَ لِي!)..فلا يبقى له جواب ألبتة



الدعوى الخامسة: جَوَازُ الإِثَابَةِ وَالعِقَابِ

- أهلُ السنة:

مـذهبُهُم: إذا كلـف اللهُ العبـــــــادَ، فأطـاعوهُ..لَم يجِبْ عليه الثوابُ

بـل إن شـاءَ..أثـابَهم، وإن شـاءَ..عـاقَبَهُم، وإن شاءَ..أعدَمَهُم

ولا يبالي لـو غفر لجميع الكـافرين وعـاقب جميـــــــــــعَ المـــــــــؤمنينَ

- إلا أن يقـال إنـه يصـير وعـده كـذباً وهـو محال، ونحن نعتقد الوجوب بهذا المعنى ولا ننكره.

الأدلة:

لأن التكليـف تصـرف في عبيده ومماليكه

والتكليـفُ مـع القـدرةِ علـى الثـوابِ وتـركِ الثـوابِ..لـيسَ بقبـيح

- لأنَّ المُـرادَ بـالقبح إمَّا أن يكـون أنــه مخــالفٌ لِغرضِ..

المكلِفِ..فقد تعالى الله

المكلَــــــــف..فَمُسَـــــــلَّمٌ

- لكن ما هو قبيحٌ عند المكلَف..لا يمتنــعُ علـى اللهِ فِعلُــه، فـالقبيحُ والحَسَنُ فِي حَقِّهِ بمثابة واحدةٍ

مَـن يسـتخدِمُ عبـدَه..لا يجِـبُ عليـه فـي العـادةِ ثـــــــــــــوابٌ

- لأنَّ الثــوابَ يكــونُ عِوَضــاً عــن العمــلِ، فتبطُل فائدةُ الرقِّ

يقـبُح مِـن الإنسـانِ أن يعاقَــبَ علـــى جنايـــةٍ سبقَت وعسُرَ تداركُها

إلا لوجهين:

١- أن يكون في العقوبةِ زَجرٌ ورِعايـةُ مصــــــلحةٍ فِــــــي المســــــتقبلِ

- فـــإن لـــم يكـــن فيـــه مصـــلحةٌ مُسـتقبلاً..فالعقوبـةُ بمجـرد المجـازاة علـى ما سَبَقَ قبيحٌ، لأنـه لا فائـدة فيـه لأنَّ ما مضى لا تدارك لهُ

٢- إذا تأذى المجنيُّ عليه واشتد غيظُهُ

- فـالغيظُ مُـؤلِمٌ وشـفاءُ الغَـيظِ مُـريحٌ، والألــــمُ بالجــــاني أليــــقُ

- فهذا له وجهٌ مـا وإن كـان دليلاً علـى نقصان العقل وغلبة الغضبِ

فأمـا إيجـابُ العقـابِ فـي غيـــــر هـــــذين الوجهين..فَقُبحٌ

تابع الدعوى الخامسة: جَوَازُ الإِثَابَةِ وَالعِقَابِ

مِن العجبِ قولُهم: (يجب الشكر على العباد لأنهم عبادٌ قضاءً لحق نعمته) مع قولِهم: (يجب على اللهِ الثوابُ على الشكر)

وهذا محالٌ؛ لأنَّه لا يلزمُ عِوَضٌ في مُقابل الوفاءِ بالحقِّ، وَلَو جاز ذلك للزم على الثواب شكر مجددٌ، ويتسلسل

يفحُشُ قولُهم: (كُلُّ مَن كفر..يَجِبُ على الله أن يعاقبه أبداً ويخلده في النار، بل كل من قارف كبيرة ومات قبل التوبة يخلد في النارِ)

فالعقولُ مُشيرةٌ إلى أن التجاوُزَ أحسنُ من العقوبةِ فِي حقٍّ من أذته الجنايةُ، فكيفَ واللهُ يستوِي في حقِّه الكفرُ والإيمانُ

الدعوى السادسة: عَدَمُ وُجُوبِ المَعرِفَةِ إِلَّا بالشَّرعِ

أهلُ السُّنةِ: لَو لم يرد الشرعُ..لَمَا كانَ يَجِبُ على العبادِ معرفةُ اللهِ وشُكرُ نِعْمَتِهِ

المعتزلة: العقلُ مُوجِبٌ بمجردهِ
- وسيأتي الردُّ عليهم

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع الدعوى السادسة: عَدَمُ وُجُوبِ المَعرِفَةِ إلَّا بالشَّرعِ

- الردُّ على المعتزلة: العَقلُ يُوجِبُ النَظرَ إمَّا..

لِفائدة..- فإمَّا أنْ..

بلا فائدةٍ عاجلاً وآجلاً..فالعقل لا يأمرُ بالعبث

تَرجِعَ إلى المعبود..فاللهُ تقدَّسَ عن الفوائدِ

تَرجِعَ إلى العَبدِ..فلا يخلو:

فِي المآل..فالمتوقع الثواب
- ولكنْ مِن أين علمتم أنه يُثاب على فعلهِ؟، بل ربما يعاقب على فعلهِ

في الحال..فهو تعب
- أما التلذذ بالعبوديةِ فغيرُ ضروريِّ الحصولِ، فلا يُلتفَتُ إليهِ

اعتراض: يخطر بباله أن له رباً إن شكره..أثابه، وإن كفر..عاقبه

الجواب: لا نُنكِرُ أن العاقِلَ يستحِثُّه طبعُه عَن الاحترازِ مِن الضَّررِ مَوهُوماً ومَعلُوماً
- ولكنَّ الكَلامَ في ترجيح جهةِ الفعل على جهةِ التركِ في تقرير الثوابِ بالعقابِ مع العلم بأن الشكر وتركه في حق الله سيانِ
- فإذا ظهر استواء الأمرين في حق الله..فالترجيح مُحالٌ
- بل ربما يخطُر أنه يعاقب على الشكر لوجهين:

١- صرفه عن الملاذ، وهو عبدٌ خُلِقَ له شهوةٌ ومُكِّنَ من الشهواتِ
- فلعل المقصودَ أن يشتغِلَ باللذاتِ

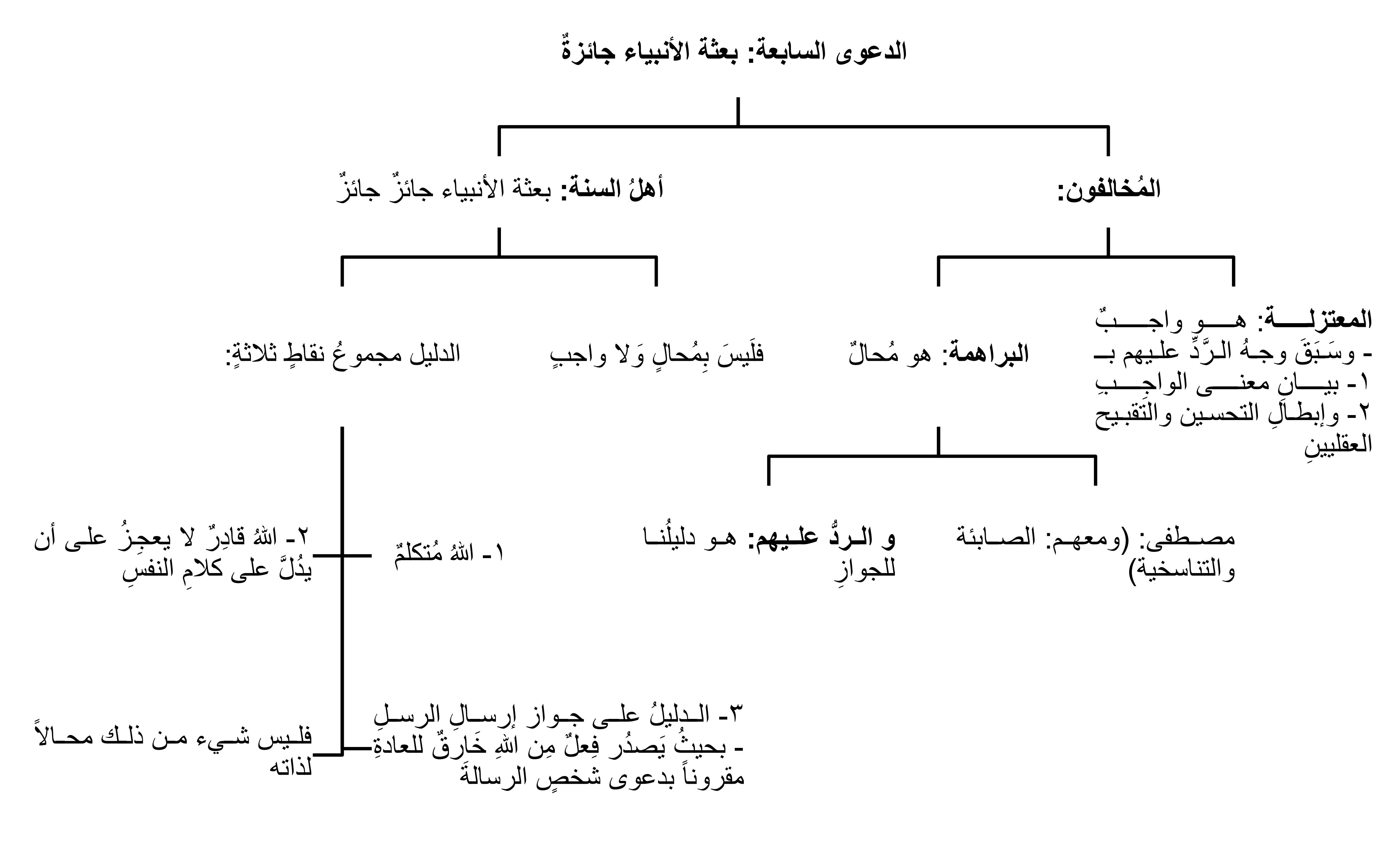
٢- أن يقيس نفسه على من يشكُر مَلِكاً، بأن يبحث عن صفاتهِ، فيقال له: (ما لك ولهذا الفضول؟، تبحث عن أسرار الملوك وصفاتهم؟)
- فمن أين عرف العبد أنه مستحِقٌّ لهذا المنصب؟

اعتراض: يؤدي ذلك إلى إفحامِ الرسولِ
- فللمخاطب أن يقول: (إنْ لم يكن النظرُ واجِباً..فلا أقدِمُ عليه، وإن كان واجباً..فيستحيلُ..
١- أنْ يكون مَدركُه العقلُ، والعقلُ لا يُوجِبُ
٢- وَأنْ يكون مَدركُهُ الشرعُ، والشرعُ لا يُثبِت إلا بالنظرِ في المعجزةِ

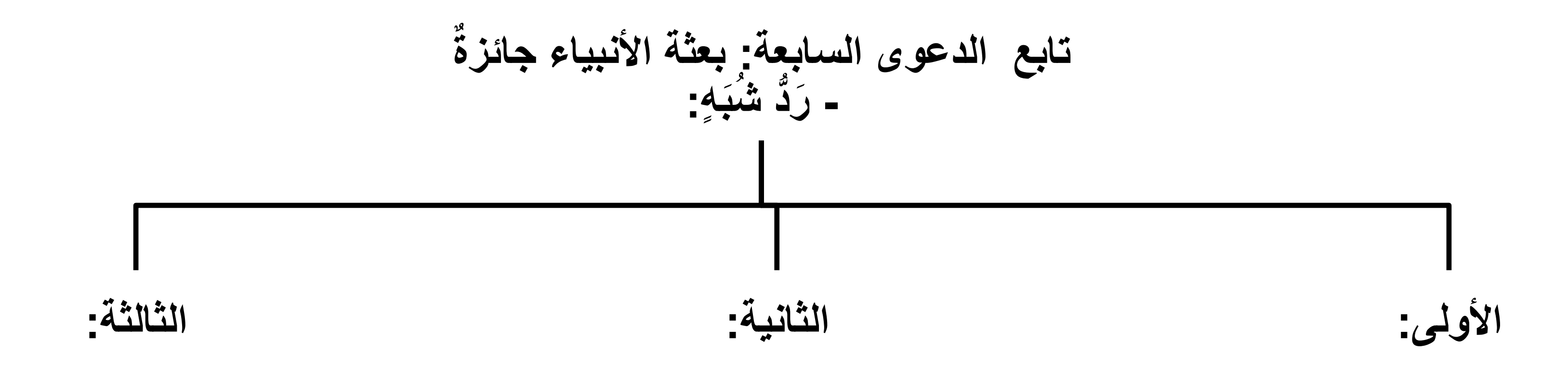
الجواب: الوجوب هو ترجيحُ جانبِ الفِعلِ على التركِ بدفع ضَررٍ مَعلومٍ أوْ مَوهومٍ في التَّركِ
- فالمُوجِبُ هو المُرَجِّحُ وهو اللهُ، فإذا ناطَ العِقابَ بتركِ النظر..ترجح فِعلُه على تركِهِ، ومعنى قول النبي: (إنَّهُ واجبٌ) مرجح بترجح الله
- ولا يُشترطُ في الواجب كونُ وجوبِهِ مَعلوماً، بل كونُ عِلمِه مُمكِناً لِمَن أرادهُ
- وطريقُ معرفةِ صدقِ الرسولِ هو النظر في المعجزةِ وهو لَم يكن عليه ضررٌ في النظرِ، فإن لم يفعَل..كانَ مُهلِكاً لِنفسِهِ

اعتراض: رَجَعَ الأمرُ إلى أنَّ العقلَ يتوقعُ إذا سَمِعَ كلامَهُ عقاباً، فيحمِلُه العقلُ على الحَذرِ

الجواب: المُوجِبُ هو اللهُ، لأنَّهُ هُو المُرَجِّحُ، والرسولُ مُخبِرٌ عَن الترجِيحِ، والمعجزةُ دليلُ صدقِهِ فِي الخَبَرِ، والنظرُ سببُ مَعرفةِ الصدقِ، والعقلُ آلةُ النظرِ وفَهم مَعنى الخَبَرِ، والطبعُ مُستَحِثٌّ عَلى الحَذرِ
- فالصحيحُ أن يقالَ: (الوجوبُ هوَ الرجحانُ، والمُوجِبُ هو اللهُ، والمُخبِرُ هو الرسولُ، والعقلُ هُوَ المُعَرِّفُ لِلمحذور وصدقِ الرسولِ، و الطبعُ هُوَ المُستَحِثُّ على سلوكِ سَببِ الخلاصِ


الدعوى السابعة: بعثة الأنبياء جائزةٌ
المُخالفون:
أهلُ السنة: بعثة الأنبياء جائزٌ جائزٌ
المعتزلــــة: هـــو واجــــبٌ
- وسَبَقَ وجهُ الرَّدِّ عليهم بـ
١- بيــــانِ معنـــى الواجِــبِ
٢- وإبطالِ التحسين والتقبيح العقليينِ
البراهمة: هو مُحالٌ
فلَيسَ بِمُحالٍ وَلا واجبٍ
الدليل مجموعُ نقاطٍ ثلاثةٍ:
مصطفى: (ومعهم: الصابئة والتناسخية)
و الردُّ عليهم: هو دليلُنا للجوازِ
١- اللهُ مُتكلمٌ
٢- اللهُ قادِرٌ لا يعجِزُ على أن يدُلَّ على كلامِ النفسِ
٣- الدليلُ على جواز إرسالِ الرسلِ
- بحيثُ يَصدُر فِعلٌ مِن اللهِ خَارقٌ للعادةِ مقروناً بدعوى شخصٍ الرسالةَ
فليس شيء من ذلك محالاً لذاته

تابع الدعوى السابعة: بعثة الأنبياء جائزةٌ
- رَدُّ شُبَهٍ:



الأولى:

اعتــراض: لــو بُعِــثَ النبــيُّ بمــا تقتضيهِ العقولُ..ففي العقولِ غُنيَـةٌ، فتكونُ البعثةُ عبثاً، والعبثُ على اللهِ مُحالٌ

الجـواب: النبـيُّ يَـأتي بمـا لا تستَقِلُّ العقولُ بمعرفتهِ، ولكنْ تَستَقِلُّ بفهمِهِ إذا عُــــــرِفَ
- فالعقــلُ لا يُرشِــدُ إلــى النــافع والضــارِّ مِــن الأعمــالِ والأقــوالِ، ولكنْ إذا عُرِّف..فَهِمَ

الثانية:

اعتراض: الفعلُ الخارقُ للعادةِ لا يتميزُ عن السِّحر

الجـواب: لَـمْ يُجَـوِّزْ عاقِـلٌ انتهـاءَ السـحرِ إلـى إحيـاءِ المـوتى وقلـبِ العَصَـا ثُعبانـاً وفَلـقِ القَمَـرِ وشَـقِّ البَحـرِ وإبـراءِ الأكمَـهِ والأبـرصِ، وأمثـــــال ذلـــــك
- ويبقــى النظــرُ بعــدَهُ فــي أعيـانِ الرُّسُلِ

الثالثة:

اعتراض: إن عرف تمييزها عن السحر..فمن أين يُعــــرَفُ صِــــــدقُ الرســــولِ؟،
- ولعلَّ اللهَ أراد إضلالَنَا، فالإضلالُ غيرُ مُحالٍ على اللهِ عندكم، فالعقلُ لا يُحسِّنُ ولا يُقَبِّحُ

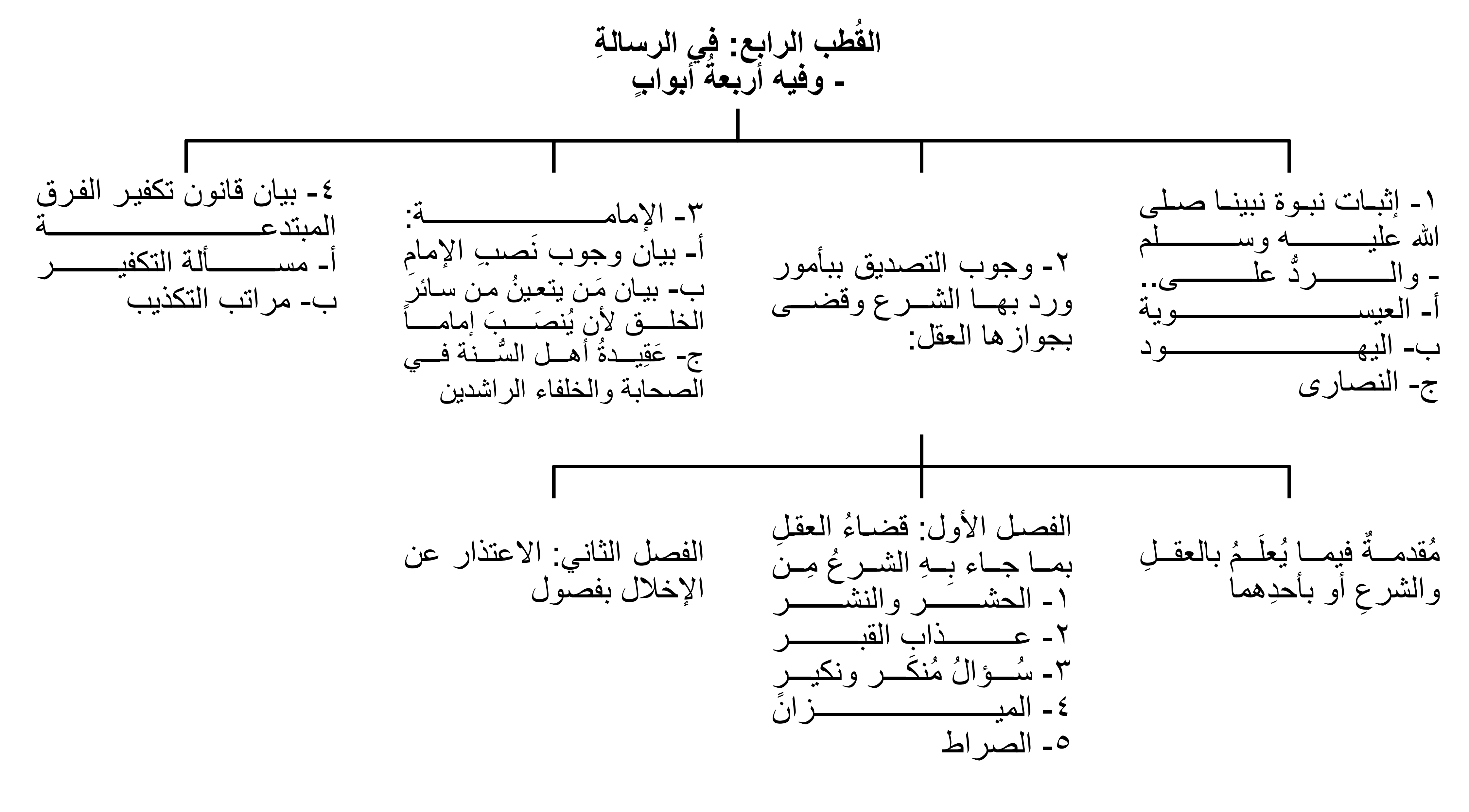
الجواب: الكذبُ مأمونٌ على اللهِ، لأنَّ الكذب يكونُ فــي الكــلامِ، وكــلامُ اللهِ لــيسَ بحــرفٍ وصــوتٍ
- ولو تَحَدَّى إنسانٌ بَين يَدَي مَلِكٍ على جُندِهِ أنه رسولُ المَلِكِ، فقال: (أيها المَلِك إن كنتُ صادقاً في ما ادعيته..فَصَدِّقْني بأنْ تقومَ ثلاثاً)، فقامَ المَلِكُ ثلاثاً عَقِيب التماسِهِ..حَصَل للحاضرين عِلمٌ ضَروريٌّ بأنـــــه رســـــولُ الملـــــكِ
- فالمُعجِزةُ المقرونة بالتحدي..نَازِلَةٌ مَنزلة قولِ اللهِ: (صَـــــــــــــــــــدَقْتَ)
- ولذلك لم يُنكِر أحدٌ صِدق الأنبياء من هذه الجهة، بل أنكروا كونَ ما جاؤوا به خارقاً للعادة وحملوه على السحر والتلبيس أو أنكروا وجود رب متكلم

تابع الدعوى السابعة: بعثة الأنبياء جائزةٌ

الحقُّ أنَّ الكراماتِ جائزةٌ
- إذ تَرجِعُ إلى خرق اللهِ العادةَ

وتحصُلُ إمَّا..
١- بِدُعاءِ إنسانٍ
٢- أَو عندَ حاجتِهِ

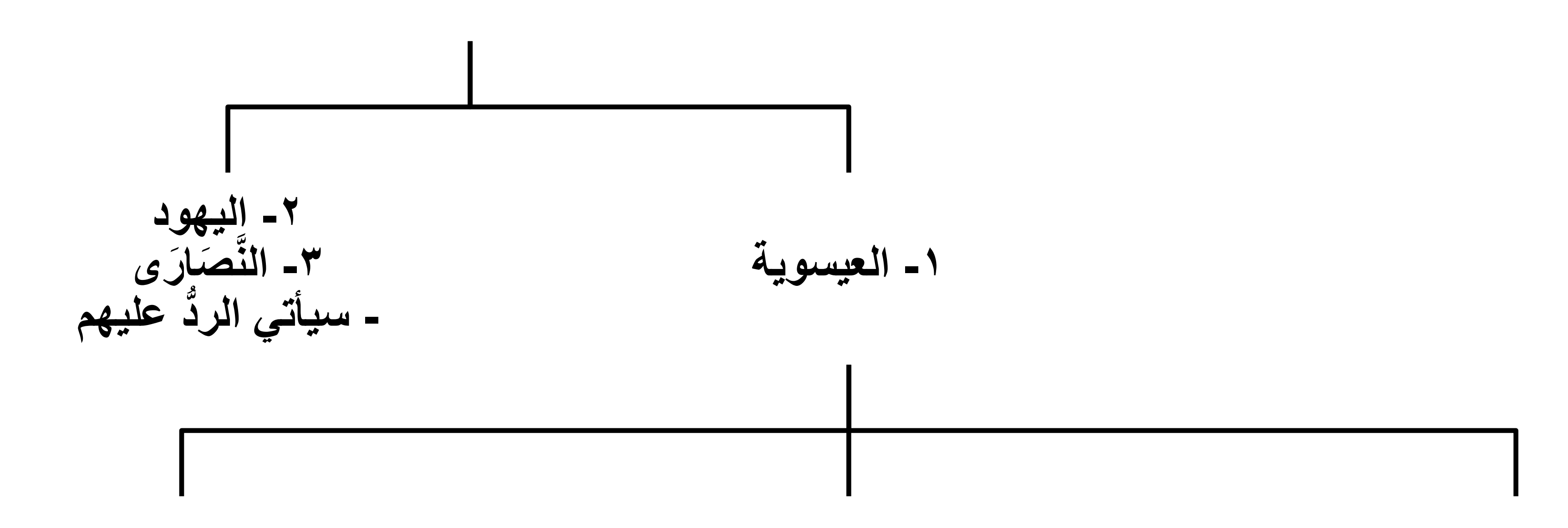
ولا تقترِنُ بالتَّحدي
- فإن اقترَنَ الخرقُ بالتحدِّي..سمَّيناهُ مُعجِزةً



القُطب الرابع: فِي الرسالةِ
- وفيه أربعةُ أبوابٍ
١- إثبات نبوة نبينا صلى الله عليه وسلم
- والردُّ على..
أ- العيسوية
ب- اليهود
ج- النصارى
٢- وجوب التصديق بأمور ورد بها الشرع وقضى بجوازها العقل:
٣- الإمامة:
أ- بيان وجوب نَصبِ الإمامِ
ب- بيان مَن يتعينُ من سائرِ الخلق لأن يُنصَبَ إماماً
ج- عَقِيدةُ أهل السُّنة في الصحابة والخلفاء الراشدين
٤- بيان قانون تكفير الفرق المبتدعة
أ- مسألة التكفير
ب- مراتب التكذيب
مُقدمةٌ فيما يُعلَمُ بالعقلِ والشرعِ أو بأحدِهما
الفصل الأول: قضاءُ العقلِ بما جاء بِهِ الشرعُ مِن
١- الحشر والنشر
٢- عذابِ القبر
٣- سُؤالُ مُنكَر ونكير
٤- الميزانً
٥- الصراط
الفصل الثاني: الاعتذار عن الإخلال بفصول

الباب الأول: اثبات نبوة نبيِّنَا مُحَمَّدٍ - صلى الله عليه وسلم -.

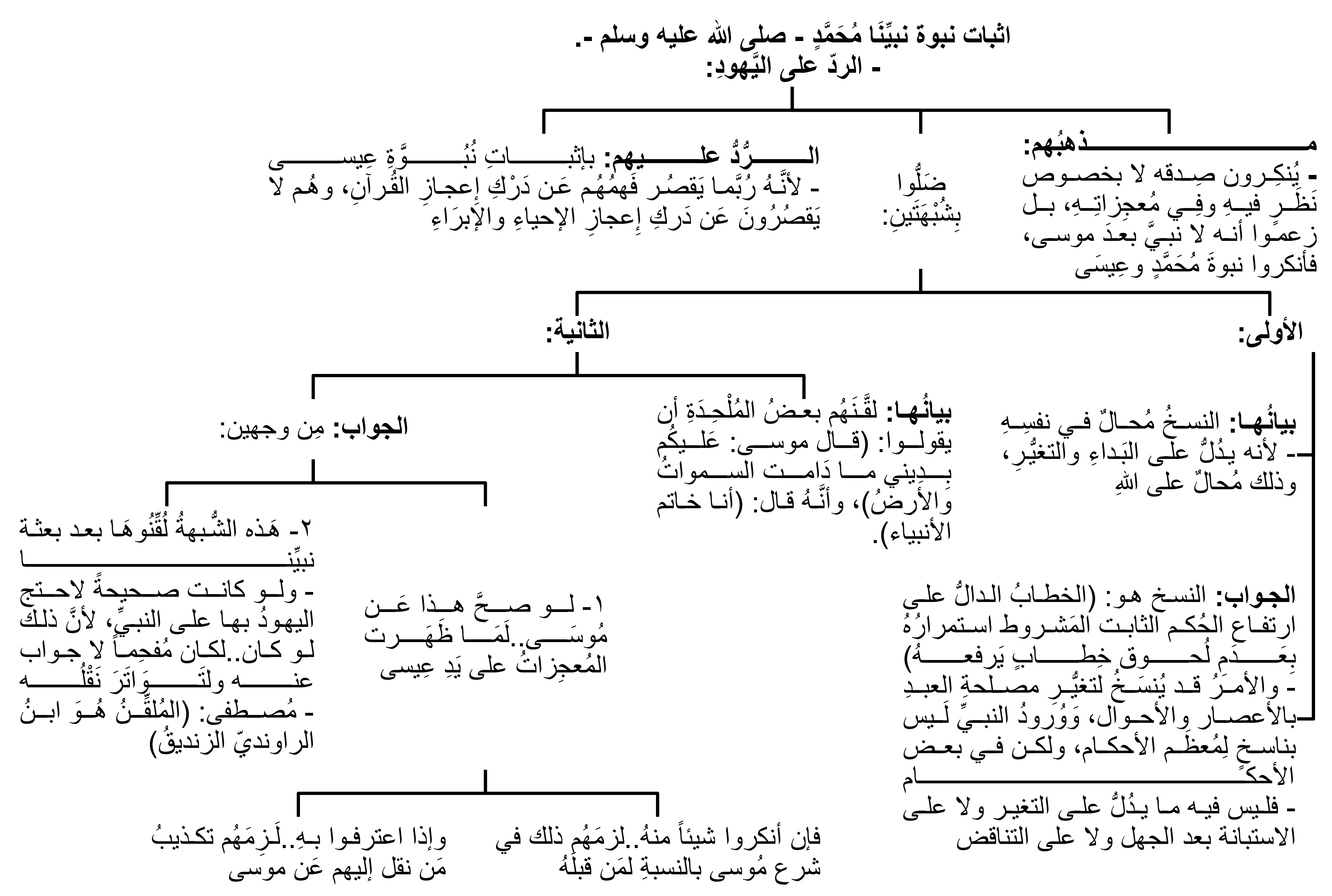
- ونَفتقِرُ لإثباتِ نبوتِهِ خصوصاً على ثلاثة فرق:



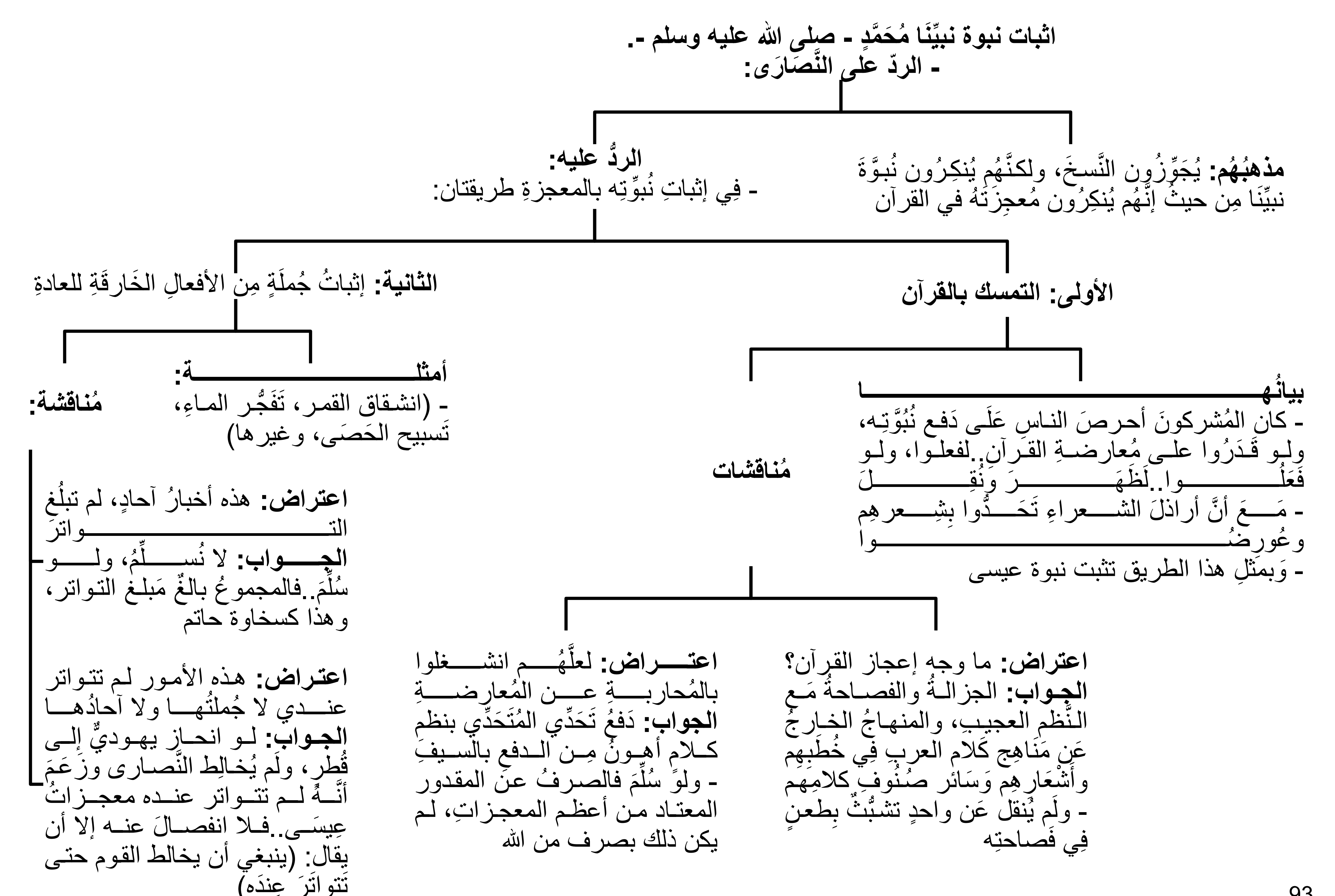
مصطفى: (هُم مِن اليهودِ، أتباعُ أبي عيسى الاصفهاني اليهوديّ، ظهروا زمنَ العباسيينَ)

مذهبُهم:
- هو رسولٌ إلى العرب فقط

الردُّ عليهم:
- قَد اعترفوا بكونهِ رسولاً حقاً، ومعلومٌ أن الرسول لا يكذِبُ، وقد ادعى هو أنه رسولٌ إلى الثقلينِ


اثبات نبوة نبيِّنَا مُحَمَّدٍ - صلى الله عليه وسلم -.
- الردّ على اليَّهودِ:
مذهبُهم: - يُنكِرون صِدقه لا بخصوص نَظَرٍ فيهِ وفِي مُعجِزاتِهِ، بل زعمُوا أنه لا نبيَّ بعدَ موسى، فأنكروا نبوةَ مُحَمَّدٍ وعِيسَى
ضَلُّوا بِشُبْهَتَينِ:
الرَّدُّ عليهم: بإثباتِ نُبُوَّةِ عِيسى - لأنَّهُ رُبَّما يَقصُر فَهمُهُم عَن دَرْكِ إعجازِ القُرآنِ، وهُم لا يَقصُرُونَ عَن دَركِ إِعجازِ الإحياءِ والإبرَاءِ
الأولى:
بيانُها: النسخُ مُحالٌ في نفسِهِ - لأنه يدُلُّ على البَداءِ والتغيُّرِ، وذلك مُحالٌ على اللهِ
الجواب: النسخ هو: (الخطابُ الدالُّ على ارتفاعِ الحُكم الثابت المَشروط استمرارُهُ بعَدَمِ لُحوقِ خِطابٍ يَرفعهُ) - والأمرُ قد يُنسَخُ لتغيُّرِ مصلحةِ العبدِ بالأعصارِ والأحوال، وَوُرودُ النبيِّ لَيس بناسخٍ لِمُعظَم الأحكام، ولكن في بعض الأحكام - فليس فيه ما يدُلُّ على التغير ولا على الاستبانة بعد الجهل ولا على التناقض
الثانية:
بيانُها: لقَّنَهُم بعضُ المُلْحِدَةِ أن يقولوا: (قال موسى: عَليكُم بدِيني ما دَامت السمواتُ والأرضُ)، وأنَّهُ قال: (أنا خاتم الأنبياء).
الجواب: مِن وجهين:
١- لو صحَّ هذا عَن مُوسَى..لَمَا ظَهَرت المُعجِزاتُ على يَدِ عِيسى
٢- هَذه الشُّبهةُ لُقِّنُوهَا بعد بعثة نبيِّنا - ولو كانت صحيحةً لاحتج اليهودُ بها على النبيِّ، لأنَّ ذلك لو كان..لكان مُفحِماً لا جواب عنه ولتَوَاتَرَ نَقْلُه - مُصطفى: (المُلقِّنُ هُوَ ابنُ الراونديّ الزنديقُ)
فإن أنكروا شيئاً منهُ..لزمَهُم ذلك في شرع مُوسى بالنسبةِ لمَن قبلَهُ
وإذا اعترفوا بهِ..لَزِمَهُم تكذيبُ مَن نقل إليهم عَن موسى

مُصْطفَى دَنْقَش



اثبات نبوة نبيِّنَا مُحَمَّدٍ - صلى الله عليه وسلم -.
- الردّ على النَّصَارَى:
مذهبُهُم: يُجَوِّزُونِ النَّسخَ، ولكنَّهُمِ يُنكِرُون نُبوَّةَ نبيِّنَا مِن حيثُ إنَّهُم يُنكِرُون مُعجِزَتَهُ في القرآن
الردُّ عليه:
- فِي إثباتِ نُبوَّتِه بالمعجزةِ طريقتان:
الأولى: التمسك بالقرآن
بيانُه
- كانِ المُشركونَ أحرصَ الناسِ عَلَى دَفع نُبُوَّتِه، ولو قَدَرُوا على مُعارضةِ القرآن..لفعلوا، ولو فَعَلُوا..لَظَهَرَ ونُقِلَ
- مَعَ أنَّ أراذلَ الشعراءِ تَحَدُّوا بِشِعرهِم وعُورِضُوا
- وَبمثلِ هذا الطريق تثبت نبوة عيسى
مُناقشات
اعتراض: ما وجه إعجاز القرآن؟
الجواب: الجزالةُ والفصاحةُ مَع النَّظم العجيبِ، والمنهاجُ الخارجُ عَن مَناهِج كَلام العربِ فِي خُطَبِهِم وأشْعَارِهِم وَسَائر صُنُوفِ كلامِهم
- ولَم يُنقل عَن واحدٍ تشبُّثٌ بِطعنٍ فِي فَصاحتِه
اعتراض: لعلَّهُم انشغلوا بالمُحاربةِ عن المُعارضةِ
الجواب: دَفعُ تَحدِّي المُتَحدِّي بنظمِ كلامٍ أهونُ مِن الدفع بالسيفِ
- ولوَ سُلِّمَ فالصرفُ عَن المقدور المعتاد من أعظم المعجزاتِ، لم يكن ذلك بصرف من الله
الثانية: إثباتُ جُملَةٍ مِن الأفعالِ الخَارقَةِ للعادةِ
أمثلة:
- (انشقاق القمر، تَفَجُّر الماءِ، تَسبيح الحَصَى، وغيرها)
مُناقشة:
اعتراض: هذه أخبارُ آحادٍ، لم تبلُغِ التواترَ
الجواب: لا نُسلِّمُ، ولو سُلِّمَ..فالمجموعُ بالغٌ مَبلَغ التواتر، وهذا كسخاوة حاتم
اعتراض: هذه الأمور لم تتواتر عندي لا جُملتُها ولا آحادُها
الجواب: لو انحاز يهوديٌّ إلى قُطر، ولَم يُخالِط النَّصارى وزَعَمَ أنَّهُ لم تتواتر عنده معجزاتُ عِيسَى..فلا انفصالَ عنه إلا أن يقال: (ينبغي أن يخالط القوم حتى تَتواتَرَ عِندَه)

الباب الثاني: وجوب التصديق بأمور ورد بها الشرع وقضى بجوازها العقل

- مُقدِّمَةٌ: مَا لا يُعلَمُ بالضرورةِ ينقسم إلى..

أولاً ما يُعلَمُ بأحدِهما

١- ما يُعلَمُ بالعقلِ دون الشرعِ

ضابِطُهُ: كُلُّ ما يتقدم في الرتبة على كلامِ النفس يستحيلُ إثباتُهُ بالشرعِ، إذ الشرعُ مُستنِدٌ لِكلام النفسِ

يشملُ:

١- حُدُوث العالم
٢- وُجُود المُحدِث
٣- قدرته
٤- علمه
٥- إرادتُه
٧- كلام الله، فيما اخترناه، إذ الشرعُ يُبنى على الكلام

٢- مَا يُعلَمُ بالشرع دون العقل

ضابِطُهُ: كونُهُ تخصيصَ أحدِ الجائزَينِ بالوقوع
- وإنما يعرف من الله بوحي والهام ونحن نعلم من الوحي إليه بسماع

يشملُ:

١- الحشر
٢- الثواب والعقاب وأمثالهما

ثانياً: ما يُعلَمُ بالشرعِ والعقلِ

ضابِطُهُ: كُلُّ ما هو واقع في مجال العقل ومتأخر في الرتبة عن إثبات كلام اللهِ

كيفيَّةُ التَّعامُل معه
- كُلَّمَا ورد السمعُ بِشيءٍ..نُظِرَ، فإن كان العقلُ..

١- مُحيلاً..وجب تأويلُ ما ورد السمع به
- ولا يشمَلُ السمعُ ما قطَعَ العقلُ باستحالتِهِ
- وظواهر أحاديث التشبيه أكثرها غير صحيحة، والصحيحُ منها ليس بقاطع بل هو قابل للتأويلِ

٢- مجوزاً له..وجب التصديقُ بها
- والتَّصديقُ إمَّا

أ- قطعاً
- وذلك في حالتين:

١- إذا كانت الأدلة السمعية قاطعةً في متنها ومستندها ولا يتطرق إليها احتمالٌ

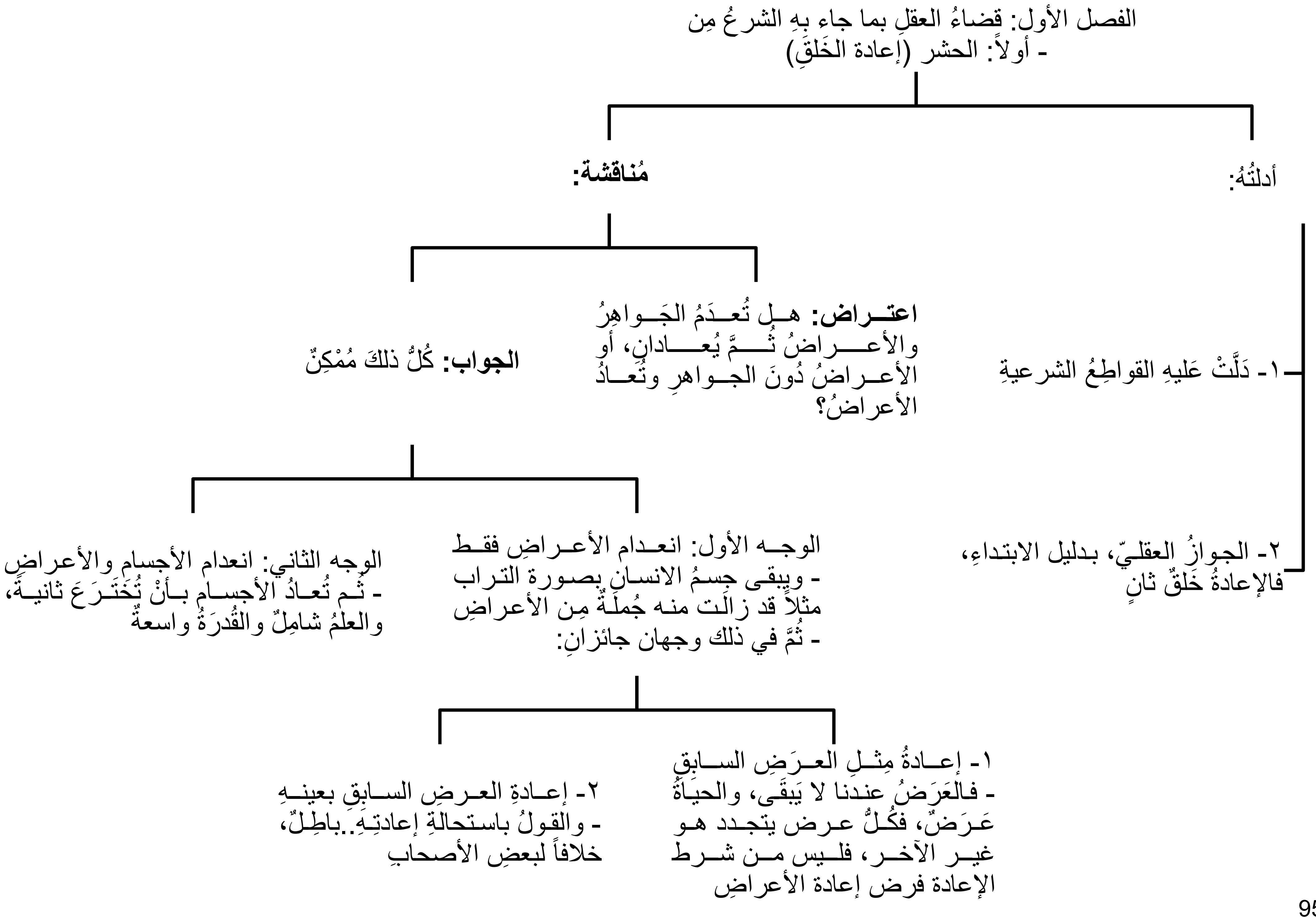
٢- إذا كانت الأدلةُ السمعيةُ ظنِّيةً وصارت قَطعيَّةً بالبحثِ بالطُّرقِ العقليَّةِ
- فنعلمُ قطعاً إنكار الصحابة على من يدعي كون العبد خالقاً لشيءٍ، وكانوا ينكرون ذلك بمجردِ (اللهُ خَالقُ كُلِّ شيءٍ)، معَ أنَّ هذا الدليلَ السمعيَّ عامٌّ يقبلُ التخصيصَ

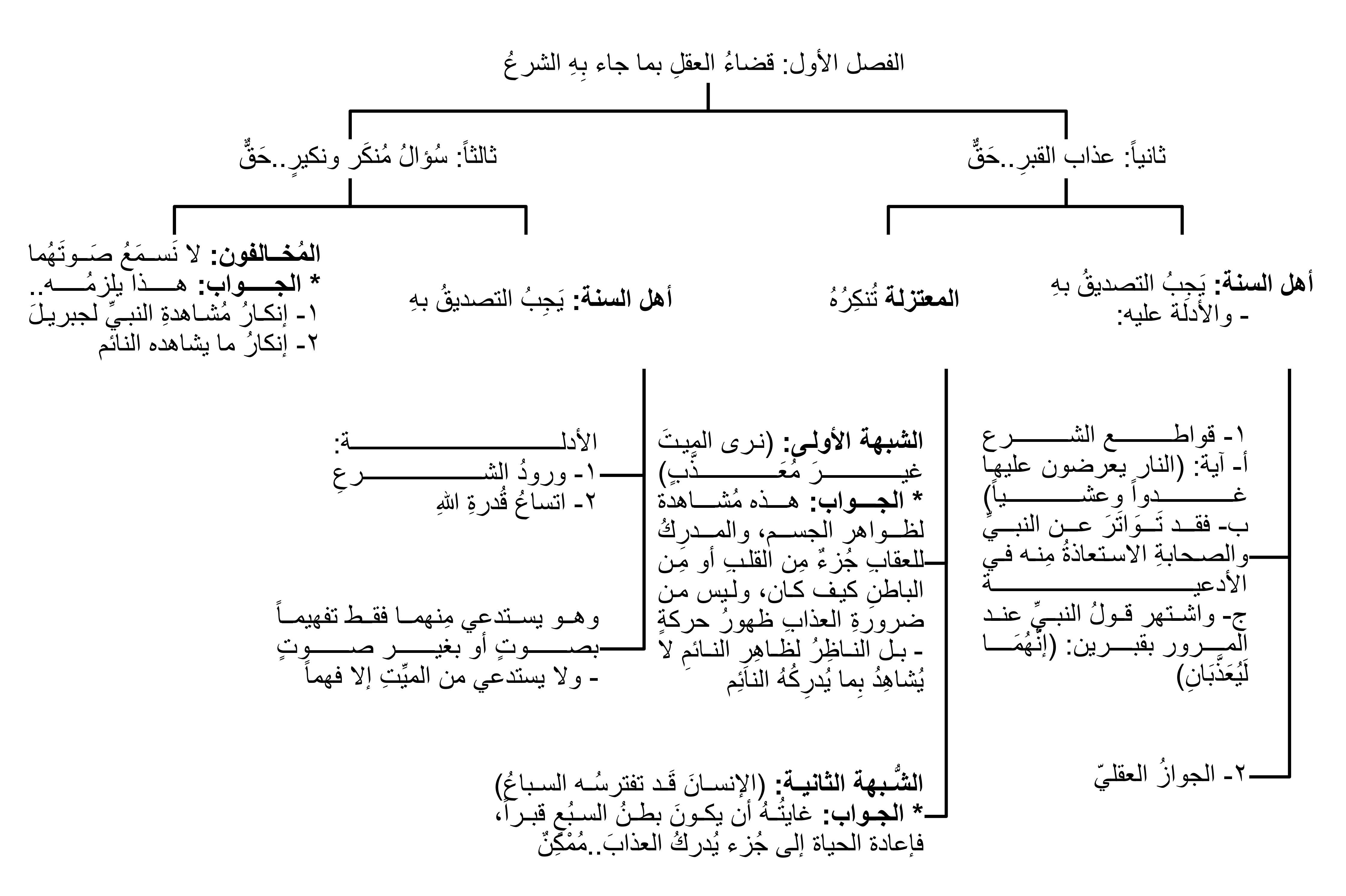
ب- ظناً
- وذلك إذا كانت الأدلةُ السمعيةُ ظَنِّيَّةً

٣- مُتوقفاً، لَم يقضِ فيه باستحالة ولا جواز..وجب التصديق أيضاً لأدلة السمع
- إذ يكفي في وجوبِ التصديقِ انفكاكُ العقل عن القضاء بالإحالةِ

يشملُ:

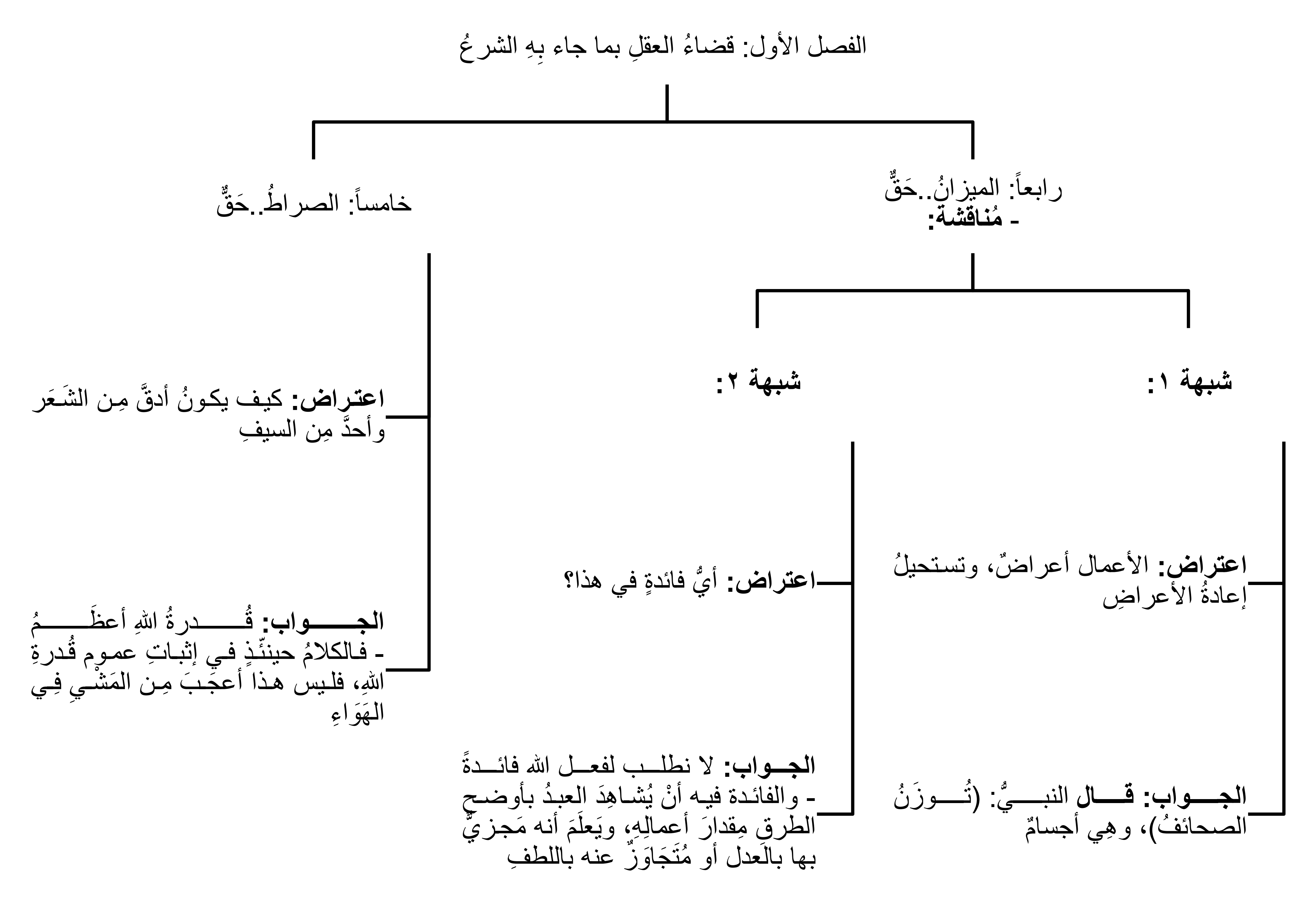
١- مسألة الرؤية
٢- انفراد الله بخلق الحركات والأغراض كلها


الفصل الأول: قضاءُ العقلِ بما جاء بهِ الشرعُ مِن
- أولاً: الحشر (إعادة الخَلقِ)
أدلتُهُ:
١- دَلَّتْ عَليهِ القواطِعُ الشرعيةِ
٢- الجوازُ العقليّ، بدليل الابتداءِ، فالإعادةُ خَلقٌ ثانٍ
مُناقشة:
اعتراض: هل تُعدَمُ الجَواهِرُ والأعراضُ ثُمَّ يُعادانِ، أو الأعراضُ دُونَ الجواهِرِ وتُعادُ الأعراضُ؟
الجواب: كُلُّ ذلكَ مُمْكِنٌ
الوجه الأول: انعدام الأعراضِ فقط
- ويبقى جسمُ الانسانِ بصورة التراب مثلاً قد زالت منه جُملَةٌ مِن الأعراضِ
- ثُمَّ في ذلك وجهان جائزانِ:
الوجه الثاني: انعدام الأجسامِ والأعراضِ
- ثُم تُعادُ الأجسامِ بأنْ تُختَرَعَ ثانيةً، والعلمُ شامِلٌ والقُدرَةُ واسعةٌ
١- إعادةُ مِثلِ العرَضِ السابقِ
- فالعَرَضُ عندنا لا يَبقَى، والحياةُ عَرَضٌ، فكُلُّ عرض يتجدد هو غير الآخر، فليس من شرط الإعادة فرض إعادة الأعراضِ
٢- إعادةِ العرضِ السابِقِ بعينهِ
- والقولُ باستحالةِ إعادتِهِ..باطِلٌ، خلافاً لبعضِ الأصحابِ



الفصل الأول: قضاءُ العقلِ بما جاء بِهِ الشرعُ
ثانياً: عذاب القبرِ..حَقٌّ
ثالثاً: سُؤالُ مُنكَر ونكيرٍ..حَقٌّ
أهل السنة: يَجِبُ التصديقُ بهِ
- والأدلَة عليه:
١- قواطع الشرع
أ- آية: (النار يعرضون عليها غدواً وعشياً)
ب- فقد تَوَاتَرَ عن النبيِّ والصحابةِ الاستعاذةُ مِنه في الأدعية
ج- واشتهر قولُ النبيِّ عند المرور بقبرين: (إنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ)
٢- الجوازُ العقليّ
المعتزلة تُنكِرُهُ
الشبهة الأولى: (نرى الميتَ غيرَ مُعَذَّبٍ)
* الجواب: هذه مُشاهدة لظواهر الجسم، والمدرِكُ للعقابِ جُزءٌ مِن القلبِ أو مِن الباطنِ كيف كان، وليس من ضرورةِ العذابِ ظهورُ حركةٍ
- بل الناظِرُ لظاهِرِ النائمِ لا يُشاهِدُ بِما يُدرِكُهُ النائِم
الشُّبهة الثانية: (الإنسانَ قَد تفترسُه السباعُ)
* الجواب: غايتُهُ أن يكونَ بطنُ السبُع قبراً، فإعادة الحياة إلى جُزء يُدركُ العذابَ..مُمْكِنٌ
أهل السنة: يَجِبُ التصديقُ بهِ
الأدلة:
١- ورودُ الشرعِ
٢- اتساعُ قُدرةِ اللهِ
وهو يستدعي مِنهما فقط تفهيماً بصوتٍ أو بغير صوتٍ
- ولا يستدعي من الميِّتِ إلا فهماً
المُخالفون: لا نَسمَعُ صَوتَهُما
* الجواب: هذا يلزمُه..
١- إنكارُ مُشاهدةِ النبيِّ لجبريلَ
٢- إنكارُ ما يشاهده النائم

مُصْطفَى دَنْقَش


الفصل الأول: قضاءُ العقلِ بما جاء بِهِ الشرعُ
رابعاً: الميزانُ..حَقٌّ
- مُناقشة:
شبهة ١:
اعتراض: الأعمال أعراضٌ، وتستحيلُ إعادةُ الأعراضِ
الجواب: قال النبيُّ: (تُوزَنُ الصحائفُ)، وهِي أجسامٌ
شبهة ٢:
اعتراض: أيُّ فائدةٍ في هذا؟
الجواب: لا نطلب لفعل الله فائدةً - والفائدة فيه أنْ يُشاهِدَ العبدُ بأوضح الطرقِ مِقدارَ أعمالِهِ، ويَعلَمَ أنه مَجزيٌّ بها بالعدل أو مُتَجَاوَزٌ عنه باللطفِ
خامساً: الصراطُ..حَقٌّ
اعتراض: كيف يكونُ أدقَّ مِن الشَعَر وأحدَّ مِن السيفِ
الجواب: قُدرةُ اللهِ أعظَمُ - فالكلامُ حينئذٍ في إثباتِ عموم قُدرةِ اللهِ، فليس هذا أعجَبَ مِن المَشْيِ فِي الهَوَاءِ

الفصل الثاني: الاعتذار عن الإخلال بفصول

- مُقَدِّمة:

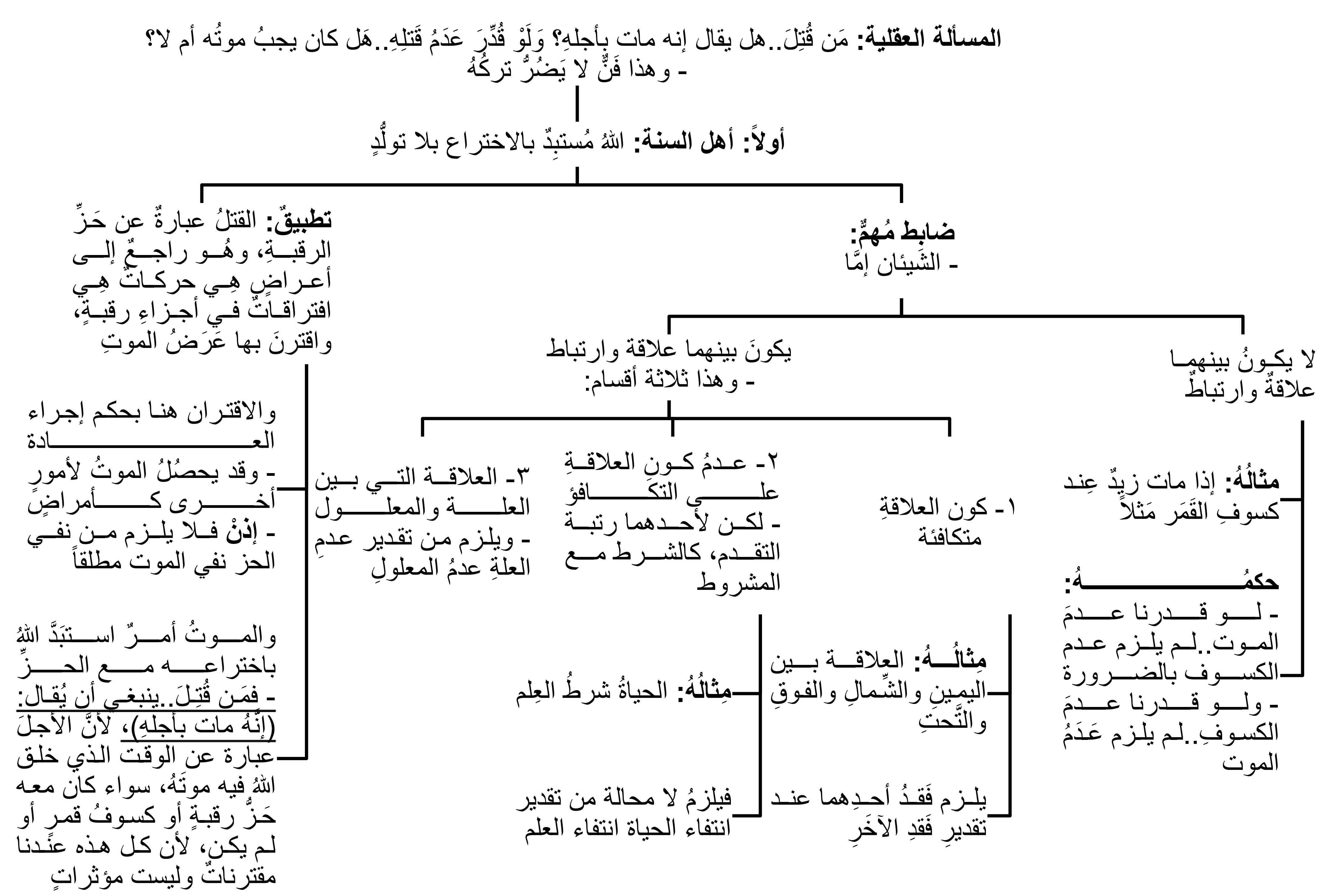
المُهِمُّ في الدين هو: أن ينفِيَ الإنسانُ الشكَّ عن نفسِهِ في..
١- ذات اللهِ، على القَدْرِ المُحقَّقِ في القُطْبِ الأولِ
٢- وصفاتِهِ كما في القُطبِ الثاني
٣- وأفعالِهِ كما في القُطبِ الثالث
٤- وصدقِ النبيِّ، كما في هذا القُطبِ
- ومَا خرجَ..فَغَيرُ مُهِمٍّ

ما يُذكَرُ في هذا الفنِّ ثلاثةُ أنواعٍ:
- وسنُورِدُ من كل فن مما أهملناه مَسألةً

١- العقليّ
- مثل: البحث عن القدرة الحادثة، ومسائل مُتعلقة بها كـ(هل تتعلق بالضدين أم لا؟)

٢- اللفظي
- مثال:
أ- معنى اسم الرزق
ب- معنى التوفيق والخذلان والإيمان ومسبباتها

٣- الفقهي
- مثال:
أ- البحث عن وقتِ وجوبِ الأمر بالمعروف
ب- التوبة وحكمها


المسألة العقلية: مَن قُتِلَ..هل يقال إنه مات بأجلهِ؟ وَلَوْ قُدِّرَ عَدَمُ قَتلِهِ..هَل كان يجبُ موتُه أم لا؟
- وهذا فَنٌّ لا يَضُرُّ تركُهُ
أولاً: أهل السنة: اللهُ مُستبِدٌ بالاختراع بلا تولُّدٍ
ضابط مُهمٌّ:
- الشَيئان إمَّا
لا يكونُ بينهما علاقةٌ وارتباطٌ
مثالُهُ: إذا مات زيدٌ عِند كسوفِ القَمَر مَثلاً
حكمُهُ:
- لو قدرنا عدمَ الموت..لم يلزم عدم الكسوف بالضرورة
- ولو قدرنا عدمَ الكسوفِ..لم يلزم عَدَمُ الموت
يكونَ بينهما علاقة وارتباط
- وهذا ثلاثة أقسام:
١- كون العلاقةِ متكافئة
مِثالُهُ: العلاقة بين اليمينِ والشِّمالِ والفوقِ والتَّحتِ
يلزم فَقدُ أحدِهما عند تقديرِ فَقدِ الآخَرِ
٢- عدمُ كونِ العلاقةِ على التكافؤ
- لكن لأحدهما رتبة التقدم، كالشرط مع المشروط
مِثالُهُ: الحياةُ شرطُ العِلم
فيلزمُ لا محالة من تقدير انتفاء الحياة انتفاء العلم
٣- العلاقة التي بين العلة والمعلول
- ويلزم من تقدير عدمِ العلةِ عدمُ المعلولِ
تطبيقٌ: القتلُ عبارةٌ عن حَزِّ الرقبةِ، وهُو راجعٌ إلى أعراضٍ هِي حركاتٌ هِي افتراقاتٌ في أجزاءِ رقبةٍ، واقترنَ بها عَرَضُ الموتِ
والاقتران هنا بحكم إجراء العادة
- وقد يحصُلُ الموتُ لأمورٍ أخرى كأمراضٍ
- إذنْ فلا يلزم من نفي الحز نفي الموت مطلقاً
والموتُ أمرٌ استبَدَّ اللهُ باختراعه مع الحزِّ
- فمَن قُتِلَ..ينبغي أن يُقال: (إنَّهُ مات بأجلهِ)، لأنَّ الأجلَ عبارة عن الوقت الذي خلق اللهُ فيه موتَهُ، سواء كان معه حَزُّ رقبةٍ أو كسوفُ قمرٍ أو لم يكن، لأن كل هذه عندنا مقترناتٌ وليست مؤثراتٍ

تابع المسألة العقلية: مَن قُتِلَ..هل يقال إنه مات بأجلهِ؟

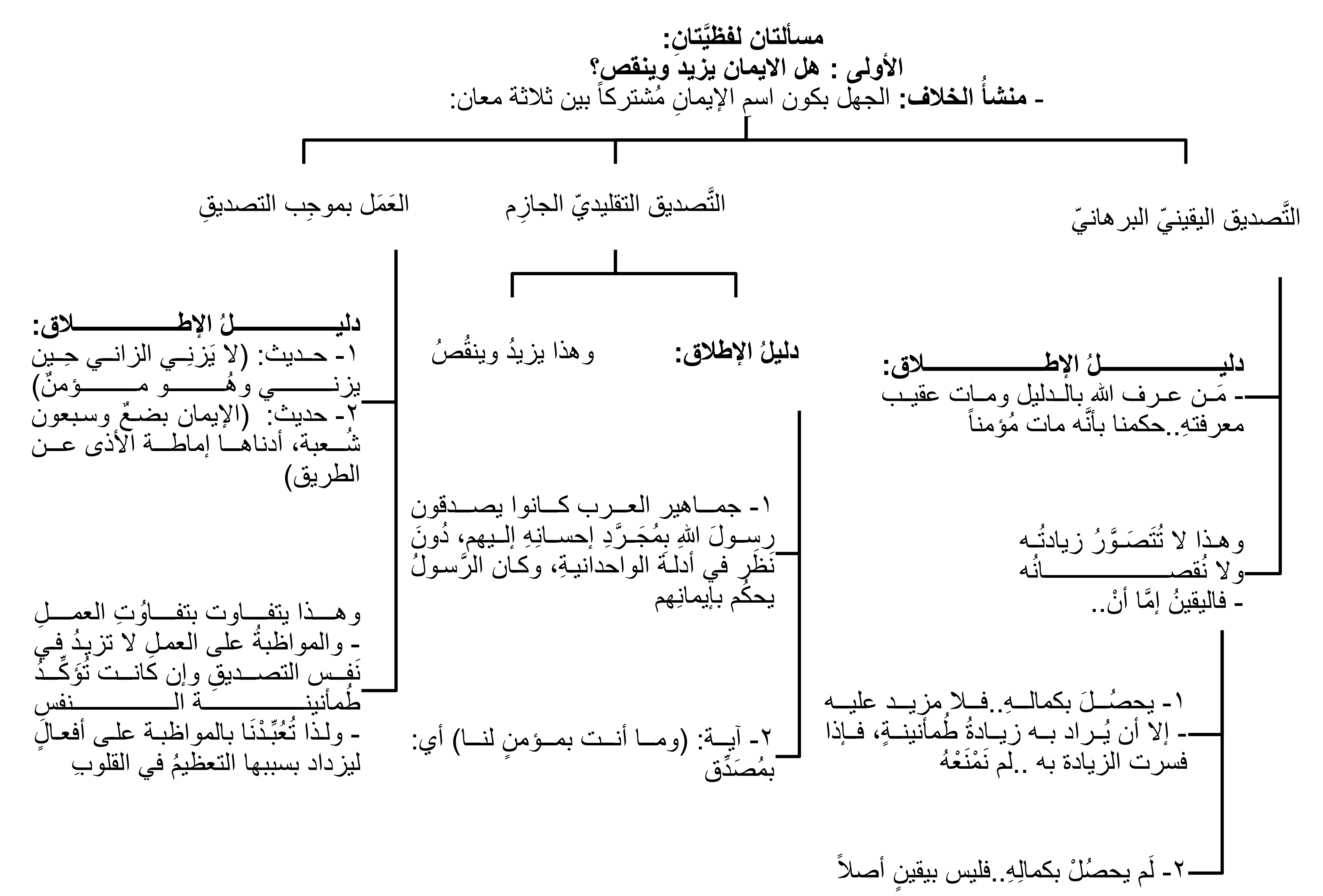
ثانياً: عامَّةُ المعتزلة: الحزِّ علةُ الموتِ، فلو انتفى الحزُّ وليس ثم علةٌ أخرى..وجب انتفاء الموتِ

وهــؤلاءِ جعلــوا الأجــلَ عبــارة عــن المــدة الطبيعيــة - وذلك كما يقال: (الحائطُ - مَثلاً - يَبقى مائة سنة بقدر إحكام بنائه، ويمكن أن يُهدَم بالفأس في الحال)

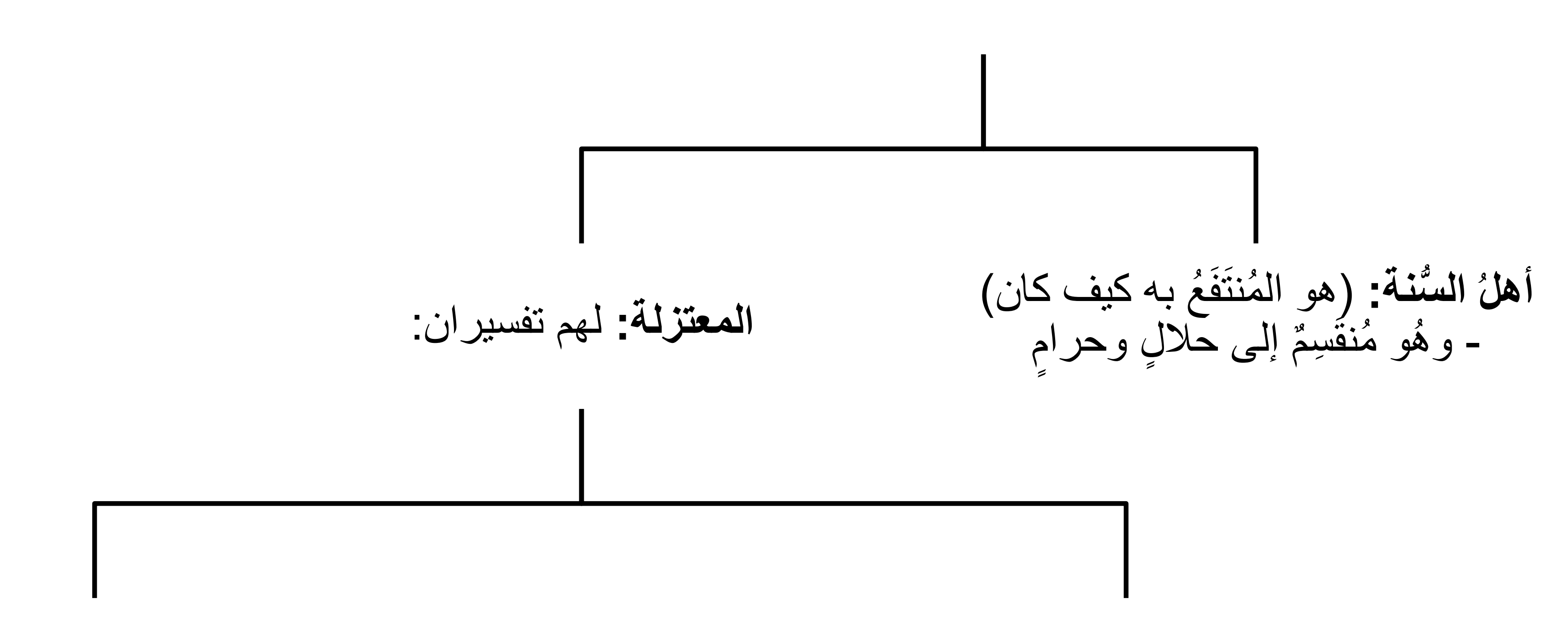
الردُّ عليهم: كلامُكم صحيحٌ بشرطين:

١- صــــحة اعتقــــادِ التعليـــــل
- وهذا باطِلٌ، لأنَّ المخلوقَ - الحزَّ - لا يكونُ علةً لمخلوقٍ - الموتِ -، أهلُ السنةِ على عمومِ قدرة الله وإبطالِ التولد

٢- حصر العلل فيما عرف انتفاؤه


مسألتان لفظيَّتان:
الأولى : هل الايمان يزيدِ وينقص؟
- منشأُ الخلاف: الجهل بكون اسمِ الإيمانِ مُشتركاً بين ثلاثة معان:
التَّصديق اليقينيّ البرهانيّ
دليلُ الإطلاق:
- مَن عرف الله بالدليل ومات عقيب معرفتهِ..حكمنا بأنَّه مات مُؤمناً
وهذا لا تُتَصَوَّرُ زيادتُه ولا نُقصانُه
- فاليقينُ إمَّا أنْ..
١- يحصُلَ بكمالهِ..فلا مزيد عليه
- إلا أن يُراد به زيادةُ طُمأنينةٍ، فإذا فسرت الزيادة به ..لم نَمْنَعْهُ
٢- لَم يحصُلْ بكمالِهِ..فليس بيقينٍ أصلاً
التَّصديق التقليديّ الجازِم
دليلُ الإطلاق:
١- جماهير العرب كانوا يصدقون رسولَ اللهِ بمُجَرَّدِ إحسانِهِ إليهم، دُونَ نَظَرٍ في أدلَةِ الواحدانيةِ، وكان الرَّسولُ يحكُم بإيمانِهم
٢- آية: (وما أنت بمؤمنٍ لنا) أي: بمُصَدِّق
وهذا يزيدُ وينقُصُ
العَمَل بموجِب التصديقِ
دليلُ الإطلاق:
١- حديث: (لا يَزنِي الزاني حِين يزني وهُو مؤمنٌ)
٢- حديث: (الإيمان بضعٌ وسبعون شُعبة، أدناها إماطة الأذى عن الطريق)
وهذا يتفاوت بتفاوُتِ العملِ
- والمواظبةُ على العملِ لا تزيدُ في نَفس التصديقِ وإن كانت تُؤَكِّدُ طُمأنينة النفس
- ولذا تُعُبِّدْنَا بالمواظبة على أفعالٍ ليزداد بسببها التعظيمُ في القلوبِ

مسألتان لفظيَّتان:
الثانية: ما معنى الرِّزَق؟

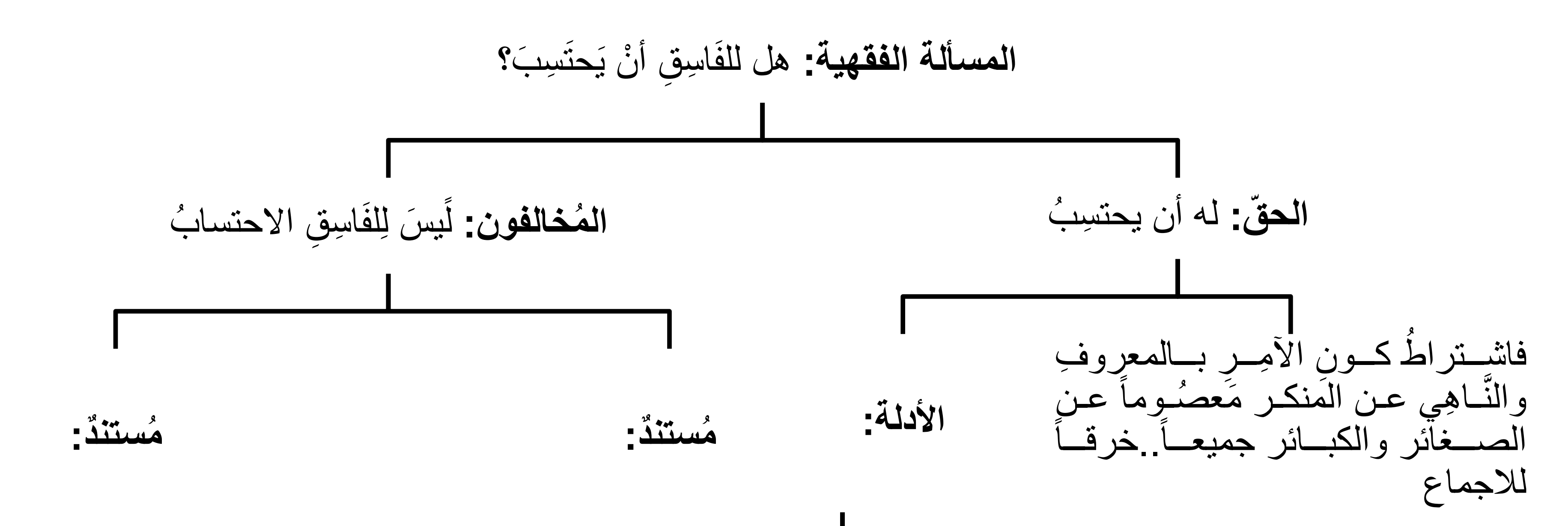


أهلُ السُّنة: (هو المُنتَفَعُ به كيف كان)
- وهُو مُنقَسِمٌ إلى حلالٍ وحرامٍ

المعتزلة: لهم تفسيران:

الأول: (هو مَخصوص بما يملِكُه الإنسانُ)
- **الردُّ عليهم:** يلزمُكُم أنْ لا رِزقَ لله عَلى البهائمِ

الثاني: (ما لَم يحرُم تناوُله)
- **الردُّ عليهم:** يلزمُكُم أنَّ الظلمةَ ماتوا وقد عاشوا عُمُرَهُم لَم يُرزَقُوا



عِصمة الأنبياء عن الكبائر إنَّمَا عُرفَت شرعاً، وعن الصغائر مختلف فيها، فمتى يوجد في الدنيا معصوم؟

لا زال المسلمون يغزون من لدُن النبيِّ، مع عدم خلوِّهِم من الذنوبِ

شارب الخمر له أن يمنع غيرَهُ مِن قتلِ آخرَ
- فاجتناب الخمر، ومنع القتل..واجبانِ لا يلزم بتركِ أحدهما تركُ الآخر.

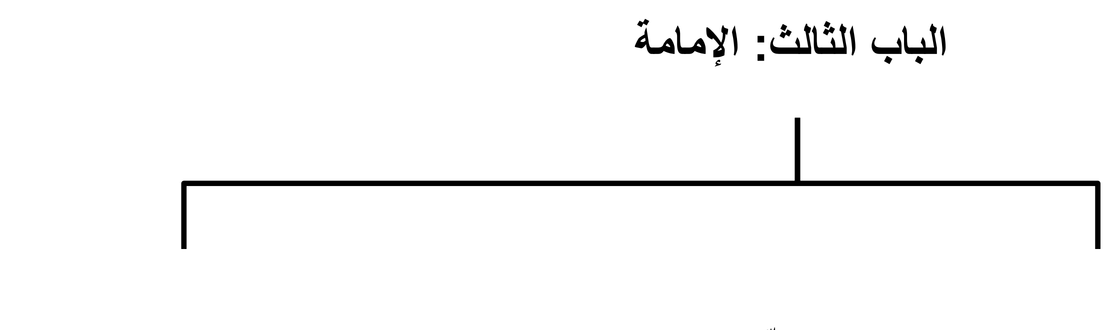
بَيَانُهُ: يلزم أن يزنيَ الرجلُ بامرأة مُكرهاً إياها، وله أن يقول لها حينئذٍ: (لا تَكشفي وجهَكِ)
- فإن فَعَلَ..فهِي حِسبَةٌ بَارِدَةٌ شَنِيعةٌ

الردُّ عليه: حِسبَةُ الزانِي بالمرأة عليها ومنعُها من كشفِ الوجهِ..جائزةٌ عندنا
- وليس الكلام في أنها حارةٌ أو باردةٌ، مُستلَذةٌ أو مستبشعةٌ، بل الكلام في أنها حَقٌّ أو باطلٌ
- وكان السَّترُ واجباً قبل اشتغاله بالزنى، فمن أين يصيرُ الواجبُ حراماً؟

بَيانُهُ: نفسُ المَرءِ مقدمةٌ على غيرهِ، فلْيُهَذِّبْ نفسَهُ أولاً ثُمَّ غيرَهُ

الردُّ عليه: تهذيبُ نفسِهِ ليس شرطاً لِتهذيبِهِ غيرَهُ
- ولو قال قائلٌ: (تهذيبُهُ نفسَهُ عَن الصَّغائرِ..شَرطٌ لِلمنعِ عَن الكبائرِ)..كَانَ قولُه مِثلَ قَولِكُم، وهو خَرقٌ للاجماعِ

الباب الثالث: الإمامة



النظـــر فيهـــا لـــيس مِـــن المُهِمَّـــاتِ، ولا مِـــنْ فـــنٍّ المعقـــولاتِ **- بل مِن الفقهياتِ**، ثم إنها مثار للتعصبات والمعرض عن الخوض فيها أسلم من الخائض بل وإن أصاب، فكيف إذا أخطأ**؟!**

وفيه ثلاثة أطلاف، ستأتي

الطرف الأول: بيان وجوب نَصبِ الإمامِ

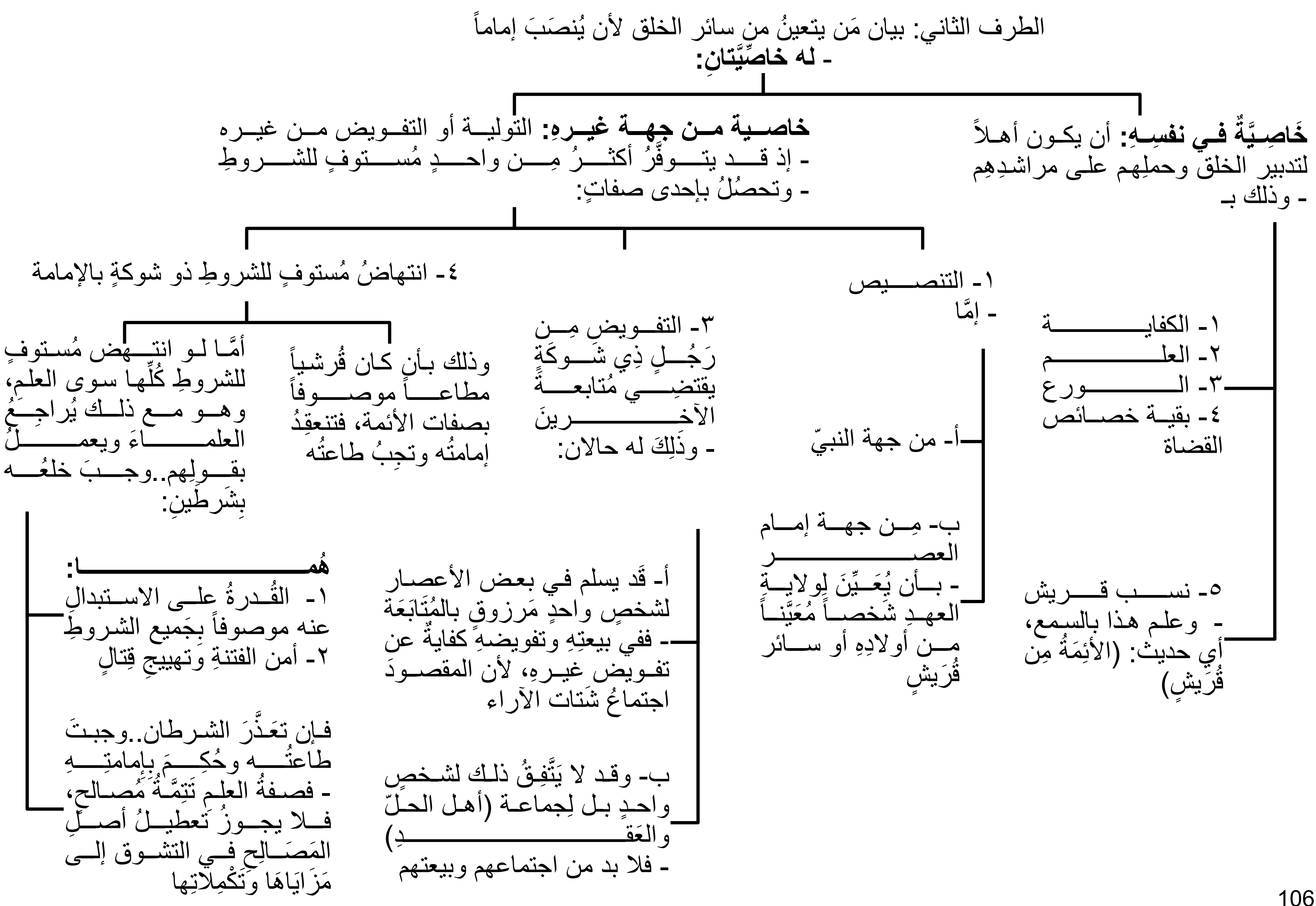
الطرف الثاني: بيـان مَن يتعينُ من سـائر الخلق لأن يُنصَبَ إماماً.

الطرف الثالث: عَقِيدةُ أهل السُّنة في الصحابة والخلفاء الراشدين

الطرف الأول: بيان وجوب نَصبِ الإمامِ

وجوب ذلك ليس مأخوذاً من العقل
- إذ لا وجوبَ إلا مِن الشرع
-إلا أن يفسر الواجب بالفعل الذي فيه فائدة وفي تركه أدنى مضرة، وعند ذلك لا ينكر وجوب نصب الإمام

البرهانُ القطعي الشرعيّ على وجوبِهِ: إجماعُ الأمة
- **ومستندُ الإجماعِ**: أنَّ نظامَ الدين لا يحصُلُ إلَّا بِنظام الدنيا، ونظامُ الدنيا لا يَحصُل إلا بإمام مطاعٍ
- ويؤكِّدُ ذلك مُشاهدةُ أوقاتِ الفتنِ
- وأيضاً: مَن كان جميعَ وقتِهِ مُستغرقاً بِحراسةِ نفسه من سُيُوفِ الظَلَمَةِ وطلب قُوتِهِ مِن وجوه الغلبة..مَتَى يتفرغُ للعلمِ والعملِ، وهُمَا وسيلتاهُ إلى سعادةِ الآخرةِ



الطرف الثاني: بيان مَن يتعينُ من سائر الخلق لأن يُنصَبَ إماماً

- له خاصِّيَّتانِ:

خَاصِيَّةٌ في نفسِهِ: أن يكون أهلاً لتدبير الخلق وحملِهم على مراشدِهِم

- وذلك بـ

١- الكفاية

٢- العلم

٣- الورع

٤- بقية خصائص القضاة

٥- نسب قريش

- وعلم هذا بالسمع، أي حديث: (الأئِمَةُ مِن قُرَيشٍ)

خاصية من جهة غيرِهِ: التولية أو التفويض من غيره

- إذ قد يتوفَّرُ أكثرُ مِن واحدٍ مُستوفٍ للشروطِ

- وتحصُلُ بإحدى صفاتٍ:

١- التنصيص

- إمَّا

أ- من جهة النبيّ

ب- مِن جهة إمام العصر

- بأن يُعَيِّنَ لِولايةِ العهدِ شَخصاً مُعَيَّناً من أولادِهِ أو سائر قُرَيشٍ

٣- التفويض مِن رَجُلٍ ذِي شَوكَةٍ يقتضِي مُتابعةَ الآخرينَ

- وذَلِكَ له حالان:

أ- قَد يسلم في بعض الأعصار لشخصٍ واحدٍ مَرزوقٍ بالمُتَابَعَة

- ففي بيعتِهِ وتفويضهِ كفايةٌ عن تفويض غيرِهِ، لأن المقصودَ اجتماعُ شَتات الآراء

ب- وقد لا يَتَّفِقُ ذلك لشخصٍ واحدٍ بل لِجماعة (أهل الحلّ والعَقدِ)

- فلا بد من اجتماعهم وبيعتهم

٤- انتهاضُ مُستوفٍ للشروطِ ذو شوكةٍ بالإمامة

وذلك بأنِ كان قُرشياً مطاعاً موصوفاً بصفات الأئمة، فتنعقِدُ إمامتُه وتجِبُ طاعتُه

أمَّا لو انتهض مُستوفٍ للشروطِ كُلِّها سوى العلم، وهو مع ذلك يُراجِعُ العلماءَ ويعملُ بقولِهم..وجبَ خلعُه بِشَرطَينِ:

هُما:

١- القُدرةُ على الاستبدالِ عنه موصوفاً بِجَميع الشروطِ

٢- أمن الفتنةِ وتهييجِ قِتالٍ

فإن تعَذَّرَ الشرطان..وجبتَ طاعتُه وحُكِمَ بإمامتِهِ

- فصفةُ العلمِ تَتِمَّةُ مُصالحِ، فلا يجوزُ تعطيلُ أصلِ المَصَالِحِ في التشوق إلى مَزَايَاهَا وتَكْمِلاتِها

مُصْطفَى دَنْقَش

- مُناقشة:

تحريجة ١:

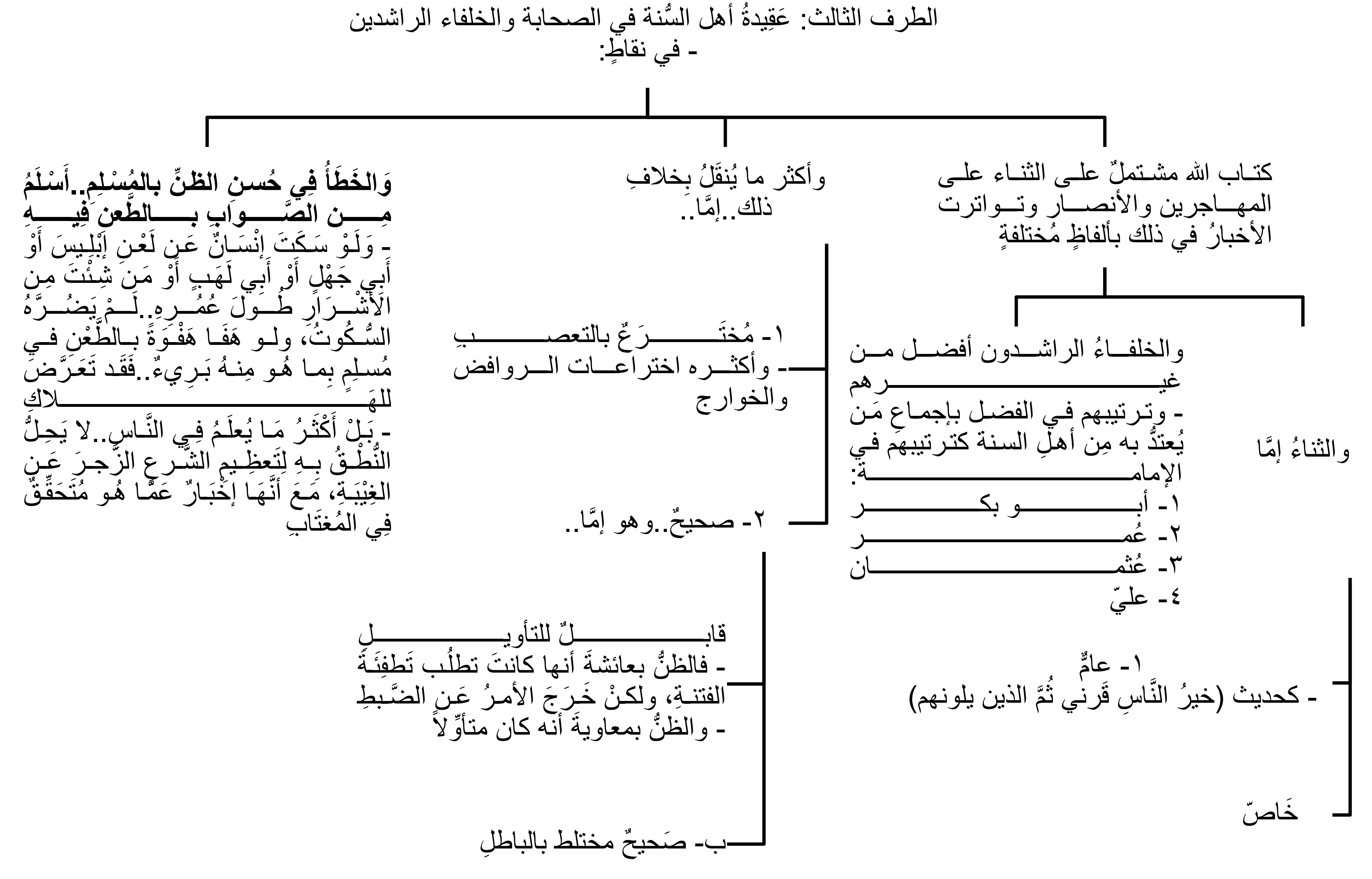
اعتراض: لو تسامحتُم بخصلة العلم..لزمكم التسامُح بخصلةِ العَدَالَةِ وغيرها

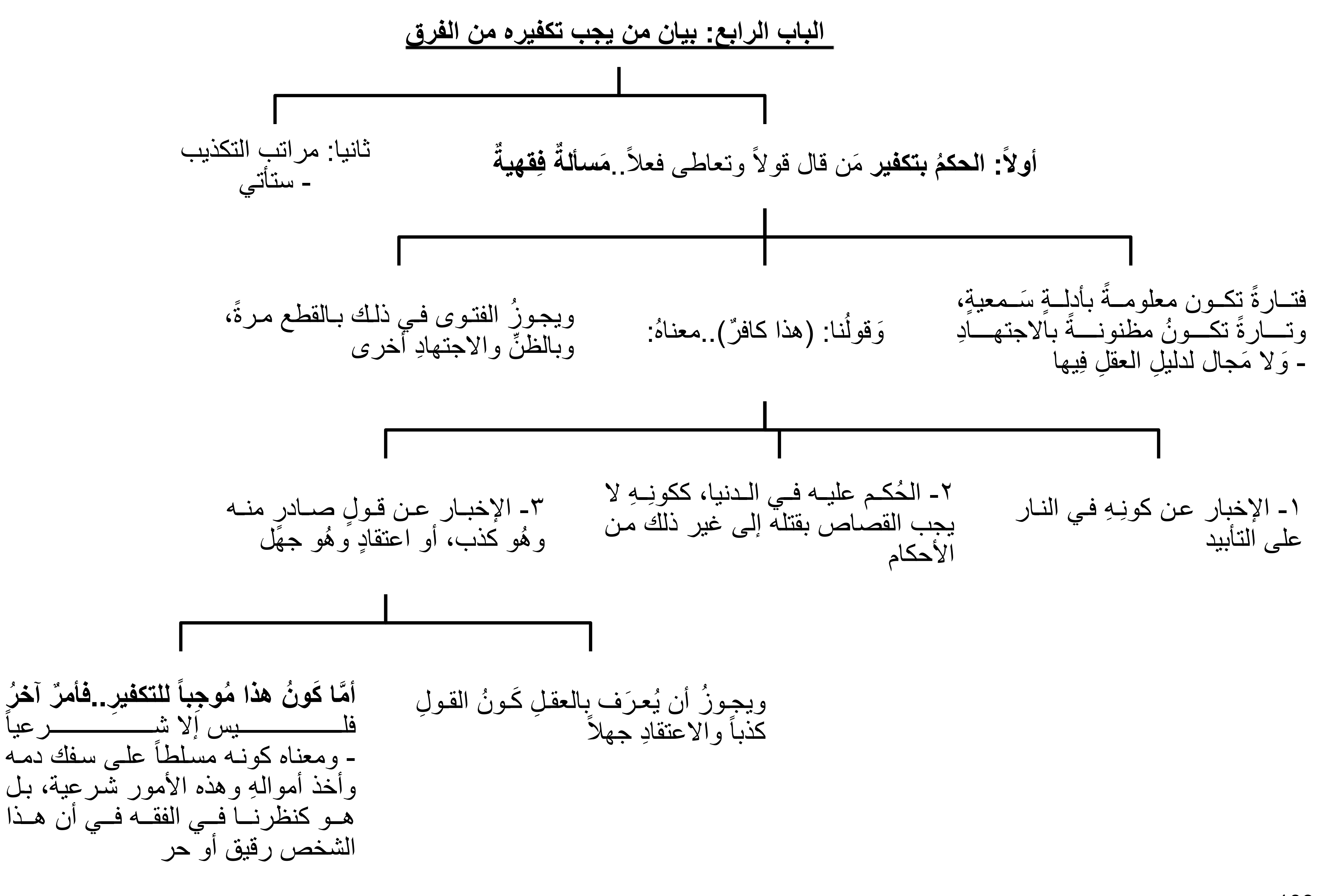
الجواب: لَيست هذه مسامحةً اختياراً، ولكنَّ الضروراتِ تُبيحُ المَحظوراتِ
- فلا يُقضَى بِبُطلان الإمامةِ في عصرنا لفوات شروطِها، وذلك للعجزِ عن الاستبدال بالمتصدي لها، بل لِفقدِ المُتَّصِفِ بشروطها، فهذا أحسَنُ مِن أن يُقالَ: (القضاة معزولون والولايات باطلة والأنكحة غير منعقدة وجميع تصرفات الولاة في أقطار العالم غير نافذة، وإنما الخلق كلهم مقدمون على الحرام)

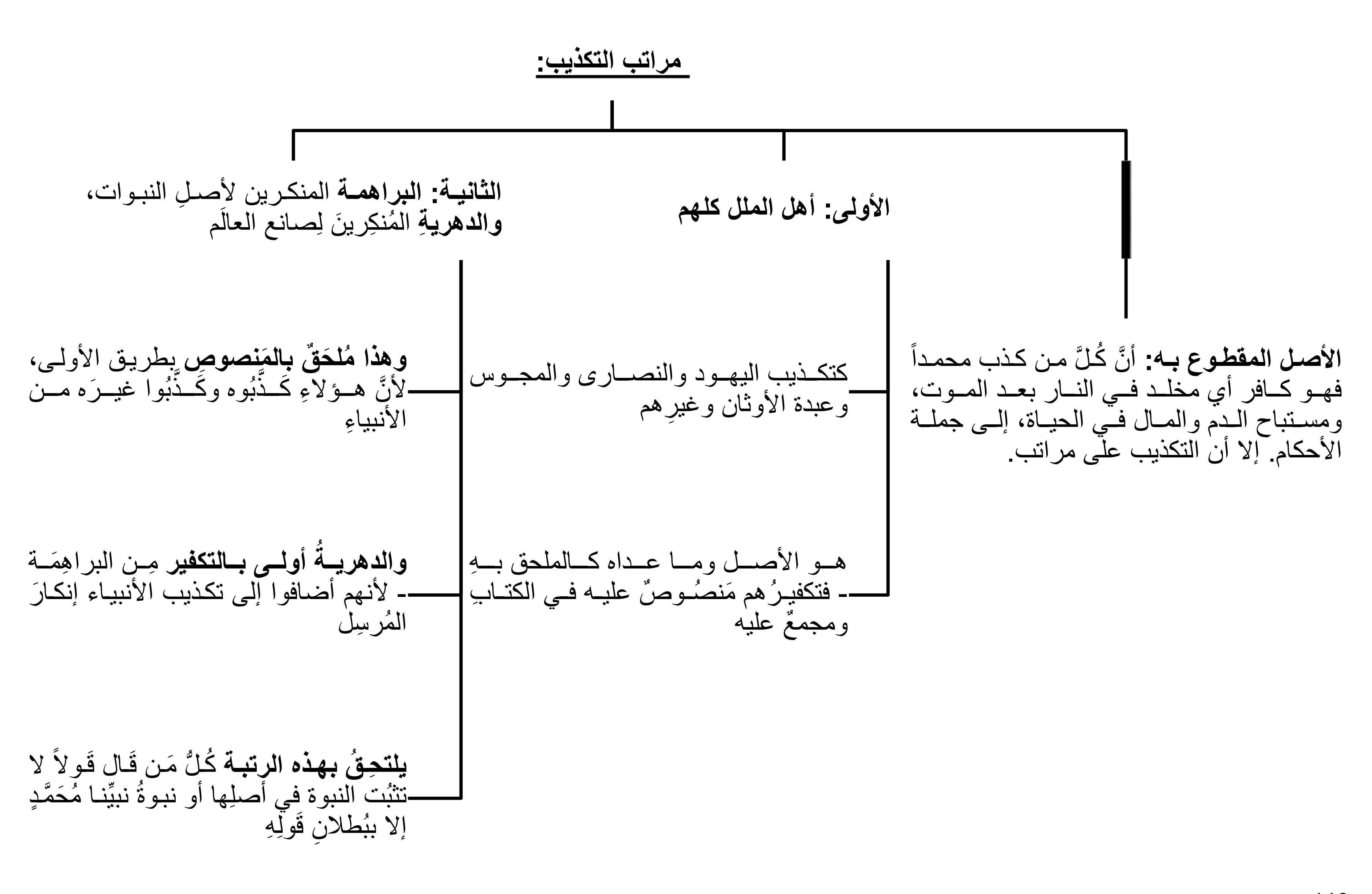
تحريجة ٢:

اعتراض: هَلَّا قُلتُم أنَّ التنصيص واجبٌ من النبيِّ والخليفةِ، كي يُقطَعَ الخِلافُ، كما قالت بعض الإمامية

الجواب: لو كان واجباً..لَنصَّ عليه النبيُّ، ولم ينُصَّ هو ولا عُمَرُ
- بل ثبتت إمامةُ أبي بكر وعُثمانَ وعليٍّ بالتفويضِ
- والبيعةُ أيضاً تقطعُ الخلافَ، بدليلِ عدم الخلافِ في زمان أبي بكر وعثمان، بينما كثُرَ الخلافُ في زَمَنِ عليٍّ الذي تعتقدُ الإماميةُ أنَّهُ تَوَلَّى بِالنَّصِّ

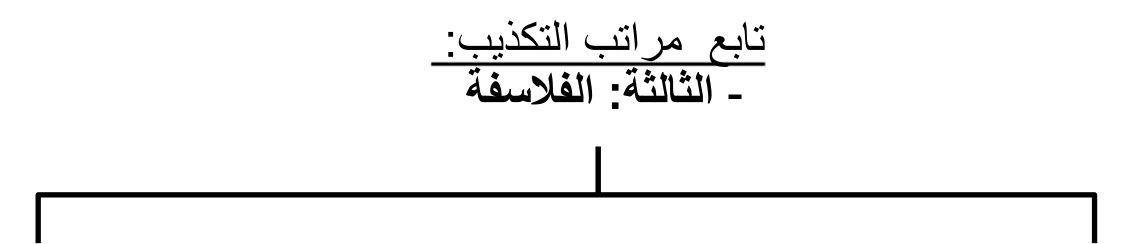

الطرف الثالث: عَقِيدةُ أهل السُّنة في الصحابة والخلفاء الراشدين
- في نقاطٍ:
كتاب الله مشتملٌ على الثناء على المهاجرين والأنصار وتواترت الأخبارُ في ذلك بألفاظٍ مُختلفةٍ
والثناءُ إمَّا
١- عامٌّ
- كحديث (خيرُ النَّاسِ قَرني ثُمَّ الذين يلونهم)
خَاصّ
والخلفاءُ الراشدون أفضل من غيرهم
- وترتيبهم في الفضل بإجماعِ مَن يُعتدُّ به مِن أهلِ السنة كترتيبهم في الإمامة:
١- أبو بكر
٢- عُمر
٣- عُثمان
٤- عليّ
وأكثر ما يُنقَلُ بِخلافِ ذلك..إمَّا..
١- مُختَرَعٌ بالتعصبِ
- وأكثره اختراعات الروافض والخوارج
٢- صحيحٌ..وهو إمَّا..
قابلٌ للتأويل
- فالظنُّ بعائشةَ أنها كانتَ تطلُب تَطفِئَةَ الفتنةِ، ولكنْ خَرَجَ الأمرُ عَنِ الضَّبطِ
- والظنُّ بمعاويةَ أنه كان متأوِّلاً
ب- صَحيحٌ مختلط بالباطلِ
وَالخَطَأُ فِي حُسنِ الظنِّ بالمُسْلِمِ..أَسْلَمُ مِن الصَّوابِ بالطَّعن فِيه
- وَلَوْ سَكَتَ إِنْسَانٌ عَن لَعْنِ إِبْلِيسَ أَوْ أَبِي جَهْلٍ أَوْ أَبِي لَهَبٍ أَوْ مَن شِئْتَ مِن الأَشْرَارِ طُولَ عُمُرِهِ..لَمْ يَضُرَّهُ السُّكُوتُ، ولو هَفَا هَفْوَةً بالطَّعْنِ في مُسلِمٍ بِما هُو مِنهُ بَرِيءٌ..فَقَد تَعَرَّضَ للهَلاكِ
- بَلْ أَكْثَرُ مَا يُعلَمُ فِي النَّاسِ..لا يَحِلُّ النُّطقُ بِهِ لِتَعظِيمِ الشَّرعِ الزَّجرَ عَنِ الغِيْبَةِ، مَعَ أَنَّهَا إِخْبَارٌ عَمَّا هُو مُتَحَقِّقٌ فِي المُغتَابِ


الباب الرابع: بيان من يجب تكفيره من الفرق
أولاً: الحكمُ بتكفير مَن قال قولاً وتعاطى فعلاً..مَسألةٌ فِقهيةٌ
ثانيا: مراتب التكذيب - ستأتي
فتارةً تكون معلومةً بأدلةٍ سَمعيةٍ، وتارةً تكونُ مظنونةً بالاجتهادِ - وَلا مَجال لدليلِ العقلِ فِيها
وَقولُنا: (هذا كافرٌ)..معناهُ:
ويجوزُ الفتوى في ذلك بالقطع مرةً، وبالظنِّ والاجتهادِ أخرى
١- الإخبار عن كونِهِ في النار على التأبيد
٢- الحُكم عليه في الدنيا، ككونِهِ لا يجب القصاص بقتله إلى غير ذلك من الأحكام
٣- الإخبار عن قولٍ صادرٍ منه وهُو كذب، أو اعتقادٍ وهُو جهلٌ
ويجوزُ أن يُعرَف بالعقلِ كَونُ القولِ كذباً والاعتقادِ جهلاً
أمَّا كَونُ هذا مُوجِباً للتكفيرِ..فأمرٌ آخرُ فليس إلا شرعياً - ومعناه كونه مسلطاً على سفك دمه وأخذ أموالهِ وهذه الأمور شرعية، بل هو كنظرنا في الفقه في أن هذا الشخص رقيق أو حر


مراتب التكذيب:
الأصل المقطوع به: أنَّ كُلَّ من كذب محمداً فهو كافر أي مخلد في النار بعد الموت، ومستباح الدم والمال في الحياة، إلى جملة الأحكام. إلا أن التكذيب على مراتب.
الأولى: أهل الملل كلهم
كتكذيب اليهود والنصارى والمجوس وعبدة الأوثان وغيرِهم
هو الأصل وما عداه كالملحق بهِ - فتكفيرُهم مَنصُوصٌ عليه في الكتابِ ومجمعٌ عليه
الثانية: البراهمة المنكرين لأصلِ النبوات، والدهريةِ المُنكِرينَ لِصانع العالَم
وهذا مُلحَقٌ بالمَنصوص بطريق الأولى، لأنَّ هؤلاءِ كَذَّبُوه وكَذَّبُوا غيرَه من الأنبياءِ
والدهريةُ أولى بالتكفير مِن البراهِمَة - لأنهم أضافوا إلى تكذيب الأنبياء إنكارَ المُرسِل
يلتحِقُ بهذه الرتبة كُلُّ مَن قَال قَولاً لا تثبُت النبوة في أصلِها أو نبوةُ نبيِّنا مُحَمَّدٍ إلا ببُطلانِ قَولِهِ

تابع مراتب التكذيب:

- الثالثة: الفلاسفة



مذهبُهم: يُصَدِّقُون بالصانع والنبوةِ ويُصَدِّقُون نبيَّنا، ولكنْ يَعتَقِدُونَ أمُوراً تُخالِفُ نُصوصَ الشرع

فَيقولون أنَّ النبيَّ مُحِقٌّ، وما قَصَدَ إلا صَلاحَ الخَلقِ، ولكن لم يقدر على التصريح بالحق لكلال أفهام الخَلْقِ عَن إدراكِهِ

وإذا أُورِدَت عَليهم الآيات والآخبارُ..زَعَمُوا أن اللذاتِ العقليَّةَ تَقصُرُ الأَفهامُ عَن دَركِها، ولذا جاءت الآخبارُ باللذات الحسيَّةِ، **وهذا كفر صريح**

حُكمُهم: يَجب القطع بتكفيرهم لِثلاثِ مسائل وهي:

١- إنكارُ حشر الأجساد والتعذيب بالنار، والتنعيم في الجنة

٢- أنَّ الله لا يعلَمُ الجزئياتِ
- وإنَّما الجزئياتِ تعلَمُها الملائكةُ

٣- القولُ بِقِدَم العالم
- فالله مُتقدِّمٌ على العالَم بالرتبة كتقدُّم العلةِ على المعلول
- فهُما لم يزالا في الوجود متساويين

تابع مراتب التكذيب:

- الرَّابعَةُ: المُعتَزِلَةُ والمُشَبِّهَةُ والفِرَقُ كُلُّهَا سِوى الفلاسفةِ

مـــذهبُهُم:

- يُصَدِّقُون ولا يُجَوِّزُون الكَذِبَ سواءٌ لِمصلحةٍ وغير مَصلحةٍ
- لا يشتغلون بالتعليلِ لمصلحة الكذب بل بالتأويل ولكنهم مخطئون في التأويل

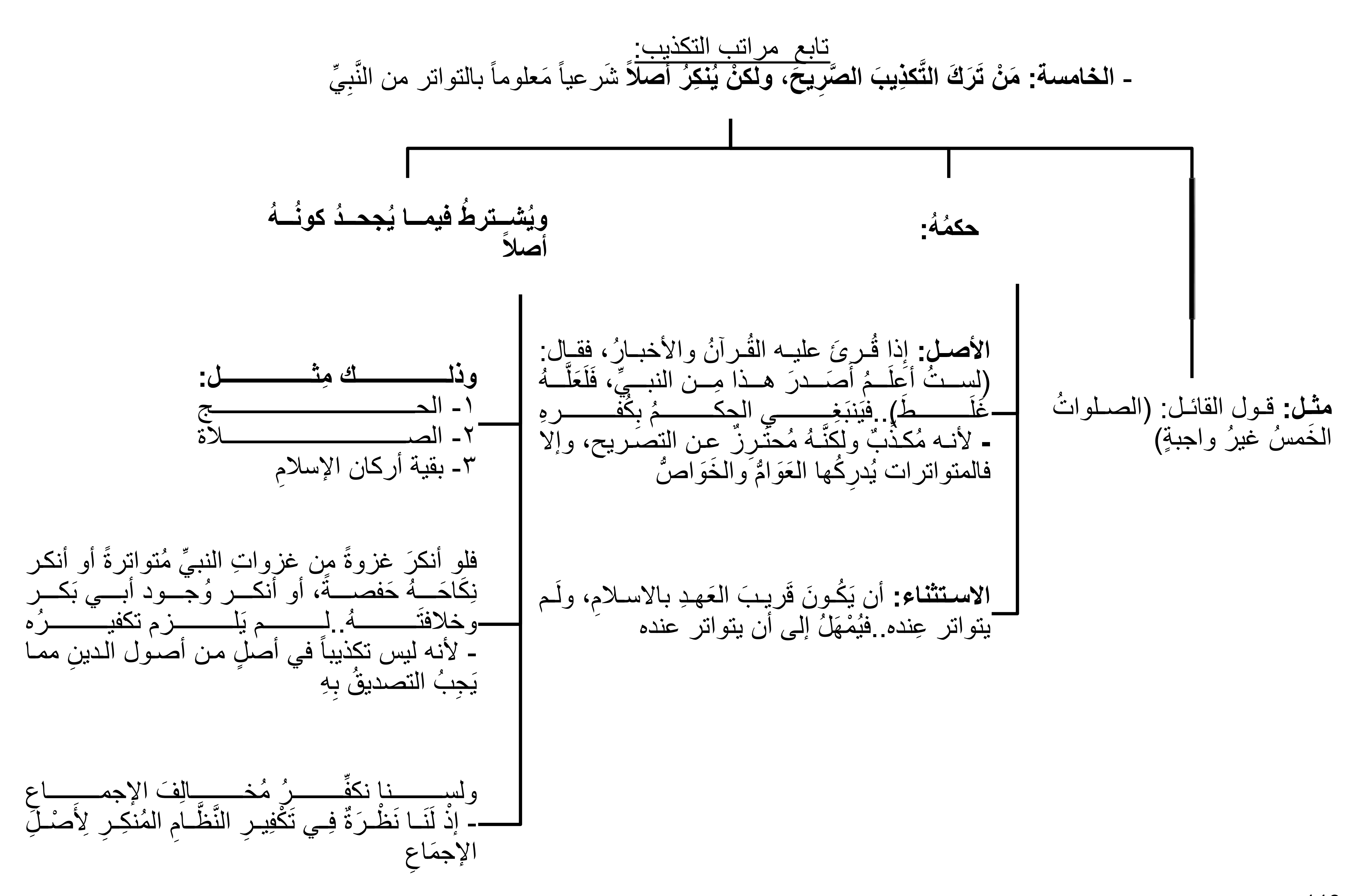
حكمُهُم: في محل الاجتهاد

- ويُحتَرزُ مِن التكفير ما أمكَن، للآتي:

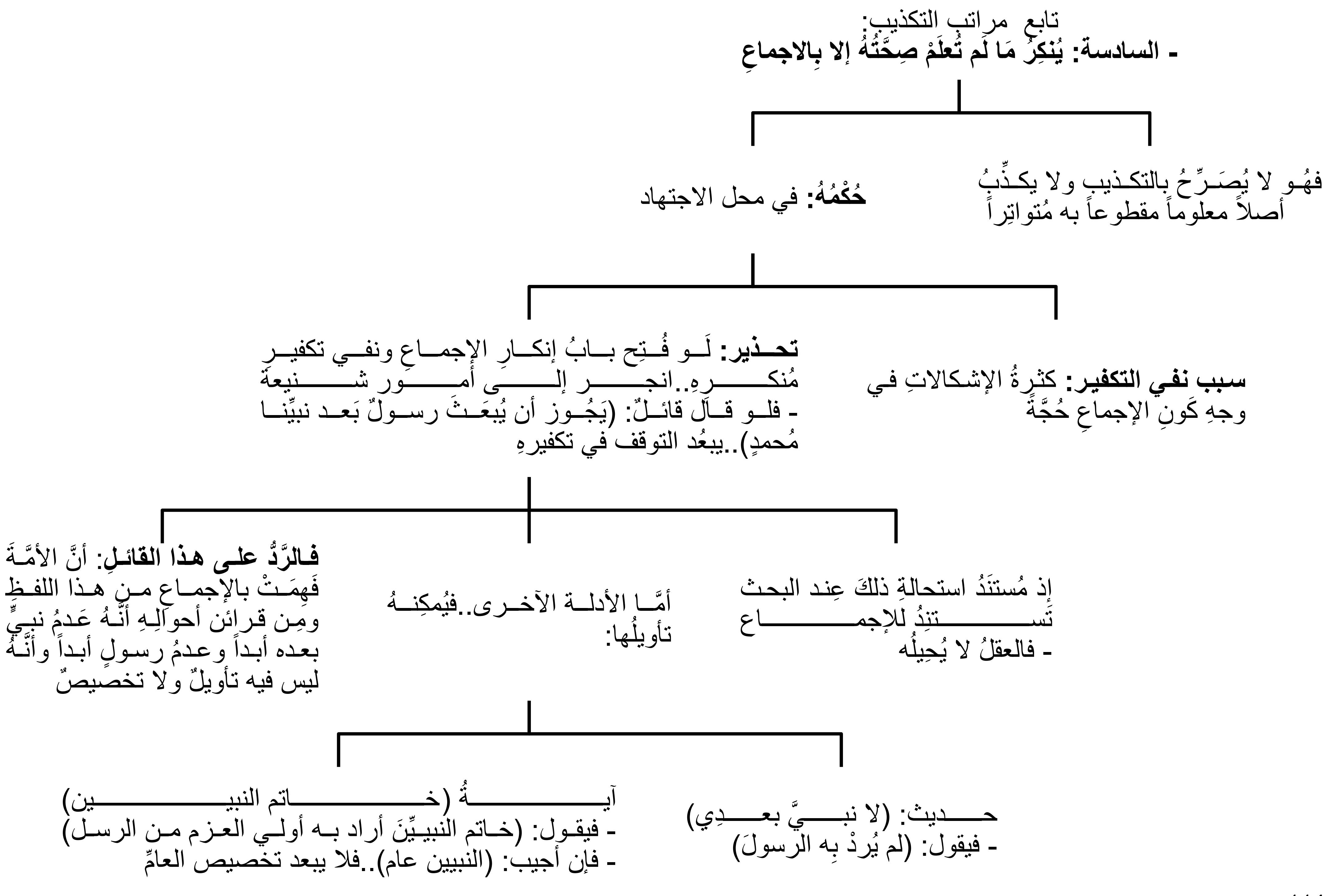
١- هُم مِن المُصَلِّين إلى القبلة المُصَرِّحِينَ بـ(لا إله إلا الله محمد رسول الله)
- وقد قال النبيُّ: (أُمِرتُ أنْ أقاتِلَ الناسَ حَتَى يَقُولوا لا إِلَه إلا اللهُ مُحَمَّدٌ رسولُ اللهِ، فإذا قالوها..عَصَمُوا مِنِّي دماءَهم وأموالَهم إلا بِحقِّها)
- وثَبَتَ أنَّ العصمةَ مُستفادةٌ قطعاً مِن قول (لا إله إلا الله) ، فلا يدفع ذلك إلا بقاطعٍ

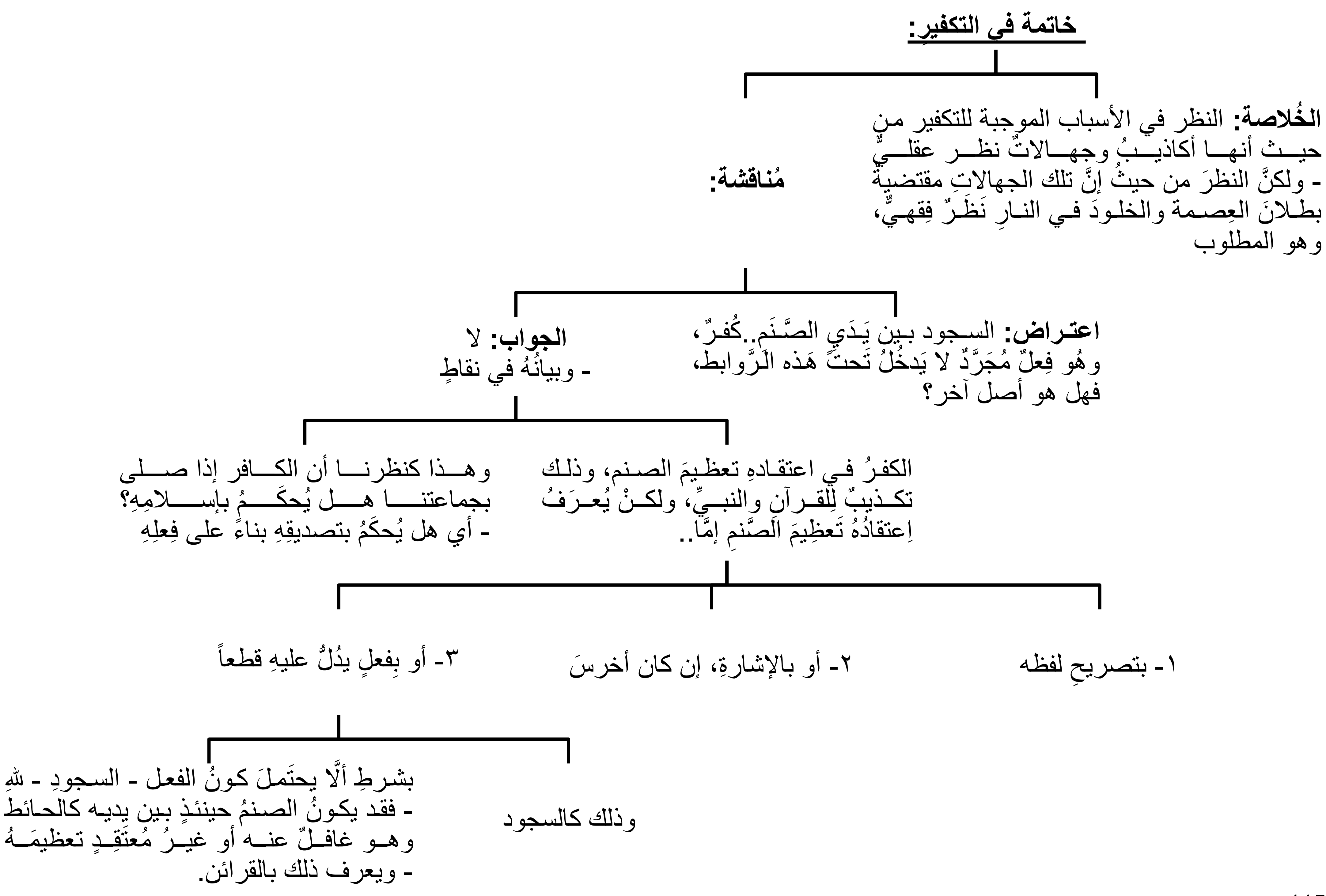
٢- الخَطَأ في تَرك أَلفِ كَافرٍ في الحياةِ..أهونُ من الخطأِ في سفك مِحْجَمَةٍ مِن دَمِ مُسلِمٍ

٣- لَمْ يثبُتْ لنا أنَّ الخَطَأ فِي التأويلِ مُوجِبٌ للتكفير
- والبُرهانُ إمَّا أصلٌ أو قياسٌ على أصلٍ، والأصلُ هنا هُو التكذيب الصريح، ومَن ليس بمكذبٍ..فَليس في معنى المُكذِبِ أصلاً، فيبقى تحت عموم العصمة بكلمة الشهادةِ



تابع مراتب التكذيب:
- الخامسة: مَنْ تَرَكَ التَّكذِيبَ الصَّرِيحَ، ولكنْ يُنكِرُ أصلاً شَرعياً مَعلوماً بالتواتر من النَّبِيِّ
مثل: قول القائل: (الصلواتُ الخَمسُ غيرُ واجبةٍ)
حكمُهُ:
الأصل: إذا قُرِئَ عليه القُرآنُ والأخبارُ، فقال: (لستُ أَعلَمُ أَصَدرَ هذا مِن النبيِّ، فَلَعَلَّهُ غَلَطٌ)..فيَنبَغِي الحكمُ بِكُفرِهِ
- لأنه مُكذِّبٌ ولكنَّهُ مُحترِزٌ عن التصريح، وإلا فالمتواترات يُدرِكُها العَوَامُّ والخَوَاصُّ
الاستثناء: أن يَكُونَ قَرِيبَ العَهدِ بالاسلامِ، ولَم يتواتر عِنده..فيُمْهَلُ إلى أن يتواتر عنده
ويُشترطُ فيما يُجحدُ كونُهُ أصلاً
وذلك مِثل:
١- الحج
٢- الصلاة
٣- بقية أركان الإسلامِ
فلو أنكرَ غزوةً من غزواتِ النبيِّ مُتواترةً أو أنكر نِكَاحَهُ حَفصةً، أو أنكر وُجود أبي بَكر وخلافتَهُ..لم يَلزم تكفيرُهُ
- لأنه ليس تكذيباً في أصلٍ من أصول الدينِ مما يَجِبُ التصديقُ بِهِ
ولسنا نكفِّرُ مُخالِفَ الإجماع
- إذْ لَنَا نَظْرَةٌ فِي تَكْفِيرِ النَّظَّامِ المُنكِرِ لِأَصْلِ الإجمَاعِ


تابع مراتب التكذيب:
- السادسة: يُنكِرُ مَا لَم تُعلَمْ صِحَّتُهُ إلا بِالاجماعِ
فهُو لا يُصَرِّحُ بالتكذيب ولا يكذِّبُ أصلاً معلوماً مقطوعاً به مُتواتِراً
حُكْمُهُ: في محل الاجتهاد
سبب نفي التكفير: كثرةُ الإشكالاتِ في وجهِ كَونِ الإجماعِ حُجَّةً
تحذير: لَو فُتِح بابُ إنكارِ الإجماعِ ونفي تكفيرِ مُنكرِهِ..انجر إلى أمور شنيعة
- فلو قال قائلٌ: (يَجُوز أن يُبعَثَ رسولٌ بَعد نبيِّنا مُحمدٍ)..يبعُد التوقف في تكفيرِهِ
إذ مُستنَدُ استحالةِ ذلكَ عِند البحث تَستنِدُ للإجماع
- فالعقلُ لا يُحِيلُه
أمَّا الأدلة الآخرى..فيُمكِنهُ تأويلُها:
فالرَّدُّ على هذا القائلِ: أنَّ الأمَّةَ فَهِمَتْ بالإجماع مِن هذا اللفظِ ومِن قرائن أحوالِهِ أنَّهُ عَدمُ نبيٍّ بعده أبداً وعدمُ رسولٍ أبداً وأنَّهُ ليس فيه تأويلٌ ولا تخصيصٌ
حديث: (لا نبيَّ بعدِي)
- فيقول: (لم يُرِدْ بِه الرسولَ)
آيةُ (خاتم النبيين)
- فيقول: (خاتم النبيِّينَ أراد به أولي العزم من الرسل)
- فإن أجيب: (النبيين عام)..فلا يبعد تخصيص العامِّ



خاتمة في التكفيرِ:
الخُلاصة: النظر في الأسباب الموجبة للتكفير من حيث أنها أكاذيبُ وجهالاتٌ نظر عقليٌّ
- ولكنَّ النظرَ من حيثُ إنَّ تلك الجهالاتِ مقتضيةٌ بطلانَ العِصمة والخلودَ في النارِ نَظَرٌ فِقهيٌّ، وهو المطلوب
مُناقشة:
اعتراض: السجود بين يَدَي الصَّنَم..كُفرٌ، وهُو فِعلٌ مُجَرَّدٌ لا يَدخُلُ تَحتَ هَذه الرَّوابط، فهل هو أصل آخر؟
الجواب: لا
- وبيانُهُ في نقاطٍ
الكفرُ في اعتقادهِ تعظيمَ الصنم، وذلك تكذيبٌ لِلقرآنِ والنبيِّ، ولكنْ يُعرَفُ اِعتقادُهُ تَعظِيمَ الصَّنمِ إمَّا..
وهذا كنظرنا أن الكافر إذا صلى بجماعتنا هل يُحكَمُ بإسلامِهِ؟
- أي هل يُحكَمُ بتصديقِهِ بناءً على فِعلِهِ
١- بتصريحِ لفظه
٢- أو بالإشارةِ، إن كان أخرسَ
٣- أو بِفعلٍ يدُلُّ عليهِ قطعاً
وذلك كالسجود
بشرطِ ألَّا يحتَملَ كونُ الفعل - السجودِ - للهِ
- فقد يكونُ الصنمُ حينئذٍ بين يديه كالحائط وهو غافلٌ عنه أو غيرُ مُعتَقِدٍ تعظيمَهُ
- ويعرف ذلك بالقرائن.